مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

تداخل الوظائف النحوية في التراث اللغوي العربي
مقيدات الفعل أنموذجًا

د/ صبري عبد الفتاح إبراهيم عبد القوي
مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب – جامعة الزقازيق
dr.sabry.abdelftah@gmail.com

10.21608/jfpsu.2025.393077.1449
تاريخ الإرسال : ٢٠٢٥/٥/٢٤م تاريخ القبول : ٢٠٢٥/٦/٢٩م
تاريخ النشر : ٢٠٢٥/٧/١٤م

This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تداخل الوظائف النحوية في التراث اللغوي العربي
مقيدات الفعل أنموذجًا

مستخلص

لم تنل ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل حظها من الدراسة والبحث والتقصي، فلم يُفْرِدْ لها أَحَدٌ بابًا مستقلًّا، ولا مبحثًا خَاصًّا بها، وإنما توزعت في كتب التراث اللغوي العربي، وانطلاقًا من مبدأ التكامل العلمي، والتداخل المعرفي بين العلوم في التراث اللغوي العربي على تنوع أنساقه، واختلاف حقوله، وتعدد اتجاهاته، وتباين مشاربه، وما يتميز به من سمة موسوعية تستوجب عدم الفصل بين علومه، وأنساقه، ومجالاته المعرفية، رصدت الدراسة كُلِّ ما يتصل بظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل رغبة في الإحاطة الشاملة، والإلمام بمجالها الإدراكي، من خلال بيان واقع الظاهرة، وطرائق اشتغالها، وكيفية انتظامها في الاستعمال اللغوي، وذلك من خلال شواهد قرآنية لكي تتضح أبعادها التركيبية، ووظائفها الدلالية، وقد ضبطت الدراسة مصطلح تداخل الوظائف النحوية، وعدَّدت أنماط الوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل، وفرَّعت صورها التركيبية، وكشفت عن أغراضها وقيمها الدلالية، وربطت ذلك بتنوع السياقين: اللغوي الذي وردت فيه، والمقامي الذي اكتنفها، كما أبرزت دور التداخل الوظيفي في إطالة بناء الجملة القرآنية، وأثره الفاعل في تماسكها نحويًّا ودلاليًّا، وأخيرًا حددت الملامح المؤسسة للخطاب النحوي حولها.

الكلمات المفتاحية: تداخل الوظائف النحوية – الوظائف النحوية المقيدة للفعل – التكامل المعرفي – التداخل بين علوم التراث اللغوي – السمة الموسوعية – التراث اللغوي العربي – النحو – الدلالة.

The overlap of the grammatical functions in the Arabic grammatical linguistic heritage

(Restrictions of the verb as example)

Dr. Sabry Abdel Fattah Ibrahim Abdel Kawy

Lecturer at the Department of Arabic Language and literature, Faculty of Arts, Zagazig University

Abstract:

The phenomenon of overlapping grammatical functions restricted to the verb has not been subject to adequately thorough study and research, and despite its importance and prevalence, no one singled out an independent chapter or a special topic for it, but it was distributed in heritage books, and it did not receive a comprehensive treatment.

Based on the principle of cognitive complementarity and the overlap between sciences in the Arab_ linguistic heritage, and its encyclopaedic characteristic that requires not separating its sciences and its fields of knowledge, the study tended to observation everything related to this phenomenon, gather its scattered, and collect its parties, heading to Qur'anic evidence, to treat This phenomenon is so wide that its structural and semantic dimensions become clear.

The study identified the patterns of this phenomenon, its structural forms, and revealed its semantic aspects in the contexts in which it was mentioned.

***Key words*:** Overlap of grammatical functions - grammatical restricted functions of verb - cognitive integration - overlap between linguistic heritage sciences - encyclopaedic feature - Arab linguistic heritage - syntax - semantics.

مقدمة

يُعَدُّ مصطلح الوظيفة النحوية من أكثر المصطلحات النحوية إِلْفًا وَسَيْرُورَةً، وَيُرَادُ به الموقع الذي يشغله عنصر نحوي ما في بناء الجملة، ويتحدد بناء على علاقته بغيره من العناصر؛ فالوظيفة النحوية مفهوم علائقي لا يتجسد إلا من خلال السياق اللغوي، وهناك فرقٌ بين تعدد الوظيفة النحوية، وتداخل الوظيفة النحوية؛ فالمراد بتعدد الوظيفة النحوية تكرار وظيفة نحوية بأشكال لغوية متحدة أو مختلفة، بشرط اتحاد العامل فيها، وتستند الوظيفة النحوية المتعددة إلى مرتكزين: أحدهما: التكرار، والآخر: وحدة العامل، ويحكمها التجاور، والترادف، والتوالي، أما تداخل الوظيفة النحوية فَيُرَادُ به إدماج وظيفة نحوية في أخرى، بشرط اتفاق الوظيفتين المتداخلتين، وهنا تكون العلاقة بين الوظيفتين هي التداخل، والتشابك؛ فالوظيفة الثانية تتولد وتتناسل من الأولى.

وَيُرَادُ بالوظائف النحوية المقيدة للفعل تلك الوظائف النحوية التي تشغلها المفعولات المنصوبة، والحال، والتمييز، والاستثناء، والجار والمجرور، وَيُطْلَقُ عليها مصطلح مقيدات الفعل، لارتباطها بالفعل ارتباطًا مباشرًا.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل نحوي متكامل لتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، من خلال الوقوف على ما تَضُمُّهُ كتب التراث اللغوي العربي في أجوافها من ملاحظات، وما تناثر في إِضبارَاتها من إشارات، وما تفرق في طياتها من ومضات متعلقة بهذه الظاهرة لا يكاد يوجد أمثالها في سواها، لتقديم دراسة وافية، ورؤية شاملة ترد مَعِيْنَهَا، وتسبر غَوْرَهَا، وتجلي مكنوناتها، وتوضح حقائقها، وتجمع قضاياها، وتقرب مسائلها، وتؤلف بين فصائلها، وتتعرف أبعادها، وتطيل الوقوف على لطائفها ودقائقها، وتزيح عنها غبار السكون دون اقتصار على ما ورد في كتب النحو التنظيرية/ التقعيدية، على نحوٍ يؤكد ضرورة التحول عن القراءة الجزئية التي لا تأخذ كل أبعاد الظاهرة بالوصف والتحليل، إلى القراءة الكلية تقليبًا للنظر في الظاهرة، لإبراز كل جوانبها، وتنوير بعضها ببعضٍ، وهذا مطلب له أولويته، وضرورته، وحتميته المنهجية في سبيل تجديد الدرس النحوي العربي، وهذا هو الهدف العام لهذه الدراسة، ولتحقيقه نَظَرَتِ الدراسة إلى التراث

اللغوي العربي على أنه وحدة واحدة ذات تصورٍ واحدٍ متكاملٍ، والتقطت من جميع جَنَباتِهِ الإشارات المتعلقة والمرتبطة بالظاهرة أيًّا كان مصدرها رجوعًا بها إلى مهادها التاريخي الذي نشأت في كنفه معرفيًّا، ونبذًا لأي تعميم معرفي يتعامل مع التراث على أنه نص واحد، وقد كانت إشارات مضيئة، لكنها لم تُتناول على نحوٍ مستقلٍ جامعٍ بشيء من الاهتمام والعناية، وليس المراد من الاستفادة من تلك الحقول المتعددة التي اغتنى منها النحو معرفيًّا الإخلال بالصفاء المنهجي، وتجاوز النقاء المرجعي، وغياب هُوِيَّةِ الدراسة النحوية بالاستتباع؛ لَأَنَّ محور النَّظَرِ الذي استقطب هذه الإشارات من تلك الحقول المعرفية هو تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل؛ فَكُلُّ علمٍ يُعالج هذه الظاهرة معالجة مختلفة لاختلاف محور اهتمامه، وهذا تَنَوُّعٌ في وَحْدَةٍ، وَوَحْدَةٌ في تَنَوُّعٍ، فالتنوع والتعدد لا ينفيان الوحدة، ويرفع ذلك الحرج المعرفي عن التداخل المعرفي بين علوم التراث اللغوي العربي، وإنْ تباينت منطلقاتها، واختلفت مرجعياتها، وتعددت جغرافياتها، وتباعدت أزمنة تأليفها، وتلك حقيقة لا مُرْيَةَ فيها.

ولا تدعي الدراسة ابتكارًا، ولا أنها ستأتي بما لم يستطعه الأوائل، بل تحاول التبرير على فرض تُؤْمِنُ به، ومؤداه: ضرورة بعث الظواهر النحوية، من خلال رَجْعِ النَّظَرِ فيها، وإعادة بنائها، وإزالة أي نقص معرفي حولها، فأرضها ما زالت عذراء، فضلًا عن تداخل الظاهرة الواحدة بين أكثر من فرعٍ من فروع التراث اللغوي العربي، ولا ينفي ذلك، ولا يقلل من قيمة الجهود النحوية التنظيرية، بل يطورها، ويعمقها، ويرقيها، ويرفدها بآفاق جديدة، وزوايا نظر متنوعة طواها النسيان في ركن ما من أركان كتب النحو التطبيقية، وأفكار لم يوقف عندها إلا فيها؛ وبذلك تقوى الرابطة العلمية، وتمتد جسور التواصل المعرفي بين الجهود النحوية التنظيرية، والتطبيقية تحقيقًا لارتقاء معرفي يقترب بالظاهرة إلى صورة أقرب ما تكون إلى الكمال المعرفي المنشود، ولا سبيل لبلوغ ذلك إلا بكشف الحجاب المعرفي عن تعدد الاجتهادات وتنوعها، والإفادة منها، فليس من حق أحدٍ أن يزكي أحدهما، أو يقصي الآخر، بل الأرجح الوصل، والجمع بينهما، وهذا هو الهم المعرفي، أو الانشغال المعرفي المعقود عليه الأمل في إخراج النحو من حيزه الضيق الذي يحصره، ويأسره في كتبه التنظيرية إلى رحابة أفقه الواسع، والغني، والزاخر، والمتنوع، ويضم كُلَّ ما

أورثتنا إياه النظرية النحوية العربية في الممارسات التطبيقية من حصيلةٍ علميَّةٍ، وذخيرةٍ معرفيَّةٍ تجتمع تحت مظلة النحو، وتتفرع من شجرته، وتتبنى أصوله، وتعتنق أسسه، وتلقف قواعده، على نحوٍ يدعو إلى الإعجاب بما أنجزته العقلية النحوية العربية، وليس في مقدور أحد التردد في تصديق ذلك، أو إنكاره.

وتنتظم الأهداف الجزئية لهذه الدراسة في عدة أمور: أولها: تأصيل ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في التراث اللغوي العربي، من خلال تحديد مواضعها، وأنماط حضورها، وصيغ تجليها، وتشخيص الجهود النحوية القديمة التي أسهمت في دراستها سواء أكانت تنظيرية أم تطبيقية تأسست من خلال الاشتغال على النصوص اللغوية، واغتنت منها الدراسة النحوية بتجوالها المعرفي بين خطابات/ مدارات معرفية متعددة، إضافة إلى الاستفادة مما قدمه النحاة المحدثون في دراستها؛ فقد كان لهم فيها سهم وحصة، فلم يرضخوا للألف، ولم يرضوا بالنقل، ولم يكتفوا بالترديد، ولم يعزفوا عن التجديد، وقد كان لجهودهم حضور معرفي في الدرس النحوي، فالمعرفة النحوية وَلُود، لا تخلق على كثرة الرد والمراجعة والمباحثة، وما لها من قرار إليه تنتهي، ويتطلب ذلك تجسيد ما استدركوه، وما أضافوه، وذاك أمر يستحق عناء البحث والدراسة، وفضل بيان ومناقشة، لعقد محاورة معرفية بين القديم والحديث، وربط السابق باللاحق، ورفد القوادم بالخوافي، ثم الإضافة والاستدراك رغبةً في جديدٍ، وابتعادًا عن التبعية والتقليد، وتحديثًا مستمرًا لآليات المقاربة النحوية، **ويندرج ذلك ضمن المساعي الرامية إلى إعادة بناء معمارية الظاهرة النحوية من خلال مسارين: أحدهما: حفري يُنَقِّبُ عن الموروث المعرفي للظاهرة في كل المجالات المعرفية التي عالجتها، والآخر: استكشافي يسعى إلى رصد الآفاق المعرفية الجديدة للظاهرة**، وليس المراد التقليل من جهد نحاة العربية؛ إذ استقر، وثبت في الوعي المعرفي للدراسة احترام تلك العقول، وملكاتها، وإمكاناتها، وقدراتها التي أنتجت هذا التراث النحوي الذي يستحق الإعجاب، والتقدير، بل إنها تؤمن إيمانًا لا يخالجه شك، ولا يخالطه ريب في أن هذا التراث النحوي يستحق أَنْ يكون موضوعًا للدرس، والتأمل، والفحص؛ لما فيه من كنوز ثمينة لما تُستثمر، وما هذه الدراسة إلا خطوة متواضعة تدين بالوفاء، وتقر بالعرفان، وتعترف بالولاء لنحاة العربية؛ فثمرة

السبق لهم، ومن الصعب اللحاق بهم، أو اقتفاء أثرهم، أو شق غبارهم، أو ورود غِمَارِهم.

وثانيها: الكشف عن المنطلقات التصورية والمنهجية التي انبثق منها وعي نحاة العربية بتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، ذلك الوعي الذي لم يكن ثابتًا، أو على درجة واحدةٍ، لاختلافهم، وتباينهم فهمًا، وتحليلًا، وتفسيرًا، وتأويلًا، إضافة إلى دراسة لغتهم الواصفة التي تناولوا بها هذه الظاهرة، بدلًا من الاقتصار على دراسة مضامينها النحوية فقط؛ لذا حرصت الدراسة على تحليل اللغة الواصفة الشارحة للظاهرة في بعديها: التراثي، والحديث؛ **فهي دراسة في الحفريات التاريخية لعلم النحو، وعصوره الجيولوجية تنقيبًا عن مسار الظاهرة التأصيلي، ومآلها المعرفي**، من خلال رصد لحظة ميلادها، وتحديد الرحم التي احتضنتها، والحقل المعرفي الذي ظهرت فيه، وضبط مهادها الفكري، والوقوف على جذورها ومنابعها ومنابتها إلى أَنْ استوت على سوقها، وأخذت مكانها في الدرس النحوي الذي سُقيت من مائه، وتنسمت شذاه، وأينعت في كنفه، وتطورت في رحابه، مع بيان طرائق نحاة العربية، ومسالكهم العلمية، وممارساتهم المعرفية في بحثها، وتطويرها، من خلال مواصلة السير على درب شيوخهم في معالجتها، ومنوالهم في مقاربتها، مع بيان كيفية تحرك بنيتهم الذهنية النحوية التي أنتجت المعرفة النحوية حول هذه الظاهرة، من خلال قراءة اللاحقين لكلام السابقين، وطول مدارستهم ومراجعتهم له، وتأملهم، وتدبرهم فيه رصدًا لتطور الجهد العقلي والمعرفي حول الظاهرة، والكشف عن تطور خطاطاتها المعرفية، وبنياتها الذهنية، وأنساقها الفكرية، وخلفياتها المرجعية في عقول نحاة العربية كشفًا لأثر الزمان في الدرس النحوي، وما يؤدى إليه من تراكم معرفي/ زخم معرفي، وَكُلُّ ذلك مما يدخل في استخراج معرفة جديدة من معرفة قديمة بحثًا عن آفاق معرفية جديدة غير معهودة، ومغايرة للسائد والمألوف؛ **فهدف الدراسة ليس الاقتصار على المعرفة النحوية فحسب، وإنما هدفها ـ إضافة إلى ذلك ـ كيفية إنتاج المعرفة النحوية، مع التأكيد على حقيقة ليس من السداد إهمالها وإغفالها، ومؤداها أَنَّ "معرفة حركة العقل في علاج المعرفة أعز وأندر من المعرفة نفسها"**[1]، ويتسق ذلك ومفهوم الخطاب النحوي الذي لا يقتصر على القواعد، وإنما يضم إليها أسسها المعرفية والمنهجية التي قامت عليها، واستندت إليها؛ وبذلك لا تكتفي الدراسة بالقراءة السطحية العابرة

للظاهرة، بل تضم إليها تصوراتها الذهنية في بعدها الحركي الديناميكي على صعيد التطور التاريخي للنحو العربي؛ **وبذلك جمعت الدراسة بين تاريخ علم النحو، وتاريخ الفكر النحوي حول الظاهرة رغبة في إحداث نقلة معرفية نحوية.**

وثالثها: مقاربة بعض النصوص القرآنية المشتملة على صور هذه الظاهرة، والمسألة بعد ذلك مفتوحة لمزيدٍ من البحث، والاستقصاء، وتنوع المدونة النصية.

ورابعها: إبراز الدلالات الناتجة عن تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في النصوص القرآنية التي تَمَّتْ مقاربتها، مع استثمار ما أبدعه معربو القرآن الكريم ومفسروه من لطائفٍ، وما سطروه من نكاتٍ؛ إذ كان لهم في تقرير البعد الجمالي للظواهر النحوية في القرآن الكريم قدم راسخ، وأصل ثابت، وميراث ثمين، وعطاء كريم، فيه الغناء لمن أراد، غير أنه لم يضعوه في قالبٍ مستقلٍ؛ لذا لا يتبين حاله، ولا يحيط به إلا من طلبه، وجاس خلاله.

وخامسها: رصد العلاقات الدلالية بين الوحدات النحوية الحاملة لتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، وغيرها من الوحدات التركيبية في بناء الجملة.

وسادسها: تقديم تصور عام عن كيفية معالجة نحاة العربية لتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، ورصد الطوابع والسمات التي وسمت التحليل النحوي بميسمها، وطبعته بطوابعها تنظيرًا وممارسة، من خلال التوغل في أدغال الفكر النحوي لهؤلاء الأئمة، والنظر العميق فيما جادت به عقولهم رصدًا لكيفية نشأة الظاهرة في أذهانهم، وكيفية تخلقها.

وينبثق عن الهدف العام سؤال رئيس مؤداه: كيف أسهمت كتب النحو التنظيرية، والحقول المعرفية الأخرى التي احتضنت النحو، وقضاياه في دراسة ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في ضوء نظرية تكامل العلوم التراثية، أو ما يُعْرَفُ بالتقاطع المعرفي، لمعرفة كيف أنتجتها، وتصورتها، وحاورتها، وتعاورتها، واستعادتها، ونظمتها أقلام العلماء من مشارب مختلفة؟ وكيف تراسلت هذه الظاهرة، وتداخلت مع غيرها من الظواهر اللغوية في فروع التراث اللغوي العربي؟

ولما كانت كل دراسة تتحدد أهميتها في سد ثغرة معرفية ما من خلال ما تثيره من

أسئلة، فإن هناك مجموعة من الأسئلة تنبثق عن الأهداف السابقة، وتتضام في إجاباتها لتجلية هذه الظاهرة، وجمع شتات قضاياها، ومناقشتها مناقشة وافية، وهي على النحو الآتي:

١- ما المقصود بمصطلح تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل؟ وما الفرق بينه، وبين مصطلح تعدد الوظائف النحوية؟

٢- ما الوظائف النحوية المقيدة للفعل التي سمح لها نظام العربية بالتداخل الوظيفي في الجملة القرآنية؟

٣- ما الصور التركيبية للوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل في الجملة القرآنية؟

٤- هل اتفقت كلمة نحاة العربية حول الوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل؟

٥- ما الدلالات المترتبة على تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في الجملة القرآنية؟

٦- ما العلاقات الدلالية الناشئة عن تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في الجملة القرآنية؟ وما دور هذه العلاقات في تماسك الجملة النصية القرآنية؟

٧- هل لإجراء التداخل في الوظائف النحوية المقيدة للفعل حَدٌّ تنتهي عنده في الجملة القرآنية؟

٨- هل يسمح بناء الجملة القرآنية للتداخل والتعدد في الوظائف النحوية المقيدة للفعل أَنْ يلتقيا؟

٩- كيف تتدارك المقاربة النحوية المسكوت عنه نظريًا وتطبيقيًّا في المنجز النحوي العربي، وتحديدًا فيما يتعلق بالوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل؟

١٠- كيف تجلت حركة الدرس النحوي حول الوظائف النحوية المقيدة للفعل بين البدء والمآل، أو بين الواقع والآفاق، من خلال رصد طوابعها وسماتها التي سكنت تحليلها النحوي؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

أولها: ضبط مفهوم التداخل الوظيفي، والتمييز بينه، وبين غيره مما يلتبس به من مصطلحات نحوية، وتحديدًا تعدد الوظائف النحوية مراعاة للحدود الفاصلة بينها، لتجنب

الخلط بينها، على نحوٍ يحقق العدل بين القسيمين.

وثانيها: تجاوز الإقصاء المعرفي لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في ضوء اقتصار العناية والاهتمام على ظاهرة تعدد الوظائف النحوية.

وثالثها: تجاوز التصورات التجزيئية لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، من خلال تضخيم إحدى مفرداتها؛ إذ كان التمركز الاختزالي المتحيز مُنْصَبًّا على وجه التحديد في الاهتمام بتداخل الحال مقارنة بغيرها من الوظائف النحوية المتداخلة.

ورابعها: تحديد الوظائف الدلالية المتحققة بتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في النص القرآني، فالمدار والمرتكز هو الاهتمام بالصور التركيبية، والدلالات، فلا ينبغي الاهتمام بأحدهما، والنظر إليه على أنه أعلى، وأولى، فهما على قدرٍ متساوٍ متوازٍ متوازنٍ؛ فالعلاقة بينهما كالعلاقة بين وجهي عملة واحدة، أو طرفي مقصّ، أو جانبي طريق، وكُلُّ طرفٍ مما سبق لا يقوم بمفرده؛ فليس أحدهما بمغنٍ عن الآخر، ولما كانت الدلالات التركيبية/ المعاني النحوية الدلالية في بعض الدراسات النحوية قد تكون مهمشة، أو منتفية، فإن الدراسة تركز عليها؛ **لأنها طلبة الدرس النحوي، ومطمحه، ومطمعه، وغايته، ومحط رحاله، ومحل عنايته، ومناط قصده، يقوم بها، ولها**، ولا تدعي الدراسة حصر هذه الدلالات التركيبية على نحوٍ نهائي، بل حسبها، ويكفيها شرفًا أنها من الدراسات التي بدأت، ونبهت.

وخامسها: تنزيل التداخل الوظيفي ضمن وسائل إطالة بناء الجملة المتاخمة له، وبيان دوره في تشكيل الجملة النصية، وإدراك ما ينتظمها من علاقات تركيبية ودلالية، بحيث يصبح مفتاحًا من مفاتيح وصفها، وتفسيرها، وتحليلها.

وسادسها: اقتراح مقاربة نحوية جديدة لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل تقوم على الجمع بين نحو الجملة، ونحو النص خروجًا من مأزق التقليد، وتوسمًا لروح التجديد، وسدًّا للفراغ المعرفي، ومواكبة للتطور العلمي.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

يمكن إجمال دوافع اختيار موضوع الدراسة في عدة أمور:

أولها: تقديم دراسة استغراقية لتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل التي بدت غائبة

غيابًا شبه تامٍ، على نحوٍ يقدم لها صورة متكاملة القسمات، والسمات، والملامح؛ وبذلك تغدو الدراسة نحو المنزع الشمولي/ التركيبي في ضوء افتقاد الظاهرة للتبويب، والتصنيف، والتنميط.

وثانيها: استثمار التداخل المعرفي/ الاقتران التضافري بين علوم التراث اللغوي، فهو من الحقائق اللغوية الكبرى، أو من كليات العربية المتأصلة التي تؤكد الأواصر المتينة بين علوم التراث اللغوي، وميادينه، من أجل رصد الجهود المعرفية المتنوعة والمتعددة حول تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل كشفًا عن حركية الاجتهاد النحوي في دراسة الظاهرة سواء أكان فرديًّا أم جماعيًّا، وتعميقًا لاستكشافها؛ ذلك أَنَّ معالجتها لن تُجدي بالاقتصار على المؤلفات النحوية التنظيرية، واستبعاد كتب التراث اللغوي ذات المنزع النحوي؛ إذ فيها نفائس وكنوز نحوية ما زالت مطمورة تحت كثبان النسيان، أو الإهمال؛ لذا فهي تستحق أن ينقَّب عنها، وأن يلتقطها أولئك الغائصون على الدُّرِّ، مع بيان الصلة، وتحديد أوجه التقاطع والتفاعل بين المجالات المعرفية المختلفة التي تبنت الظاهرة، واحتضنتها، وطورتها، ويؤكد ذلك ضرورة التخلي عن التشظي المعرفي في مقاربة الظواهر النحوية.

وثالثها: التصدي لدراسة التفكير النحوي المتراكم حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، من خلال كشف طرائق العلماء ومنازعهم الفكرية في إنتاج المعرفة المتعلقة بتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، وإظهار الجهد التأويلي الذي استدلوا به على التداخل الوظيفي؛ إذ ليس له صورة لفظية، فهو غير موسوم بلفظٍ دالٍّ عليه، من خلال جعل الظاهرة موضوعًا للبحث، والفحص، والمساءلة، والمراجعة، والاختبار؛ **وبذلك تجمع الدراسة في مقاربتها لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بين ثلاثة جوانب: أولها: دراسة الظاهرة النحوية، وثانيها: دراسة تاريخ الظاهرة، ورحلتها المعرفية، وثالثها: دراسة أصول الظاهرة، ومنطلقاتها، وأسسها المعرفية.**

ورابعها: تجسير الفجوة بين النحو التحليلي، وما يقتضيه من تفكيك، وتفتيت، وتعمق، وتدقيق، وتفصيل، واعتناء بالجزئيات، والنحو التركيبي، وما يتبعه من اهتمام بالنصوص التي ينشئها المتكلم تعبيرًا عن مقاصده، وأغراضه بما يناسب المقام؛ وبذلك يتجاوز

التحليل النحوي الجانب الشكلي، ويسعى إلى الكشف عما في النصوص من ثراء دلالي، وليس يخفي أَنَّ "النحو ـ في أصله وغايته ـ هو علم النصوص، إنه بها، ولها"(٢)، والنصوص منه، ولا تكون إلا منه، فلا يمكنه الانسلاخ، أو التخلص منها، أو إحداث القطيعة معها، وما ينبغي له ذلك، **وليس أحق من النحو والنحاة بمخالطة النصوص، وملابستها، ومعايشتها، ومساءلتها، ومؤانستها، واستدراجها بالتحليل؛ وبذلك لا يتنكر النحو لماضيه، ولا يقطع صلته بأوله، ولا يبتعد عما أريد به، وله.**

وخامسها: الجمع بين النظرة التاريخية التطورية، والنظرة الآنية التأليفية، لبيان أهمية الإضافات التي أسهمت في بناء المعرفة النحوية حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، **في ضوء الوعي المعرفي بثنائية الثبات والتحرك؛ أي: ثبات المعرفة النحوية، والتحرك المتمثل في الإحياء المعرفي، من خلال خلق المعرفة خلقًا جديدًا، أو إعادة إنتاجها تصورًا وتمثيلًا**، وهو ما يسمح بمقاربة الظاهرة في ضوء تلاقح الأفكار، وتطور المعارف، وتكامل الاجتهادات، والإيمان بمبدأ النسبية العلمية كشفًا لحركة العقل النحوي في أثناء إنجاز الكتابة حول الظاهرة، أو حال مقاربتها؛ وبذلك يتجلى البهاء المعرفي لعلم النحو من داخله.

وسادسها: التعامل مع تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل على أنه وسيلة لغوية لإطالة بناء الجملة، ويقتضي ذلك كشف دوره في إطالتها، والربط بين مكوناتها، والتأليف بين أجزائها، إضافة إلى بيان إسهامه في ضم وحداتها التركيبية، وترتيب مواقعها، واختبار مدى فاعليته في بناء دلالتها الكلية، وضمان تماسكها.

وسابعها: محاولة استثمار التداخل الوظيفي للكشف عن آليات انسجام الجملة النصية القرآنية في ضوء تصورات نحو النص تقديمًا لتحليل نحوي إنتاجي غير تكراري، ولا اجتراري.

وثامنها: التنظير لسمات الخطاب النحوي الواصف حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، ورصد أصوله المعرفية، وتعقب آليات اشتغاله، **وهو ما يسمح بالكشف عن كثيرٍ من الأمور التي يمكن إدخالها تحت المسكوت عنه في الدرس النحوي، وذاك أمر يستوجب التنقيب عنه، لمواجهة العقبات/ الأزمات الإبستمولوجية**

التي تقف عقبة في سبيل تجديد الدرس النحوي وتطويره، من خلال إعادة بناء منهجية نحوية تسعى جاهدة إلى تقديم رؤية نحوية تتجنب عوائق تجديد الخطاب النحوي.

الدراسات السابقة

لم يفرد النحاة القدامى لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل مبحثًا يَتناولونها فيه، وَكُلُّ ما وصل إلينا شذراتٌ مُتفرقةٌ مبثوثةٌ في بعض الأبواب، وتحديدًا في أثناء حديثهم عن الحال المتداخلة في باب الحال، وهذا أشهر موضع أشار فيها نحاة العربية إلى التداخل الوظيفي، ولم يكونوا وحدهم هم الذين أشاروا إلى تداخل الحال، بل إنَّ معربي القرآن الكريم، والمفسرين، والأصوليين كانت لهم إشاراتٌ مُسْتَنيرَةٌ تُلْمِحُ، بل تُصَرِّحُ بوقوفهم على كثيرٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بها، غير أن معالجتهم لها لم تأخذ صورة الأبواب والفصول، وفي ظل هذا الاهتمام النسبي بتداخل الحال فإن أحدًا لم يفرد تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بالبحث والتأليف، مع الاحتراس بأنها لم تكن غائبة عن نحاة العربية، لكن اهتمامهم كان منصبًّا على غايات أخرى، وقد أسفر ذلك عن ضرورة وجود دراسة علمية ذات بناء نظري ومنهجي متماسك ومحدد وواضح هدفه الإبانة عن الجهاز الاصطلاحي للظاهرة، وتتبع أولية كل مصطلح، وتحديد حقله المعرفي الذي نبت فيه، والتمييز بينها وبين غيرها من الظواهر المتشابهة معها، واستقصاء أبعادها، وإيضاح معالمها، وتحديد ملامحها، ولمِّ شعثها، وضم أشتاتها، وجمع متفرقاتها، وإعادة تشكيلها وصياغتها برصد أنواعها، ومقاربة أنماطها، وصورها التركيبية، وعرض آراء النحاة في مسائلها وقضاياها، واكتناه دلالاتها، واستثمار علاقاتها في التحليل النحوي جمليًّا ونصيًّا، وبناء تصور للفكر النحوي والإرث المعرفي حولها، والاجتهاد والإضافة إليه، ولو قليلًا، عن طريق توسيع مجالات اشتغالها تركيبيًّا بإدخال صور جديدة في قالبها المعرفي نظريًّا وتطبيقيًّا في ضوء الإقرار بتداخل العلوم التراثية، وتكاملها، وتضافرها.

وأما الدراسات النحوية الحديثة فمن الممكن تقسيمها إلى قسمين: أحدهما: دراسة عالجت التداخل في باب الحال، وعنوانها: «تداخل الحال بين الرفض والقبول: دراسة وتحليل»[٣]، وقد تناولت منصوبًا بعينه، وهذا الاجتزاء والانتقاء غير مبرر؛ إذ أظهر ثنائية المركز والهامشٍ، من خلال إبراز إحدي صور الظاهرة، وإهمال غيرها، كما جاءت

هذه الدراسة في قسمها الأكبر تأريخًا، لا تحليلًا للظاهرة، ولا يخفي الفرق بين الوجهتين، كما خلت من تعميق بعض ما كان يستحق، بل يجب تعميقه؛ كالاهتمام بذكر الأنماط التركيبية للحال المتداخلة، والصور التركيبية للأنماط، والدلالات الإنجازية القولية المصاحبة للاستعمال ومقامات التواصل، والعلاقات الدلالية الناتجة عن تداخل الحال، وأثرها في تماسك الجملة النصية، وتحليل الخطاب النحوي حولها؛ وبذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة توجهًا، وهدفًا، ومنهجًا، وطرحًا، ومعالجةً، ومادةً بتحليل شواهد جديدة من الذكر الحكيم. والآخر: دراسات قد تشبه في بادئ النظر هذه الدراسة، لتشابه شيء من عنواناتها مع عنوان هذه الدراسة، لاستخدامها مصطلح التعدد الوظيفي، أو أحد مترادفاته، أو استخدام مصطلح التداخل الوظيفي(٤)، مع التأكيد أَنَّه لا علاقة بين مصطلح تداخل الوظائف النحوية بالمفهوم الذي استخدمته هذه الدراسة، ومفهومه في الدراسات السابقة؛ ومن ثم يبقى باب البحث في ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل مشروعًا، بل بكرًا لم يثور، ولم يستزرع من قبل، ويستوجب ذلك القيام بحقه في الدرس النحوي.

مدونة الدراسة، وأسباب اختيارها

اتخذت الدراسة من النص القرآني الكريم مدونة تطبيقية تستند إليها، ويمكن إرجاع مبررات هذا الاختيار إلى أَنَّ تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل قد تواتر في النظم القرآني الكريم، وتشكَّل في صور تركيبية متنوعة، ويتيح ذلك إعطاء صورة متكاملة عن أنواع الوظائف النحوية المقيدة للفعل، كما أَنَّ النص القرآني الكريم بإمكانه أن يفتح مجالًا واسعًا لاختيار الشواهد، وقد اقتصرت الدراسة على النص القرآني دون غيره إلا حينما يستدعي الأمر التدليل بغيره، لعدم وجود شاهد فيه، وذلك بقدر ما يضئ القضية المدروسة، من خلال الاستشهاد بالشعر، أو التمثيل بمثال نحوي مصنوع.

منهج الدراسة

هناك ثلاثة آراء في بيان العلاقة بين نحو الجملة، ونحو النص(٥)؛ **أولها: أَنَّ نحو الجملة، ونحو النص نحوان مختلفان، فَكُلُّ واحدٍ منهما قسيم للآخر، ومجال معرفي قائم بنفسه**، والعلاقة بينهما قائمة على التقابل والتوازي المعرفي، وقد جمعت الدراسة بينهما

بناءً على ضرورة تكاملهما في وصف الظاهرة اللغوية، وتفسيرها؛ فنحو النص ليس بديلًا معرفيًّا يسد مسدَّ نحو الجملة، ويقصيه، ويستبعده، ويلغيه، بل إن قيمته المعرفية هي سد الفراغ المعرفي في نحو الجملة، من خلال توسيع مجال الدراسة؛ فالعلاقات النحوية الدلالية الناتجة عن التداخل الوظيفي لا تقتصر على حدود الجملة الواحدة، وإنما تتعداها إلى علاقات ما وراء الجملة التي تبدأ من خارج حدود الجملة، ويستدعي تفسيرها الرجوع إلى جملة سابقة، أو لاحقة؛ وبذلك تنتقل الدراسة من حيز الجملة إلى فضاء النص على نحو يؤكد الحاجة المعرفية لنحو النص؛ من ثم فإن الفارق بين النحوين لا يبعث على الانفصال أو القطيعة، بل يؤكد التكامل، ويعزز التلاحم، فالجملة ذات استقلال نسبي في النَّصِّ؛ إذ لا تفهم بمفردها، وإنما تفهم في ضوء ما سبقها، وما لحقها؛ أي: في ضوء كلية النص/ النص الكلي؛ لذا لا بُدَّ من دراستها في ضوء سياقها الأكبر/ النص.

وثانيها: اشتمال نحو النص على نحو الجملة، فكل ما كان من نحو الجملة فهو داخل في نحو النص مع عدم الانعكاس؛ لأن المتوالية المنهجية في نحو الجملة تبدأ من الكلمة لتتحقق على الوجه الآتي: (الكلمة/ الصرفيم، العبارة، الجملة الصغرى، الجملة)، في حين تبدأ المتوالية المنهجية في نحو النص من الجملة لتتحقق على النحو الآتي: (الجملة، ما بين الجمل، الفقرة، ما بين الفقرات، النص)، وهو ما يمكن إبرازه من خلال المخطط الآتي[٦]:

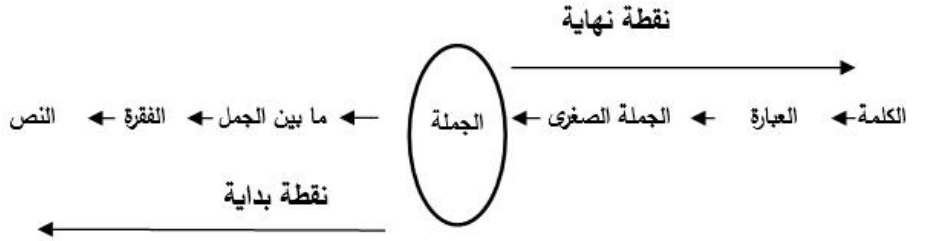

وعليه تكون الجملة هي نقطة الاشتراك بينهما، فالنص متوالية من الجمل، والجملة قطعة من النص، ووحدة بنائه المحورية؛ لذا كان من الصعب الفصل بين نحو الجملة، ونحو النص في معالجة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، مع ملاحظة اتساع مجال الرؤية في نحو النص، لجمعه في التحليل بين الأبعاد التركيبية، والدلالية، والتداولية.

وثالثها: احتواء نحو الجملة على نحو النص، وقد أفضى ذلك إلى تحديد النص

على أساس معيار الاكتمال الدلالي، لا الحجم، أو الطول، فليس شرطًا أن يكون النص طويلًا، وليس هناك معيار للطول، والأرجح أن ما تحقق فيه شروط النصية كان نصًّا، والنَّصُّ بذلك يكون دون الجملة، ويساويها، ويتجاوزها إلى ما فوقها(٧)، وعلى بينةٍ وبصيرةٍ من التصور السابق كان التفريق بين النص الأحادي الجملة، والنص متعدد الجمل؛ وبذلك يمكن أَنْ يتحقق النص في جملة واحدة؛ نحو: (قف) التي توضع عند مفترقات الطرق على إشارات المرور، و(ممنوع التدخين) التي تكتب في الأماكن العامة والمكاتب، وَيُطْلَقُ على كُلِّ جملة منهما مصطلح «الجملة النصية»، أو «الجملة – النص»، أو «الجملة – القولة»، وهي الجملة التي تتوافر فيها كل خصائص النص(٨)، وأولها: الكلية، فهي كُلٌّ بنيوي موحد، وثانيها: الاكتمال النحوي والدلالي، فهي مكتفية بذاتها، ومكتملة في دلالتها، وثالثها: الإغلاق، فهي ذات بداية ونهاية، ورابعها: الاستقلال التركيبي، فهي غير منضوية تحت وحدة لغوية أكبر، وخامسها: الاتصال، فهي جملة منجزة في مقام/ واقع استعمالي تفاعلي، وسادسها: التماسك النصي بنوعيه؛ النحوي، والدلالي، فالتماسك من أبرز معالم النصية. وتقابل الجملة النصية جملة النظام، وهي الجملة المنعزلة والمنقطعة عن السياق بوصفها كيانًا مجردًا، والداخلة في إطار نظام لغوي افتراضي، و"الجملة تكون جملة متى اعتبرتها قبل إنجازها، ثم تنقلب نصًّا متى اعتبرتها متحققة منجزة"(٩).

ولما كان الحديث عن المنجز، فالدراسة تتعامل مع النص؛ لأن الجملة وحدة نظام، أما النص فوحدة استعمال، ويؤيد ذلك أن الوظائف النحوية المقيدة للفعل تدخل ضمن المكملات/ الموجهات/ المخصصات/ المقيدات، وهي قنطرة العبور من جملة النظام إلى الجملة النصية، لاندراجها ضمن وسائل التعقيد التركيبي والدلالي التي تُخْرِجُ الجملة من الانغلاق إلى الانفتاح على السياق النصي، والمقام التواصلي، فهي عناصر توسيع، وامتداد، وتوجيه، وتخصيص؛ إذ تُوَجِّهُ الإسناد الجملي إلى النص، وبها تتشكل الجملة النصية التي تتطلب معالجتها إدراج البعدين: الدلالي، والتداولي، وعدم الاقتصار على البعد التركيبي/ البنيوى/ المحايث الذي يرى اللغة نسقًا منغلقًا على نفسه سعيًا إلى وصف أكثر اتساعًا، وشمولًا، وعمقًا؛ وبذلك تدخل دراسة الجملة النصية في إطار نحو النص، فهي جسرٌ للعبور من نحو الجملة إلى نحو النص يُزِيْلُ أي تباعد إبستمولوجي بينهما،

ويُحِيْلُ الفارق المنهجي بينهما إلى تواصل والتقاء، مع تأكيد حضور البعد النصي للجملة في أذهان نحاة العربية، وإنْ لم يصرحوا به تصريحًا صريحًا، ويستدعي ذلك بعثه من جديد، والتنويه به، وإعادته إلى مركز الاهتمام، والبناء عليه، ويمكن القول دون كبير تجوز بأن هذا الإغفال لجانب النصية كان على نية الوجود، فعلى الرغم من أنهم لم ينطلقوا من تصور نظري واضح ومحدد، فمن الممكن ملامسته على نحو كلي في أثناء مقاربتهم النصية، **وذلك في ضوء ما يُعْرَفْ بالنظرية النحوية الموسعة التي لا تقتصر على كتب النحو واللغة، بل تتجلى في كُلِّ المجالات المعرفية التراثية التي قاربت النصوص على اختلاف أنواعها مقاربة ذات منزع نحوي**، على نحوٍ يمكن معه وصف النحو العربي بأنه علم بين معرفي توزعت دراسته، أو بالأحرى تنازعها أكثر من مجال معرفي، وليس ذلك من قبيل الزعم، أو الادعاء، أو الهوى، أو التحيز؛ فقد كان البعد النصي حاضرًا في تراثنا النحوي مفهومًا، وإن كان غائبًا مصطلحًا، وغياب المصطلح لا يستلزم غياب المفهوم، وهذا مما يجب أن يتلقفه النحاة بالرضا، والتسليم(١٠)؛ فالنحو بمعناه الواسع ـ كما حدده ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) ـ هو "انتحاء سمت كلام العرب"(١١)، وليس المراد أن مجال النحو هو الجملة، فكلام العرب قد يكون جملة، أو عبارة، أو نصًّا(١٢)، وهذه هي الخلفية الإبستمولوجية التي انطلق منها نحاة العربية؛ لذا كان من المنطقي أن يتسع النحو عند أئمة النظرية النحوية العربية لوصف الجملة والنص، وليس من المبالغة القول بأن النحو العربي كان ينحو في كثيرٍ من مباحثه خاصة في الممارسات التطبيقية منحًى نصيًّا يحتاج إلى نفض الغبار عنه، وتسليط الضوء الكاشف عليه، وإخراجه من منطقة الظلام إلى دائرة الضوء، مع ملاحظة أن نحاة العربية قد بدأوا بالنص الذي هو وحدة التواصل، ولما عسر عليهم وصف النص ابتداءً بدأوا بالجملة، وعطفًا على ما سبق، فإنه ليس لمنصف أن يُنْكِرَ أن النحو العربي يمتلك جهازًا إجرائيًّا في نحو النص يُغْنِي عن إقامة نحو نص موازٍ، وما إضافة كلمة (نحو) إلى كلمة (النص) إلا تمييزًا عن الممارسات النحوية الجملية(١٣).

ويمكن التوفيق بين نحو الجملة، ونحو النص معرفيًّا وإجرائيًّا، من خلال توسيع مصطلح النحو، بتوحيد النحوين، ودمجهما، والجمع بينهما، لإرساء الوئام المعرفي

بينهما، ومشروعية ذلك ما بينهما من تناظرٍ معرفي يمكن معه، ومن خلاله تجاوز تلك الفروق التي نُصبت للتمييز بينهما، فنحو النص امتداد طبيعي لنحو الجملة لا ينشد قطيعة جذرية معه، وذلك مما يشفي الغليل، ويروي العليل، وتأسيسًا على ما سبق، لم تسلك الدراسة في مقاربتها مسلكًا أحاديًّا تجزيئيًّا، بل اعتمدت على مبادئ النحو الدلالي، وفي مقدمتها التزاوج والتلاقح المعرفي بين النحو والدلالة في المقاربة النحوية، فهما متمازجان متلازمان، لا متجاوران أو متراتبان، وَكُلُّ مكون منهما يفضي إلى الآخر، ولا يوجد أحدهما متجردًا عن الآخر، ولا يستقل أي مكون منهما بنفسه؛ إذ لو انفصلا، لاستحال إنجاز الكلام؛ لذا كان وصف النحو بالدلالي تذكيرًا بهذا الأصل، وتنبيهًا على أهميته، وإبرازًا لضرورته، وهناك مبادئ أخرى للدراسة النحوية الدلالية، منها أَنَّ لِكُلِّ عنصر في الجملة دلالة يؤديها، وهذه الدلالة مقترنة بسياقها؛ لذا قد تتحد الظاهرة، وتختلف الدلالة، لاختلاف السياق، ويترتب على ذلك أَنَّ الظاهرة الواحدة لا تؤدي الدلالة نفسها في كُلِّ موضعٍ ترد فيه(١٤)، كما اعتمدت الدراسة على مبادئ نحو النص، ومنها معالجة العلاقة النحوية فيما وراء الجملة، وقد استثمرت الدراسة ما قدمه نحو النص في دراسته لمعيار الحبك، وهو المعيار الثاني من معايير النصية، ويختص بالاستمرارية الدلالية المتحققة في عالم النص؛ إذ ينتج عن التداخل الوظيفي علاقة دلالية فيما وراء الجملة، وليس المراد من الجمع بين نحو الجملة، ونحو النص القول باتحاد المنطلقات، أو تشابه المبادئ، أو تطابق التصورات، **بل المراد العودة إلى ما بدأ به النحو العربي، لا ما انتهى إليه؛ فقد كان النحو العربي في بدايته علمًا نصيًّا**، وهذا من القطعيات التي لا لبس فيها، ولا اشتباه، وليس لأحد أن يتذرع بإنكار ذلك.

الإجراءات المنهجية

اعتمدت الدراسة على الاستقراء الناقص لبعض النصوص القرآنية التي تمثلت فيها ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل؛ فالاستقراء التام مع إمكانيته لا يتسع المقام له؛ إذ سيؤدي إلى كبر حجم الدراسة، كما أن المقصد ليس الاستقصاء التام، بل التعريج على الشاهد تدليلًا، وتمثيلًا بما ينير القصد، وما ينطبق على الشواهد المختارة يسري حكمه على غيرها مما يماثلها، ففي بعضها غُنْيَةٌ عن سائرها، وليس في ذلك حيف، أو

خروج عن حومة الحق، فالنماذج دالة، وقديمًا قيل: "حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق"، وإنَّ مما يتوجب التنويه إليه هو ارتباط ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بتعدد الأوجه الإعرابية التي لا يُعتد بها جميعًا في وقتٍ واحدٍ طبقًا لنظرية الاحتمالات الإعرابية التي تنصُّ على إمكان تعدد الأوجه الإعرابية دون اجتماعها في الوقت نفسه، لاستحالة الجمع بين وظيفتين نحويتين في الوقت نفسه؛ إذ كُلُّ وجه ناسخ للوجه للآخر، مع أَنَّ كُلَّ وجه منهما صحيح بمفرده(١٥)، وينصب الاهتمام في هذه الدراسة على وجه واحدٍ من الأوجه الإعرابية التي يترتب عليها تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، وقد يُشَارُ إلى ما تحتمله الوحدة اللغوية من أوجه إعرابية متعددة، ولكن ذلك التعدد الإعرابي لا يُعتد به في التصنيف، مع ملاحظة أَنَّ المعربين في مواضع قليلة كانوا يصرحون بمصطلح التداخل الوظيفي، وفي أحيان أخرى اكتشفته الدراسة حال عدم التصريح به، لاهتمامهم بالتمثيل والوصف دون الاصطلاح والتسمية، وبناء على ذلك لم تشترط الدراسة النص على التصريح بمطلح التداخل، بل اجتهدت، وأدخلت كُلَّ ما يمكن أن يندرج تحته من وظائف نحوية مقيدة للفعل.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل حصرًا لمجالها، وتحجيمًا لموضوعها، وتمييزًا لها عن غيرها، ومنحها قدرًا كبيرًا من العمق والتركيز.

خطة الدراسة

تقع الدراسة بعد التمهيد في عدة مطالب، بيانها على النحو الآتي:

أولًا: التداخل المعرفي سمة مميزة للتراث اللغوي العربي

ثانيًا: مفهوم تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل

ثالثًا: مواضع تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في الجملة القرآنية، ودلالاتها التركيبية

رابعًا: دور التداخل الوظيفي في إطالة بناء الجملة القرآنية

خامسًا: سمات التأليف النحوي حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل

الخاتمة ونتائج الدراسة

وفيما يأتي معالجة لما سبق بفضل بيان وتفصيل وفق النسق المتقدم.

أولًا: التداخل المعرفي سمة مميزة للتراث اللغوي العربي

هناك من فضَّل وصف التراث اللغوي بالوصف العِرْقي؛ فقال: (التراث اللغوي العربي)، وهناك من وصفه بالوصف العقائدي؛ فقال: (التراث اللغوي الديني)، وهناك من جمع بينهما، واصفًا إياه بـ(التراث اللغوي العربي الديني)، **والأولى تقييده بـ(التراث اللغوي العربي)؛ لَأَنَّ في ذلك اهتمامًا باللغة التي دُوِّنَ بها، وليس في ذلك تقليل من أهمية العقيدة**، فالتواشج بين اللغة والعقيدة قائم وثابت، فاللغة لغة القرآن والحديث النبوي، وهما دستور الدين، ولعل مما يقوي الاعتقاد بذلك أَنَّ العقيدة عنصر قَارٌّ خلف اللغة التي ما كان لها أَنْ تنتشر إلا بفضلها، **وَيُزَادُ بالتراث اللغوي العربي ذلك الركام المعرفي المتناثر في تاريخ الفكر العربي الذي كان أساسه المعرفي المشترك هو فهم النص القرآني من جميع مستوياته أداءً، وتركيبًا، وإنجازًا، وأحكامًا**(١٦)، ولا يقتصر التراث اللغوي، ولا يختزل في كتب اللغة بأفرعها، من صوت، وصرف، ونحو، ومعجم، ودلالة كما قد يتوهم، بل إن المجال الإدراكي له يتسع ليضم أي تحليل لغوي في كتب التفسير، ومعاني القرآن، وإعرابه، وكتب القراءات، والتجويد، وأصول الفقه، وشروح الحديث النبوي الشريف، وشروح الشعر، والمختارات الأدبية، والدواوين، وكتب الأمالي، والموسوعات المعرفية المختلفة.

ويتصف التراث اللغوي العربي بالتداخل المعرفي، والمراد به الالتقاء والتفاعل بين العلوم المتمايزة، ومن المصطلحات المصاحبة للتداخل المعرفي مصطلح التكامل المعرفي، غير أن التكامل المعرفي أخص، فهو قيمة إيجابية دائمًا، أما التداخل المعرفي فلا يلزم منه التكامل الإيجابي، فمنه ما قد يكون سلبيًّا(١٧).

ويقوم التداخل المعرفي على اشتراك المعارف التراثية في آليات الاشتغال، ويتطلب ذلك العناية الكاملة بكلية التراث/ تكاملية التراث/ النظرة الشمولية للتراث دون استثناء، أو استبعاد، أو حذف توسيعًا للآفاق المعرفية، وانفتاحًا على الحقول المعرفية المجاورة، وابتعادًا عن نزعة التخندق المعرفي، وتحررًا من أحادية التخصص، وانغلاقه المنهجي على مادته المعرفية، وكُلُّ ذلك مما يندرج ضمن عوائق المعرفة النحوية(١٨)، وَيُطْلَقُ على التداخل المعرفي مصطلح المضايفة، والمراد به احتياج العلوم بعضها إلى بعض، وتلازمها، وتواشجها وتضايفها، لتكوين رؤية شمولية مؤسسة على مبدأ مؤداه أَنَّ أحد

العلوم شرط للآخر وجودًا، ونماءً، وتطورًا[١٩]، كما يُطْلَقُ عليه ـ أيضًا ـ مصطلح التساند التأويلي، والمراد به تبادل المساعدة، والمساندة المعرفية بين العلوم المتحاقلة في أثناء مقاربة النصوص، والاشتغال عليها، وكأن كُلَّ علم ينسج رداءً معرفيًّا، لتدفئة جسم غيره من العلوم المتحاقلة والمتشارطة معه، ويصنع طعامًا لتغذيته انسجامًا مع الإستراتيجية التساندية التأويلية التي وسمت الثقافة العربية الإسلامية[٢٠].

وليس التداخل المعرفي موضوعًا طارئًا، بل إن أقوال علماء العربية في الحث عليه ذائعة شائعة، ومن هذه الأقوال التي تُشْبِهُ حَسْوَةَ طائر من بحر عميق: "وأنت إذا تَبَحَّرْتَ العلومَ كلها رأيت بعضها منوطًا ببعضٍ، وبعضها يشهد لبعضٍ، وبعضها يعين على بعضٍ"[٢١]، ومنها: "العلوم كلها متعلق بعضها ببعض... محتاج بعضها إلى بعض"[٢٢]، ومنها: "العلوم كلها متعاونة مترابطة بعضها ببعضٍ"[٢٣]، فالتداخل المعرفي قديم قدم علوم العربية، وفي ذلك تأكيد على أصالته وعمقه التاريخي.

وتعود أسباب التداخل المعرفي بين علوم التراث اللغوي إلى مجموعة من الأمور تترافد، وتتضافر فيما بينها، وهي على قسمين: أحدهما: عام، والآخر: خاص، فأما العام فيتمثل في ثلاثة أمور[٢٤]: أولها: أن التداخل مطلب إنساني، وأن الواقع الذي يَعِيش فيه الإنسان متداخل مترابط، وثانيها: طبيعة العقل المشغول بالمعرفة، والمسكون بالقلق المعرفي، وعدم الاطمئنان إلى نتيجة نهائية، ويدعوه ذلك إلى معاودة النظر في الظواهر، والتفكير التجديدي فيها، ويفضي ذلك إلى تداخل المعارف، وتقاطعها بحثًا عن الحقيقة، واستفراغ الجهد للظفر بها، وثالثها: كراهية الاعتراف بالجهل المعرفي، ويتطلب ذلك من العالم أن يكون مستعدًا للإجابة عن أي تساؤل لكي يحفظ مقامه وشهرته.

وأما الأسباب العامة التي أفضت إلى اتصاف التراث اللغوي بالتداخل المعرفي فتتحدد في عدة أمور:

أولها: وحدة اللغة التي هي آلة كل علوم التراث اللغوي العربي.

وثانيها: وحدة العقلية العربية التي أفرزت المعارف العربية التي أَسَّسَها عقل واحد، أو آلية ذهنية واحدة على نحو يؤكد أَنَّ هناك نظامًا معرفيًّا واحدًا، أو قاعدة إبستمولوجية واحدة جعلت من التراث اللغوي العربي منظومة فكرية واحدة رغم تعدد مجالاته المعرفية،

وهذا النظام المعرفي/ الإبستيمي هو فكرة الأصل والفرع؛ فَكُلُّ فرع له أصل، وهو القياس عند النحاة والفقهاء، أو الاستدلال بالشاهد على الغائب عند المتكلمين، أو التشبيه عند البلاغيين، وقد تحكم هذا النظام المعرفي في جميع الممارسات اللغوية العربية التي حركتها دوافع ومقدمات واحدة حتى وسمت اللغويات العربية باللغويات المشتركة(٢٥).

وثالثها: الموسوعية التي وسمت الطابع التعليمي التكويني للعلماء المسلمين، كما وسمت الطابع التأليفي، وقد أدت إلى عدم تخصص العالم في حقل معرفي واحد؛ فقد يهتم بفرع علمي محدد، وبغيره، وقد يميل إلى فرع دون غيره، وقد يهتم بهما معًا، ويستوجب ذلك التفرقة بين استقلال العلم، وتخصص العالم؛ فيكون عدم التخصص سببًا من أسباب التداخل المعرفي بين علوم العربية؛ فكثير من العلماء ــ وَإِنْ اشْتهروا بتخصصٍ، أو غلب على نتاجهم المعرفي علم بعينه ــ لم يرضوا بالقابلية دون الفاعلية، وإنما دفعتهم عقولهم إلى المشاركة والإسهام في أكثر من تخصصٍ، وتبقى القاعدة العامة التي تَنُصُّ على أَنَّ «مَنْ غَلَبَ عَلَيهِ فَن أُوْلِعَ بِذِكْرِهِ»(٢٦)، وعلى بصيرة مما سبق كانت الموسوعية سببًا من أسباب التداخل المعرفي؛ إذ يقوم التأليف الموسوعي على مرتكزين: أحدهما: الجمع بين علمين فأكثر في مؤلف واحد، والآخر: تناول الموضوع الواحد من جميع جوانبه(٢٧).

ورابعها: محورية النص القرآني في الثقافة العربية الإسلامية، فهو المصدر الرئيس للمعرفة الإسلامية، وبؤرة اهتمام العقلية اللغوية العربية، فهو النص المعيار، والنموذج الأمثل، والنسق الأكبر العام الذي يمثل النظام اللغوي خير تمثيل، ويحكم الأنساق اللغوية الفردية من خلال سلطته في القياس، والضبط، والاستحسان، والاستجادة بحكمين: أحدهما: تأكيد صحة النظم، والآخر: عدم الصحة؛ لذا تمتع بتمركزٍ نصي في الحضارة العربية، وأصبح فيها نصًّا محوريًّا ومؤسسًا لِكُلِّ أنظمتها، وأنساقها، وميادينها المعرفية(٢٨)، وقد نشأت علوم العربية لخدمته كشفًا عن مراد الشارع، وأحكامه، واستنباط المعاني المحمولة عبر لغة هذا النص المقدس، وقد ترتب على ذلك تقاطع العلوم العربية معرفيًّا.

وخامسها: الاستطراد والمناسبة؛ فلم تعرف المؤلفات اللغوية الأولى سمة الانفصال العلمي الذي غدا سمة مميزة للمؤلفات المتأخرة، وترتب على ذلك حدوث نوع من الامتزاج العلمي، والتداخل المعرفي بين علوم التراث اللغوي العربي؛ لذا وصفت بالتداخل،

والتشابك، والاستطراد لأدنى مناسبة، وعدم الاقتصار على فنٍ بعينه، وقد أفضى ذلك إلى وجود الشيء في غير مظانه، أو حيث لا يتوقع العثور عليه.

وسادسها: سيادة التصور الشمولي في التراث اللغوي العربي، فعند تفحص كتب الأوائل يظهر أن الكتاب الواحد يشتمل على مباحث مختلفة تتوزع على مختلف المستويات اللغوية التي يأخذ بعضها برقاب بعضٍ؛ لذا لا يمكن الفصل بينها فصلًا تامًّا، ولا يمكن فهم أحد المستويات فهمًا كاملًا إلا بالنظر إليه في ضوء علاقته بغيره، ولا ينفي ذلك إمكانية الفصل بينها لأغراض علمية؛ كالتعريف بها، أو عند التخصص في دراستها.

وسابعها: عدم معرفة التراث للخاصية النظامية المنهجية؛ فالظاهرة اللغوية الواحدة قُطِّعَتْ تقطيعًا، وَفُرِّقَتْ أَشْتَاتًا، فُبُحِثَتْ كُلُّ جزئية بمفردها بحثًا مُقْتَطَعًا في علوم مختلفة، وفي أجزاء متفرقة، وأبواب مختلفة، ومسائل متباينة، وتنبيهات متناثرة داخل العلم الواحد دون كشفٍ عن العلاقات النظامية التي تضع لها إطارًا تنظيميًّا، ونسيجًا محكمًا منضبطًا يرسم صورة واضحة المعالم للظاهرة الواحدة(٢٩).

وثامنها: فَرْضُ النحو العربي سلطانه على علماء العربية؛ فالبلاغيون، ونقاد الأدب، والمفسرون، والأصوليون كانوا نحاة في الأعم الأغلب، ومنهم من اقتصر على التأليف النحوي، ومنهم من كان نشاطه التأليفي جامعًا بين النحو، وغيره من العلوم، وترتب على ذلك عدم إمكانية الفصل والتمييز بين النحوي، والبلاغي، والمفسر، والأصولي، والناقد؛ فالعالم الواحد قد يجمع بين هذه الأوصاف كلها؛ من ثم يصبح التمييز ضربًا من العبث، أو الخيال الحالم، فهم دائرون في فلك النحو بمعناه الواسع؛ فقد كان النحو بأحكامه ومعانيه جزءًا أساسيًّا من ثقافة علماء العربية؛ لأنه قُطْبُ الرَّحَى، والمرتكز الأساس، والقاعدة الأولية لتحليل أي كلام اقترابًا من معناه لفظًا، وجملةً، ونصًّا، وخطابًا، والمعنى بأنواعه هو الهدف النهائي المتوخى من أي منجز لغوي؛ **من ثم كان المنزع النحوي الدلالي هو أساس قوة النظرية النحوية العربية، ومرتكزها الأساسي، وعمودها الفِقْري**(٣٠)، وتلك حقيقة لم تأخذ ما تستحقه من عناية، واهتمام؛ ومن هنا تتعزز الحاجة إلى كشفها، وإيضاحها، بل يجب أن تكون فرض عين في شِرعَةِ الدرس النحوي، فبها

قوامه وحركته، كذلك فرض النحو سلطانه على سائر كتب التراث اللغوي العربي؛ فالنحو علم من علوم الآلة/ العلوم المساعدة/ العلوم المقصودة لغيرها، وقد اعتمدت عليه كُلُّ العلوم في مقاربتها اللغوية، حتى شغل موضع الصدارة، وبؤرة الاهتمام في فضاء فروع التراث اللغوي العربي، **وهذا ما يُطْلَقُ عليه سلطة النحو، أو المرجعية النحوية، أو تداولية الخطاب النحوي، وتؤكد هذه المصطلحات الموقع المركزي للنحو في الثقافة العربية الإسلامية، فهو المقدمة الضرورية لِكُلِّ اشتغالٍ نصي، والمدخل الأهم لكل ممارسة نصية، ومركز الاستقطاب لفهم أسرار أي نظام لغوي**، وهذا هو مسوغ الشرعية المعرفية للقوة الحضورية للنحو نظريًّا، وإجرائيًّا في كُلِّ ضروب المعرفة ذات الصبغة النصية في الحضارة الإسلامية التي **تَأَسَّس أنموذجها المعرفي على إخصاب كل المقاربات النصية الخطابية بالنحو، فالنحو بتواشجه معرفيًّا مع حقول المعرفة الأخرى صار هو خطاب الخطابات**؛ إذ لا يخلو منه أي خطاب، ولا يستغني عنه إنتاجًا أو تأويلًا؛ **وبذلك يندرج النحو ضمن المعرفة المُتَنَزِّهَة التي لا تتقيد بحدود معرفية، بل تغادر موقعها من أجل توظيفها واستثمارها معرفيًّا خارج حدودها، وهذه مغامرة معرفية منحت النحو صفته الوسائلية، والمعرفة النحوية دورها الذرائعي/ البراجماتي** دعمًا لتداخل العلوم العربية، وتشابكها، وتقاطعها، وتكاملها معرفيًّا(٣١).

وتاسعها: استثمار المعرفة النحوية في تحليل النصوص على اختلاف أنواعها، ومن هنا يمكن التمييز بين أعمال نظرية ذات طابع علمي تعليمي، وجهود تطبيقية يستثمر فيها النحوي معرفته النحوية التقليدية في التعامل مع نص لغوي له خصوصيته، وملابساته، ومكوناته التي تميزه عن غيره، وقد أدى ذلك إلى حيوية النحو العربي في القديم؛ فكتب التراث اللغوي العربي على اختلافها، وتنوعها، واتساعها تشتمل على قضايا ومسائل نحوية لم يصبها التفكير النحوي، ولم تخضع لتحليل نحاة العربية في كتبهم التنظيرية لسببين(٣٢): أحدهما: ارتباط هذه المسائل النحوية بالنصوص، والاشتغال في كتب النحو التنظيرية لم يكن على نصوص كاملة، وشتان بين اشتغال النحو على نفسه، واشتغاله على الخطاب الذي أُنْتِجَ بهذه الآلة، والآخر: حسن نظر أصحاب هذه الكتب، وتأملهم في أوضاع البنى النحوية، ووحداتها، ووظائفها؛ لذا صدرت عنهم آراء، واجتهادات، ولطائف،

ونكات نحوية أصابوا فيها؛ لذا ظهرت الدعوات المتعددة التي تنادي بربط الدراسة النحوية بالنصوص على اختلاف أنواعها؛ **فالنحو علم نصي، تخلَّق وتوهَّج معرفيًّا في رحم النص، وكأن بينهما عقدًا وميثاقًا من الشراكة المعرفية، ولن يصلح حال النحو العربي إلا بالعودة إلى النصوص**؛ وبذلك يعود إلى بواكيره، ويرجع إلى أصوله وبداياته(٣٣)؛ وعليه فلا يَصِحُّ، وَلا يَسْتَقِيمُ الفصل أو التمييز بين علوم التراث، من خلال النظر إليها على اختلافها، وتنوعها، واتساعها نظرة تقوم على التجزئة، والتفاضل، والانفصال، بدلًا من الشمولية، والتكامل، والاتصال، ومن الواجب تعديل هذه النظرة، والتعامل مع علوم التراث كَكُلٍّ في ترابطها، وتداخلها، وتكاملها، وتأثير بعضها في بعض كما لو كانت علمًا واحدًا، لتداخلها موضوعًا، ومنهجًا، وتبادلًا للمفاهيم، وهذا مرتكز علمي، وسند معرفي لا يمكن معالجة الظواهر النحوية في غيابه، **وتأتي هذه الرؤية استنكارًا للرؤية التجزيئية المعتمدة على مبدأ تفاضل المعارف، وتباينها، وهو نقيض مبدأ تداخل المعارف، وتكاملها(٣٤)**.

وما تطمح إليه الدراسة هنا هو تأكيد ضرورة التعامل مع الظاهرة اللغوية من منطلق كلي بالتنقيب عنها في كتب النحو العربي، وغيرها من كتب التراث اللغوي المتعددة، وهذا أمرٌ يَقْبَلُهُ العقل، وَيُبيحُهُ؛ فلا بُدَّ من جمع الجزئيات المتعلقة بظاهرة ما من كُلِّ المعارف والعلوم التي تتداخل فيها الظاهرة المبحوثة مع ما يدور في فلكها من قضايا، ومباحث إذا كان المقصد هو استيفاء الكلام فيها، أو الوصول إلى رؤية متكاملة متماسكة، **وهذا هو منطلق الدراسة في معالجتها لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، لإعادة بناء الركام اللغوي العربي حول هذه الظاهرة من منطلق شمولي**، ومما يسهم في مشروعية ذلك أن الخاصية التكاملية/ التفاعلية مرتكز أساسي من مرتكزات التراث اللغوي العربي، ووجه من وجوه تشكله على اتساع مراميه، وأطرافه، وهو ما يصف أي دراسة لا تأخذ بهذه النظرة التكاملية بين كُلِّ القطاعات المعرفية التراثية بالقصور، والنقصان، وعدم الاكتمال، **ويستوجب ذلك التعامل مع التكامل/ التداخل المعرفي من موقع الاستثمار المعرفي، لا على سبيل الصدفة، والاختيار، بل على سبيل الضرورة، والاستدعاء النظامي(٣٥)**؛ فـ"الحدود بين العلوم اللغوية ليست فواصل جغرافية لها صفة الثبات ... وإنما هي على العكس من ذلك مناطق اتصال، ومراكز اشتراك، ونقاط تلاق"(٣٦) ، وينهض دليلًا قويًّا

على ذلك أَنَّ هناك تنبيهات، وتحقيقات، واستدراكات، وتعقيبات مهمة متعلقة بالظواهر اللغوية موجودة في غير كتب النحو التنظيرية، ولكنها ضالة منسية تحتاج إلى من يجمعها، ويجلي أمرها سدًّا لأي نقصٍ، وإضافة لأي جديدٍ، وتأكيدًا لأي قاعدة، والشرعية العلمية التي تدفع إلى تنفيذ ذلك هي انطلاق التراث اللغوي من مبدأ فلسفي متماسكٍ؛ فالعرب فسروا الظاهرة اللغوية، كما فسروا بقية الظواهر الإنسانية والطبيعية خدمةً للنص القرآني؛ فالفكر الإسلامي قائم في أساسه على الاستئناس بالنص القرآني قراءة، وفهمًا، وتفسيرًا في محاولة لفهم مقاصد الشارع؛ لذا كانت الحضارة العربية هي حضارة النص والخطاب، وهذا هو الرابط الذي يجمع بين كُلِّ علوم التراث اللغوي العربي، حتى أضحت الحواجز بين علومه رقيقة، أو زائلة(٣٧)، غير أَنَّ الالتزام بالمعالجة الشمولية للظاهرة سيؤدي إلى وجود صعوبة بالغة تتمثل في أَنَّ النحو في غير كتب النحو التنظيرية مرتبطٌ بوجود المسائل في النصوص، وبذلك فقدت ترابطها وتسلسلها إلى حدٍّ ما؛ إذ ليس فيها ما في كتب النحو التقليدية من رابط علمي عامٍّ، وجامع موضوعي مشترك، ولا يربطها ما يربط كتب النحو التقليدية من اتساقٍ، وتماسك، وتسلسلٍ، وانسجام، كما أَنَّها تتوقف على البضاعة النحوية للمحلل؛ لذا اختلفت كتب التراث اللغوي العربي في توظيفها للنحو.

وتأسيسًا على ما سبق، **فقد أصبح من الواجب قراءة النحو العربي في ضوء كل العلوم التي حضر فيها النحو حضورًا على سبيل الإلزام والأصالة؛ إذ شكَّلت تلك العلوم المجال المعرفي والفكري للتراث النحوي العربي**، وتقوم هذه القراءة على مبدأ مؤداه عدم الفصل بين حقوله، ومجالاته المعرفية؛ لما بينها من تأثيرات متبادلة تكشف عن وحدة فكرية، لا بُدَّ من إخراجها من الكمون إلى التجلي، ومن الإيمان النظري إلى التحقق العيني، ومن الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، ومن الدعوى إلى القضية المسلم بها، ومن النظر التجريدي إلى فضاء الممارسة والإجراء، وذلك أَمرٌ ينبغي أَنْ يكون شاغلًا لأي قراءة تستهدف إعادة قراءة التراث إذا ما أرادت أَنْ تكون قراءة ناجحة، فأي قراءة نحوية تنغلق على مجالها، وتعكف على عزل النحو عن محيطه المعرفي الذي نشأ فيه، تُعَدُّ قراءة اختزالية ناقصة تعجز عن اكتشاف منجزاته المعرفية، وتؤدي إلى نتائج وهمية(٣٨).

وانتقالًا من مستوى النظر إلى مستوى العمل والممارسة تصرف الدراسة وُكْدَها نَحْوَ

استشراف ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في التراث اللغوي، من خلال تلمس تَجلياتها، وجمع متفرقاتها، ولملمة أشتاتها آخذة بإِخْذِ دعاة التكامل/ التداخل المعرفي معليةً من مكانته، ورافعةً من شأنه، ومعظمةً لمنزلته، ومشيدةً بفائدته، ومنبهةً على جَدْواه، وكاشفةً عن نَفْعِهِ، وحُسْنِ عُقْباه، وواضعةً نصب عينها أغراض التأليف الثمانية "التي يُصَنِّفُ فيها العلماءُ، وَيَتَطَلَّبُها من التأليف الفُهَمَاءُ: مَعْدومٌ قَدْ اخْتُرِعَ، وَمُفْتَرَقٌ قَدْ جُمِعَ، وَنَاقِصٌ قَدْ كُمِّلَ، وَمُجْمَلٌ قَدْ فُصِّلَ، وَمُسْهَبٌ قَدْ هُذِّبَ، وَمُخَلَّطٌ قَدْ رُتِّبَ، وَمُبْهَمٌ قَدْ عُيِّنَ، وَخَطَأٌ قَدْ بُيِّنَ"[٣٩]، وذلك ما تصبو إليه الدراسة، وتحدو إليه بعيسها؛ علها تبلغ الحمى، أو تقترب لكي تحوز منه القدر الطيب.

ثانيًا: مفهوم تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل

ليس لمصطلح تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في كتب نحاة العربية حَدٌّ عامٌ يسرى على سائر مواضع وروده، وكأنه كان على درجة من الوضوح والجلاء؛ لذا لم يكن في احتياج إلى حَدٍّ، أو تعريف؛ فالحَدُّ عندهم لم يكن في غالب الأحيان أساسًا، ومرتكزًا في توضيح المراد، وبيان المقصود.

وَيُرادُ بتداخل الوظيفة النحوية في هذه الدراسة إدماج وظيفة نحوية في أخرى، بشرط اتفاق الوظيفتين المتداخلتين، بعبارة أخرى: أن توجد وظيفتان نحويتان متفقتان تسلم الوظيفة الأولى إلى أختها، وتتولد الثانية عن الأولى؛ وبذلك تصبح الأولى توطئة، ومنطلقًا للثانية عن طريق التداخل، والتشابك والإدماج، **من خلال صورتين: إحداهما: أَنْ تصبح الوظيفة الثانية مُكَوِّنًا داخلًا في مكونات الوظيفة الأولى**، بشرط الاتفاق في الوظيفة بينهما؛ أي: أَنْ تتكرر الوظيفة النحوية الواحدة مرتين، أو أكثر، على أَنْ تكون إحدى الوظيفتين قد وقعت في أثناء الأخرى، وبين طياتها، وَيُعَدُّ الاتفاق في الوظيفة النحوية شرطًا لحدوث التداخل الوظيفي.

والأخرى: أَنْ تتولد وظيفة نحوية من وظيفة نحوية سابقة، بشرط اتفاق الوظيفتين مع اختلافهما في العامل، أو في جهة التعليق، والمراد بالاختلاف في العامل أَنْ يكون لِكُلِّ وظيفة نحوية عامل مختلف عن عامل الأخرى؛ فالوظيفة الأولى عاملها عامل سابق، أما الوظيفة الثانية فعاملها هو الوظيفة الأولى؛ وبذلك تكون الوظيفة الأولى معمولة،

وعاملة في الوقت نفسه؛ معمولة لما قبلها، وعاملة فيما بعدها، أما الاختلاف في جهة التعليق فَيُزَادُ به اختلاف مُتَعلّقِ كل وظيفة.

وَيُرادُ بمقيدات الفعل مجموعة من العناصر غير الإسنادية تُضاف إلى البنية الأساسية لنقل دلالات جديدة يقصر العنصران الأساسيان عن تبليغها، وهذه المقيدات لا تتوقف عليها الصحة النحوية للجملة، فوظيفتها ليست تركيبية، بل دلالية؛ إذ تتوقف عليها الصحة الدلالية للجملة، وتتمثل هذه المقيدات في المفعولات، والحال، والتمييز، والاستثناء، وحروف الجر.

ثالثًا: مواضع تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في الجملة القرآنية ودلالاتها التركيبية

هناك إشارات متفرقة متعلقة بتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل وردت في حقول معرفية مختلفة سواء أَكَانَ وُرُودُهَا مَقْصُودًا أم عَرَضًا، وقد رصدت الدراسة الوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل، وحدَّدت أنماط كل وظيفة، وفرَّعت الصور التركيبية لكل نمطٍ، واستكشفت دلالاتها، وحلَّلت الخطابات/ النصوص الواصفة لها، وأوضحت المنطلقات التي صدرت عنها، واستقصت التصورات المتصلة بها تشكيلًا لبناء منهجي متماسك يمكن توظيفه في تحليل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، وفيما يأتي بيان وتوضيح لهذه الوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل.

١- المفعول به المتداخل

يجوز أَنْ يتعدد المفعول به في الجملة العربية، ولهذا التعدد حَدٌّ ينتهي عنده، فأقصى ما وقع من تعدد المفعول به هو تعدد ثلاثة مفعولات، وعلى الرغم من أن التداخل قسيم للتعدد، فليس هناك إشارة إلى المفعول به المتداخل لدى نحاة العربية القدامى، والمحدثين، **وللمفعول به المتداخل نمط تركيبي واحد، يتحدد في انضواء مفعول به في بناء مفعول به آخر**، من خلال مجيء المفعول به جملة تَتَضَمَّنُ في داخل مكوناتها مفعولًا به؛ وبذلك يكون المفعول به المتداخل مكونًا من مكونات المفعول به الأول، وتتوزع هذا النمط صورتان تركيبيتان فيما يأتي توضيحهما.

الصورة الأولى: انضواء المفعول به المفرد ضمن جملة تشغل وظيفة المفعول به

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَآتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ* فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ {النمل: ٧، ٨}؛ فكلمة ﴿نَارًا﴾ مفعول به عامله ﴿آنَسْتُ﴾، وينتمي هذا المفعول به تركيبيًّا إلى جملة ﴿إِنِّي آنَسْتُ نَارًا﴾، وهي تشغل وظيفة المفعول به، فهي في محل نصب مقول القول؛ وبذلك تُعَدُّ كلمة ﴿نَارًا﴾ مفعولًا به متداخلًا.

الصورة الثانية: انضواء المفعول به الجملة ضمن جملة تشغل وظيفة المفعول به

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا﴾ {البقرة: ٧١}؛ فقد بدأت الآية الكريمة بجملة فعلية، فعلها فعل القول ﴿قَالَ﴾، وفاعله ضمير مستتر، تقديره: (هو)، ويعود إلى موسى عليه السلام، وبقية الآية مقول للقول في محل نصب مفعول به، وفعل القول الأول هنا هو المركز والمسيطر الذي يتحكم في المقول/ المفعول به الذي شغلت موقعه وظيفيًّا الجملة التي تحتوي على فعل قول آخر، هو ﴿يَقُولُ﴾، وفاعله ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على الذات العلية، ومفعوله الجملة التي بعده. **وقد أبرز المفعول به المتداخل ازدواجية تلفظية، مصدرها تعدد الأصوات، من خلال تضمن الملفوظ صوتين مختلفين؛ إذ يرتبط الملفوظ بمتكلِّمين إبرازًا لغرض تواصلي، هو تأكيد التساند**؛ فالملفوظ بتمامه يُسْنَدُ إلى موسى عليه السلام، وجزء من الملفوظ يُسْنَدُ إلى الذات العلية إعلانًا عن التماهي المطلق للمتكلم الأول، وهو موسى عليه السلام، مع المتكلم الثاني، وهو الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو ما يُعْرَفُ بالكلام على النيابة، وبواسطته أعاد موسى ـ عليه السلام ـ نقل كلام الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ وتوجيهاته إلى بني إسرائيل؛ **وبذلك يندرج التعدد الصوتي الذي أبرزه المفعول به المتداخل هنا ضمن الأصوات التساندية**(٤٠).

وقد كان الغرض من استخدام فعل القول هو نقل الكلام؛ إذ يُحْكَى به كلام مفيد، وقد خصَّه الاستعمال "بمفاعيل هي من قبيل الملفوظ عادةً، وهذ الملفوظ إذا نُقِلَ نقلًا مباشرًا كون نصًّا"(٤١)، وبتكرار فعل القول احتوى الملفوظ على نصين فرعيين متداخلين **أحكم ترابطهما وتماسكهما تداخل المفعول به؛ فَكُلُّ قولٍ يرتبط مع فعل القول الذي يسبقه**

بعلاقة التعدية.

وقد يكون الغرض من الازدواجية التلفظية التي يبرزها المفعول به المتداخل هو تأكيد التعاند؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ {المائدة: من الآية ١١٦}؛ فالمتكلم الأول، وهو الله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ يسأل عيسى ـ عليه السلام ـ المتكلم الثاني بحضرة من اتخذوه، وأمه إلهين من دونه سبحانه وتعالى: (أقالوا قولهم بأمر منك، أم افتروه؟)، وهذا السؤال غرضه الإعلام والاستعظام، لا الاستخبار والاستفهام، فليس المراد تعيين القائل؛ فالله ـ عَزَّ وجَلَّ ـ يعلم أَنَّ عيسى ـ عليه السلام ـ لم يقل ذلك، والغرض هو تهديد القوم، وتوبيخهم، وتقريعهم، ونفي هذه القالة، ومعارضتها، وإنكارها، ورفضها؛ **وبذلك يندرج التعدد الصوتي الذي أبرزه المفعول به المتداخل هنا ضمن الأصوات التعاندية**[٤٢]. ومهما يكن من أمرٍ، فقد أكسب إسناد القول إلى صاحبه الكلام قيمة خاصة بنسبة المقول إلى القائل؛ وبذلك تبرز خصوصية الكلام، وتتجلى أهميته من حيث الإخبار، والبيان، والفائدة، فإسناد القول إلى قائله إخبارٌ عن الإخبار[٤٣].

٢- المفعول المطلق المتداخل

تكاد كلمة نحاة العربية في درسهم النحوي التنظيري/ التقعيدي تجتمع على أن العامل الواحد لا ينصب مفعولين مطلقين بلا تبعية، كذلك تجنبوا في درسهم النحوي التطبيقي الصيرورة إلى إعراب يُفْضِي إلى تعدي العامل الواحد إلى مفعولين مطلقين، وقد ظهر ذلك في أثناء إعرابهم لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آَمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {يونس: الآية ١٠٣}؛ فـ(الكاف) في قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب نعت لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: (ننجي رسلنا والذين آمنوا إنجاءً مثل ذلك الإنجاء)، وقد تعددت كلمتهم، واختلفت أقوالهم، وتشعبت رؤاهم في إعراب كلمة ﴿حَقًّا﴾، فكان لهم في إعرابها عدة أوجه: أولها: ﴿حَقًّا﴾ بدل من (الكاف)، أو بدل من المحذوف الذي نابت عنه (الكاف)، وثانيها: ﴿حَقًّا﴾ صفة للمفعول المطلق نفسه؛ أي: (إنجاءً محتمًا علينا بمقتضى الفضل والكرم)، وثالثها: ﴿حَقًّا﴾ مفعول مطلق لفعل مُقَدَّرٍ؛ أي: (حَقَّ ذلك حَقًّا)، ورابعها: ﴿كَذَلِكَ﴾ منصوب بـ﴿نُنَجِّي﴾ الأولى، و﴿حَقًّا﴾

منصوب بـ﴿نُنْجِ﴾ الثانية، وخامسها: ﴿كَذَلِكَ﴾ و﴿حَقًّا﴾ منصوبان بـ﴿نُنْجِ﴾ الذي بعدهما(٤٤)، ومن الآراء المرفوضة هنا أنه: "لا يجوز أن ينصب ﴿كَذَلِكَ﴾، و﴿حَقًّا﴾ بـ﴿نُنَجِّي﴾؛ لأن الفعل الواحد لا يعمل في مصدرين، ولا في حالين، ولا في استثناءين، ولا في مفعولين معهما"(٤٥)، وهذه من القواعد التوجيهية التي اجتمعت كلمة نحاة العربية حولها، واعتادوها، وألفوها، وارتاحوا لتطبيقها، وأنقوا لها، وهي مؤسسة على عدم إمكانية تعدد المفعول المطلق المبهم، وهو المفعول المطلق الذي تقتصر وظيفته على تأكيد الحدث فقط، أما المفعول المطلق المختص الذي يأتي لبيان النوع، أو لبيان العدد، أو لهما معًا، فالتعدد المفترض ممكن في حقه(٤٦)، ولهذا الرأي وجاهته، فما زال في تلك المقولة متسع للقول، وميدان رحب للتأمل والبحث. وانطلاقًا من التمييز بين التعدد الوظيفي، والتداخل الوظيفي، فإنه من الجائز القول بتداخل المفعول المطلق، مع عدم تصريح نحاة العربية: القدامى، والمحدثين في كتبهم التنظيرية بهذا المصطلح، وإنْ كان قائمًا في أذهانهم، فقد صدروا عنه، وإن لم يعنوا بإيضاحه، **وقد جاء المفعول المطلق المتداخل محكومًا بثلاثة أنماط تركيبية**، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

النمط الأول: مجيء المفعول المطلق منصوبًا بمفعولٍ مطلقٍ سابق

ومنه عمل المصدر النائب عن فعله النصب في مفعول مطلق، ويمكن التمثيل له بقول الشاعر(٤٧):

على حين ألهي الناس جلُّ أمورهم فندلًا زريق المالَ ندل الثعالب

فـ(ندل الثعالب) مفعول مطلق مبين للنوع عامله المفعول المطلق الأول النائب عن فعله (ندلًا)، لنيابته عن الفعل في العمل، وهذا مذهب سِيبَوَيْهِ (ت ١٨٠ هـ)، والأَخْفَش (ت ٢١٥ هـ)، والزَّجَّاج (ت ٣١١ هـ)، وابن السَّرَّاج (ت ٣١٦ هـ)، والفارسى (ت ٣٧٧ هـ)، وقد نحا المُبَرِّد (ت ٢٨٦ هـ) نحوًا مخالفًا؛ إذ ذهب إلى أن عامله هو الفعل المحذوف الناصب للمصدر الأول، وهنا يكون العامل المقدر عاملًا في المصدر النائب، كما يكون عاملًا في المصدر المبين، وأقرب الرأيين وأرجحهما هو الرأي الثاني، أما الرأي الأول فغير مقبولٍ لعدة أسباب(٤٨): أولها: سيؤدي التسليم بِأَنَّ الفعل المقدر هو العامل إلى حدوث مخالفة لقاعدة توجيهية أولوها عناية فائقة، وهو أَنَّ الفعل الواحد لا ينصب

مفعولين مطلقين، وثانيها: أنَّ إعمال الفعل في المعمول يلزم منه الحذف، والتقدير، أما إعمال المصدر النائب في المعمول فلا يلزم معه التقدير، ومن أصول الصناعة النحوية أنَّ عدم التقدير أولى من التقدير، وثالثها: أَنَّ المصدر بدلٌ من فعله؛ فلا مانع من أَنْ يعمل عمله؛ لأَنَّ معناه معنى الفعل، ورابعها: أَنْ المصدر ينصب المفعول به في نحو: (ضربًا زيدًا)، كما أَنَّهُ ينصب المفعول المطلق في نحو: (ضربًا زيدًا ضربًا شديدًا)؛ فـ(ضربًا) الأول مفعول مطلق لفعل محذوف، وهو معمول، وفي الوقت نفسه عامل يعمل النصب في المفعول المطلق بعده (ضربًا)، وهذا من تداخل المفعول المطلق، **ويؤدي هذا التردد في تحديد عامل نصب المفعول المطلق إلى التردد في إثبات المفعول المطلق المتداخل، أو نفيه**؛ فعلى القول الأول يمكن القول بالمفعول المطلق المتداخل، أما القول الثاني فينفي وجوده.

وقد نقل أبو حَيَّان (ت ٧٤٥ هـ) هذين الرأيين عن شيخه ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ) الذي رَجَّحَ رأي الزَّجَّاج مستدلًا على أَنَّ المصدر هو العامل في المنصوب بعده بإضافته إليه؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ {محمد: من الآية ٤}؛ فـ﴿الرِّقَابِ﴾ مضاف إليه، ولو لم يكن معمولًا له، لما جازت إضافته إليه(٤٩)، وهنا يظهر ارتباط القاعدة النحوية بالتعليل؛ فالنحو عمل عقلي منطقي، وصنيع أبي حَيَّان هنا يكشف عن عملية إحياء معرفي لمعرفة نحوية ماضية؛ إذ عمد إلى استقدامها، واستحضارها عبر «إستراتيجية الاسترجاع المعرفي» التي تقوم على الربط بين ماضي المعرفة، وحاضرها درءًا لأي انفصال معرفي تطويرًا للمعرفة، ودفعًا بها إلى الأمام، من خلال الاحتجاج برأي ابن الضائع الذي يتمتع بالكفاية المعرفية/ الأهلية المعرفية التي تشهد برسوخ مكانته ومنزلته في علم النحو؛ لذا كان رأيه سلطة علمية احتمى بها أبو حَيَّان، وفي ذلك إبراز للولاء المعرفي، ورفع من قيمة الوفاء العلمي للشيخ، من خلال الاحتفاء المعرفي برأيه وتخليده، وفيه تأكيد للأمانة العلمية في النقل، ويرجع ذلك إلى تأثر نحاة العربية بعلمي الحديث، والفقه، لاهتمامهما بالرواية، والأسانيد، ولعل التصريح بالقائل يمنح الملفوظ النحوي كثافة حجاجية، مصدرها حجة السلطة التي تهيئ جهاز الاستقبال عند المتلقي لاستحسان الرأي النحوي، **وفريضة على الدرس النحوي أن يكون مهتمًا بآليات الحجاج النحوي.**

النمط الثاني: تعلق المفعول المطلق الثاني بالعامل بعد تقييده بالمفعول المطلق الأول؛ أي: بعد تعلقه بمجموع الفعل، والمفعول المطلق الأول

ومن ذلك قولهم: (ضربت زيدًا ضربًا ضربتين)، وهنا تعدد المفعول المطلق لعامل واحد، وقد أجاز السِّيرَافي (ت ٣٦٨ هـ)، وابن الطَّراوة (ت ٥٢٨ هـ)، وابن طاهر (ت ٥٨٠ هـ)، والسُّهَيْلِي (ت ٥٨١ هـ) أن ينصب الفعل أكثر من مصدر، بشرط اختلاف الأنواع، كأن يكون أحدهما تأكيدًا، والآخر تبيينًا؛ إذ يستفاد من أحدهما من المعنى ما لا يستفاد من الآخر، في حين ذهب الأكثرون، ومنهم الأَخْفَش، والمُبَرِّد، وابن السَّرَّاج، إلى أَنَّ الفعل لا ينصبهما، بل ينصب الأول فقط، والمكرر بدل، أو منصوب بإضمار فعل دفعًا لعمل الفعل في مصدرين حتى لا يفضي ذلك إلى تعدد المفعول المطلق لعامل واحد، والظاهر عند ناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) مذهب الأَخْفَش، ومن وافقه، وهم الأكثر استجابة لقيود الصناعة النحوية التي من مسلماتها أن الفعل لا يتعدى إلى مفعولين من نوع واحد دون تبعية(٥٠).

والراجح عمل الفعل في المفعول المطلق المتعدد لمجيء الفعل عاملًا في مصدرين سماعًا(٥١)، ومن ذلك قول الشاعر(٥٢):

وَوَطِئْتَنَا وَطْأً على حَنَقٍ وَطْأَ المقيَّدِ يابس الهَرْم

وهنا نصب الفعل الماضي (وَطِئْتَنَا) مصدرين: أحدهما: (وَطْأً)، والآخر: (وَطْأَ المقيَّدِ)، ولا يمكن القول بالبدل لاختلاف المعنى، ومن التكلف إضمار (مثل)، وتقدير الفعل، والأولى حمله على تعدد المصدر، ويعزز ذلك ـ أيضًا ـ عدة مرجحات(٥٣): أولها: عدم إمكانية القول بالبدل، فَكُلُّ مصدر مبين يمكن ادعاء ذلك فيه، وثانيها: القول بإضمار فعل فيه تكلف، وثالثها: القول بعمل الفعل في مصدرين فيه ابتعاد عن التقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير. ومهما يكن من أمر، ففي ذلك الترجيح النحوي لعمل الفعل في مصدرين تجاوز لسطوة الآراء، وشهرة القائلين بها، وتحرر من السلطة الفكرية السائدة، وإنزال للثقات عن عروشهم العلمية، ونزع للتقديس المعرفي عن الآراء، وتمسك بروح النقد البناء القائم على الاعتبارات العقلية لا العاطفية، وتركيز على الرأي نفسه دون اعتداد بحامله من الأسلاف، مع الإقرار بأنه لا لوم على أي

اجتهاد، ولا تثريب على صاحبه[٥٤]. ويضاف إلى ما سبق أَنَّ الثاني ليس عين الأول، فالنوع مختلف، وهذا هو مسوغ تعدد المفعول المطلق عند من أجاز ذلك، أما إذا كان المفعول المطلق المكرر عين الأول؛ نحو: (ضربت زيدًا ضربًا ضربًا ضربًا)، فالتعدد في ذلك غير وارد؛ فوظيفة المفعول المطلق هنا هي تأكيد الحدث دون شيء آخر، فالثاني تأكيد للأول، وكذلك الثالث.

وبعد التأمل وإنعام النظر، فالأرجح أن يكون تعدد المفعول المطلق هنا من باب التداخل الوظيفي، ويقتضي ذلك التفريق بين نوعين من المفعول المطلق: أحدهما: المفعول المطلق المترادف، وفيه يكون التعدد قائمًا على الترادف، والتكرار، والآخر: المفعول المطلق المتداخل، وفيه يقوم التعدد على التداخل، والتضمن، ويعزز القول بالمفعول المطلق المتداخل عدة مرجحات:

أولها: القول بتقدير فعل ناصب للمفعول المطلق الثاني (ضربتين) يجعله واقعًا في بنية عاملية مستقلة عن (ضربت زيدًا ضربًا)، وهذا التقدير يفصله عما قبله صناعيًّا، وفي ذلك مراعاة لعدم تمام الفائدة في الجملة الأولى، فالحدث سيظل مبهمًا، وهذا الإبهام لا يساير المراد؛ من ثم يظل الحدث في الجملة الأول محتاجًا إلى التخصيص، والتقييد.

وثانيها: القول بالبدل يجعل العلاقة بينهما علاقة تبعية، في حين أن العلاقة بينهما علاقة تكافؤ، فكلاهما مستقلٌ غير تابع للآخر؛ فالمفعول المطلق (ضربًا) تقتصر وظيفته على تأكيد الحدث، والمفعول المطلق (ضربتين) يؤكد الحدث، ويبين عدده، وهو يحافظ على دلالة التوكيد، ويضيف إليها دلالة جديدة، هي بيان العدد على نحو يفضي إلى زيادة نسق التخصيص، وتوجيه دلالة الفعل توجيهًا خاصًّا على صعيد الدلالة وإنتاج المعنى.

وثالثها: القول بالتداخل الوظيفي يترتب عليه انتماء المفعولين المطلقين إلى بنية عاملية/ إعرابية واحدة؛ من ثم يقوم الترابط هنا على التعلق الصناعي/ العاملي، والتعلق الدلالي، أما القول بتقدير عامل آخر فيجعل المفعولين المطلقين ينتميان إلى بنيتين عاملتين مستقلتين صناعيًّا/ عامليًّا، وإنْ كان بينهما ضرب من التعالق المعنوي، ومما لا شك فيه أَنَّ الترابط في الحالة الأولى أقوى وأشد.

ورابعها: جملة (ضربت زيدًا) جملة توليدية هدفها الإخبار بمعنى محايد ليس غير،

وعندما أراد المتكلم توكيدها جاء بالمفعول المطلق (ضربًا) الدال على تكرار الحدث، فكأن الحدث تكرر مرتين: مرة في الفعل، ومرة في المصدر، والغرض من التكرار التوكيد، وعندما رغب المتكلم في زيادة درجة التوكيد، جاء بالمفعول المطلق المبين للعدد (ضربتين)؛ فتعدد وقوع الحدث يؤكد ـ لا محالة ـ وقوع الحدث(٥٥)، وهذه المضاعفة التوكيدية/ المبالغة التوكيدية مؤسسة على تعالق المفعول المطلق المتداخل بالمفعول المطلق السابق، **وهما معًا من حيث المعنى يشكلان مفعولًا مطلقًا معقدًا يؤدي بطرفيه معًا درجة عالية من التوكيد، وقد ارتبط المفعول المطلق المختص مع ما قبله بعلاقة «الحدث الأساسي– التوسع»**، والمراد بها نقل إحدى الوحدتين كل المعلومات الموجودة في الأخرى مع إضافة معلومات جديدة(٥٦)، وهنا يستفاد التوكيد من المفعولين المطلقين معًا، غير أن المفعول المطلق المختص يؤدي المعنى المجرد الذي يؤديه المفعول المطلق المبهم، مع زيادة أخرى، هي بيان النوع، وهما أمران متلازمان يدل عليهما المفعول المطلق المختص.

وخامسها: التلازم التركيبي بين الوظيفتين النحويتين المتداخلتين أقوى من التلازم بين الوظيفتين المتكررتين؛ وبذلك يؤدي التداخل الوظيفي إلى شدة إحكام مكونات الجملة.

وسادسها: المفعول المطلق مقيدٌ/ مخصصٌ لعموم الإسناد كله؛ وعليه فالمفعول المطلق (ضربًا) الوارد في جملة (ضربت زيدًا ضربًا ضربتين) متعلق بالعامل (ضربت)، وهذا التعلق لا يجعل الحدث يفي بالمعنى التام، أو القريب من التمام؛ لذا تطلب التركيب المفعول المطلق المتداخل (ضربتين)، على أنه لا يتعلق بالعامل إلا في حال تقييده بالمفعول المطلق الأول؛ وبذلك يقترب الحدث من الاكتمال الدلالي/ الدقة الدلالية، فالفرق بين المطلق، والمقيد من حيث الفائدة كبير، **وقد حمل المفعول المطلق المتداخل علاقة دلالية أسهمت في تماسك الجملة النصية، وهي «علاقة العموم/ الخصوص»**، والمراد بها وجود وحدة عامة تليها وحدة خاصة في فضاء النص؛ فالمفعول المطلق المؤكد (ضربًا) عام، ويندرج ضمنه المفعول المطلق المبين للنوع (ضربتين)، فهو مخصص للمفعول المطلق المؤكد مع عامله تخصيصًا دلاليًّا تدريجيًّا؛ لذا تتدرج هذه العلاقة ضمن العلاقات الدلالية الإيضاحية(٥٧)، **فالغرض الدلالي من المفعول المطلق المتداخل إنما**

هو زيادة التخصيص المفضية إلى أتمية الفائدة؛ وبذلك يقبل الفعل التعلق بمفعولين مطلقين مختلفي النوع، لا على سبيل التعدد، بل على سبيل التداخل، والمراد أن ينصبهما الفعل من جهتين مختلفتين؛ إذ يطلب الفعل أحدهما على غير ما يطلب الآخر، فالفعل يطلب المفعول المطلق الأول في حال إطلاقه، أما المفعول المطلق المتداخل فيتعلق بالفعل، ويرتبط به بعد تقييده بالأول، وحينئذٍ لا يتعلقان بعامل واحد، بل بمتعدد، لاختلاف العاملين إطلاقًا وتقييدًا، فَصَحَّ التعلق، ومما يرجح القول بالمفعول المطلق المتداخل أنه يُوْمِئ إلى احترام الظاهر، والبعد عن التأويل، والبحث عن عامل مقدر، كما أنه يُغْنِي عن مخالفة رأي جماعة النحاة وجمهورهم.

النمط الثالث: تتابع مفعولين مطلقين: أحدهما: مؤكد لنفسه، والآخر: مؤكد لغيره

يُعْرَفُ هذا النمط بالتعقيب المصدري، وهو المجيء بمصدر يردف معنى الجملة السابقة، ويقويه، وقد يكون التعقيب بمصدرين(٥٨)، وهو المراد هنا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا﴾ {سورة يونس: من الآية ٤}؛ فهنا اجتمع مفعولان مطلقان، والعامل فيهما متغاير/ مختلف(٥٩): أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾، وهو مفعول مطلق مؤكد لنفسه، وعامله ـ كما يرى الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ـ هو الجملة المتقدمة عليه، لنيابتها عن الفعل الناصب، وتأديتها معناه، وقيل: عامله محذوف وجوبًا، والتقدير: (وعدكم الله وعدًا)، ووظيفته الدلالية هي نقل تأكيد الوعد إلى المخاطب، وإشعاره بالثقة، والقبول، فهو مساوٍ للجملة السابقة في المعنى، فمضمون قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ هو مُفَادُ المفعول المطلق المؤكد لنفسه: ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾، فكأنه إعادة للجملة المتقدمة، وتكرير لها، وكأنها نفسه، فَكُلُّ واحد منهما معادل للآخر، ويسد مسده، **وقد ارتبط المفعول المطلق المؤكد لنفسه مع ما قبله دلاليًّا بعلاقة «الترادف التام/ التكافؤ»**، ومدارها قول شيء واحد في أشكال سطحية مختلفة، وقد تحقق التكافؤ هنا عبر تكرار المعنى؛ لذا تندرج هذه العلاقة ضمن العلاقات «الإضافية – المتكافئة»(٦٠)، والآخر: قوله تعالى: ﴿حَقًّا﴾، وهو مفعول مطلق مؤكد لغيره مما تضمنه المصدر مع الجملة قبله بناء على رأي الرضي الإستراباذي، أو مما تضمنته جملة المصدر، وعامله المحذوف وجوبًا، والتقدير: (وَحَقَّ ذلك الوعد حقًّا)، وهو مؤكد لغيره؛ لأن الجملة السابقة

خالية من معنى الإحقاق، فالوعد الحقُّ مغاير للوعد المطلق؛ إذ يحتمل الوعد المطلق الحقيقة والتخلف باعتبار كونه خبرًا؛ أي: بالنظر إلى نفسه، أو بالنظر إلى المفهوم من حيث هو، مع قطع النظر عن القائل؛ أي: من غير نظر إلى الخارج، ورفعًا لتوهم المخاطب ثبوت نقيض المعنى السابق جاء المفعول المطلق المؤكد لغيره ﴿حَقًّا﴾ دالًّا على معنى الثبات الذي أكَّد معنى الوعد؛ **وقد ارتبط المفعول المطلق المؤكد لغيره دلاليًّا بما قبله بعلاقة «الترادف الجزئي»، لتضمنه زيادة في المعنى تزيل ما يعتور الجملة السابقة من إبهام، وتردد دلالي**، وبناء على رأي الرضي الإستراباذي تكون جملة ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ هي العاملة في المفعول المطلق المؤكد لنفسه ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾، ثم تكون جملة ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ﴾ هي العاملة في المفعول المطلق المؤكد لغيره ﴿حَقًّا﴾، وعنده أن المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة، فما التأكيد إلا تقوية للثابت؛ من ثم فالمفعول المطلق المؤكد لغيره ﴿حَقًّا﴾ مؤكدٌ لما دَلَّ عليه الأول، وهو ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ مع عامله، وهو بدوره مؤكد للجملة التي تقدمت عليه، وفي ذلك تأكيد للتعلق بشقيه: العاملي، والدلالي، فلا يستقل المفعول المطلق المتداخل، وهو المؤكد لغيره هنا بمعنى قائم بنفسه، بل يحمل معنًى غير منقطعٍ عما قبله؛ وبذلك يؤدي المفعولان المطلقان دلالتين متآزرتين ومتضافرتين، فهما معًا يؤكدان أَنَّ وعد الله ـ تعالى ـ حقٌّ، ليس كوعد غيره، وقد جاء الذكر الحكيم بهما تأكيدًا، وتقوية، وتثبيتًا لهذا المعنى، وينبغي التنبه إلى أن المفعول المطلق المتداخل **يرتبط بما قبله بعلاقة «الالتزام»، وهي علاقة دلالية أكدت المحافظة على الوفاء بالوعد الذي اشتمل عليه مضمون الكلام**(٦١).

وهنا أمر جدير بالتنويه يدخل في المسكوت عنه في الدرس النحوي هو **ضرورة الاهتمام بالآراء الفردية/ الانفرادية لنحاة العربية، لفرادتها وخصوصيتها الاستثنائية**؛ كرأي الرضي الإستراباذي سالف الذكر، بجوار الآراء التي تمثل نحو الجمهور/ النحو السائد؛ إذ عادة ما يكون التفنن قرين هذه الآراء رغبةً في التفرد، وحرصًا على التفوق، وبها يتطلع النحوي أن يكون له رأسمال معرفي في تاريخ النحو العربي، **وهي داخلة ضمن «الاجتهادات النحوية»، وباعثها الجرأة العلمية، والخبرة المعرفية، والمجاهدة الذهنية بإظهار معرفة نحوية لم تكن معروفة لدى الأسلاف، أو الأغيار، أو الأقران،**

وتستدعي استرجاع الرصيد المعرفي الذي غطاه الصدأ، وإيقاظه من سباته، وإخراجه من عزلته، وإعادة إحيائه، وبعثه من جديدٍ، واستثماره بمقاربته، ومعالجته تأسيسًا وتأصيلًا، لا تكملةً وتفريعًا، لتوجيه الدرس النحوي إلى مباحث جديدة رغبةً في التجديد، والتطوير، والإغناء.

٣- المفعول لأجله المتداخل

من المقرر لدى نحاة العربية أن المفعول لأجله لا يتعدد إلا بوسيلتين: إحداهما: العطف؛ نحو: (أقوم لمعلمي حبًّا واحترامًا)؛ فـ(حبًّا) تأخذ حكم ما قبلها إعرابيًّا، ومعنويًّا؛ لذا شاركتها في الحكم الإعرابي، وهو النصب، وشاركتها في الدلالة على التعليل، فهي مفعول لأجله في المعنى؛ لذا كان العطف على المفعول لأجله تعددًا له يُسَوِّغُهُ أن المركب العطفي (حبًّا واحترامًا) من حيث البنية المُضْمَرة مُحَوَّلٌ من جملتين، فالأصل (أقوم لمعلمي حبًّا، وأقوم لمعلمي احترامًا)، ثم حولتا إلى جملة واحدة مركبة إيجازًا، واختصارًا؛ وعليه فإن المتعاطفين لم يتعلقا بعامل واحد في الحقيقة، ويؤكد ذلك اختلافهم حول تحديد العامل في المعطوف على ثلاثة أوجه: أولها: العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف؛ وبذلك يعمل العامل الواحد في معمولين: أحدهما: بالأصالة، والآخر: بالواسطة، وثانيها: العامل في المعطوف عامل مقدر بعد حرف العطف؛ وبذلك يكون العامل في المعطوف محذوف دائمًا، وثالثها: العامل في المعطوف هو حرف العطف؛ لأنه قائم مقام العامل، وهذا الاختلاف يؤكد فلسفة نظرية العامل، فالعامل يستوفي عمله عند المعطوف عليه؛ لذا بحث نحاة العربية عن عامل آخر يعمل في المعطوف، على أنهم لم يقولوا بأن التبعية هي العاملة في النسق على نحو ما ذهب إليه الأَخْفَش في الصفة، والتأكيد، والبدل[٦٢]، والأخرى: البدل؛ نحو: (أحني رأسي لربي إخباتًا خشوعًا)؛ فـ(خشوعًا) بدل كل من المفعول لأجله، فهو بيان للأول، وتوضيح له، وطرفا المركب البدلي بمنزلة الشيء الواحد؛ لذا كان الإبدال من المفعول لأجله من باب التعدد يُسَوِّغُهُ أن البدل على نية تكرار العامل، فالمركب البدلي الظاهر في عمقه جملتان؛ فالجملة السابقة أصلها (أحني رأسي لربي إخباتًا، وأحني رأسي لربي خشوعًا)، ثم حذف المكرر؛ وبذلك تعلق طرفا المركب البدلي (إخباتًا خشوعًا) بعامل واحد في البنية

السطحية، وبعاملين في البنية العميقة؛ فالعامل في البدل غير العامل في المبدل منه، ومن جانب آخر فإن البدل قائم بنفسه، ومقصود بالحكم(٦٣)، ومهما يكن من أمر، فإن مسوغ تعدد المفعول لأجله بالعطف، أو الإبدال هو تحقق المغايرة في العامل، ولا يخفى أن في التبعية سواء أكانت عطفًا أم إبدالًا التزامًا بالمبدأ الحاكم لتعدد المفعول لأجله، وهو اختلاف المُعَلَّلِ، على أن المفعول لأجله قد يتعدد من غير عطف، أو إبدال، وهو ما يُعْرَفُ بالمفعول لأجله المتداخل، وله نمطان تركيبيان يمكن توضيحهما على النحو الآتي:

النمط الأول: مجيء المفعول لأجله منصوبًا بمفعول لأجله سابق

في هذا النمط يعمل المفعول لأجله في مفعول لأجله آخر، وقد تنوعت الصور التركيبية لهذا النمط على النحو الآتي:

الصورة الأولى: مفعول لأجله صريح + مفعول لأجله صريح

يُرَادُ بالمفعول لأجله الصريح الاسم المنصوب الذي استوفى شروط نصبه، وفي هذه الصورة يتوالى مفعولان لأجلهما مع اختلاف العامل فيهما، فالفعل هو العامل في المفعول لأجله الأول، وهو بدوره يعمل في الثاني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ {المائدة: ٣٨}؛ فـ﴿جَزَاءً﴾ عند الزَّمَخْشَري (ت ٥٣٨ هـ) مفعول لأجله، وكذلك ﴿نَكَالًا﴾، واعترضه أبو حَيَّان، وذكر أَنَّهُ ليس بمبتدع للرأي، بل إِنَّهُ متابع فيه للزَّجَّاج، وليس المُجْتَهِدُ المُبْدِعُ كَالمُقْتَفِي المُتَّبِعِ، وعنده أَنَّ ﴿نَكَالًا﴾ ليست مفعولًا لأجله إلا إذا كان الجزاء هو النكال على القول بأنه بدل اشتمال؛ فالنكال هو العقاب الشديد، وهذا من تعدد المفعول لأجله بالإبدال(٦٤). **وصنيع أبي حَيَّان مع الزَّمَخْشَري هنا يدخل ضمن «الاعتراضات النحوية»، وهي مظهر من مظاهر الاعتزاز المعرفي، ووسيلة من وسائل إثبات حق النحوي في الوجود المعرفي؛** ففيها ثقة بالنفس، واعتداد بالرأي، وجرأة على الرد والنقد، ومخالفة للسابق، واحتكام إلى الدليل والحجة والبرهان حرصًا على بيان الحقيقة العلمية، وهذا هو جانبها الإيجابي، وقد تتحول إلى ضربٍ من اصطياد الهنات/ الهفوات المعرفية، وذلك من تبعات النجاح، والشهرة المعرفية، وليس ذلك بمستبعدٍ، فجزء من تاريخ النحو العربي هو تاريخ صراع معرفي، وهذا أمر معروف وسائد في المعرفة على إطلاقها(٦٥)، وقد كان أبو حَيَّان مُوْلَعًا

بالاعتراض على الزَّمَخْشَري، وقد صرَّح السَّمِين الحَلبِي بِأَنَّ أبا حَيَّان كان مُغْرَمًا، أو مُغْرًى بِأَنْ يوصف بِأَنَّهُ قد اعترض على الزَّمَخْشَري(٦٦)، وفي ذلك انحياز غير معرفي فرض على أبي حَيَّان أن ينحاز إيديولوجيًّا باتخاذه موقفًا مُسْبَقًا من الزَّمَخْشَري على نحو يؤكد تدخل الانحيازات/ الدوافع غير المعرفية في الخطاب النحوي، **وفي ذلك دعوة إلى الاهتمام بالعلاقة بين المعرفة النحوية، والإيديولوجيا، وكيفية تدخل الإيديولوجيا في بناء المعرفة النحوية، وهذا من المسكوت عنه في الدرس النحوي**، ويدخل الاعتراض النحوي هنا في الخلاف النحوي العمودي، وهو الخلاف الزمني بين السابق واللاحق، أو بين المتقدم والمتأخر، وهو خلاف لم يلق من العناية والاهتمام ما لقي الخلاف الأفقي، وهو الخلاف المكاني، أو الخلاف المذهبي، أو الخلاف الجغرافي بين من ينتمون إلى مدرستين نحويتين مختلفتين، أو أكثر(٦٧)، **ويستدعي ذلك الاهتمام بالخلاف الزمني، وما يرتبط به من تأجيج الصراع، وإذكاء نار الخلاف، لرصد ديناميكية الظواهر النحوية، وتحولاتها المعرفية زمنيًّا**، ومهما يكن من أمر، فهدف الاعتراض من أبي حَيَّان هو إثبات أن رأي الزَّمَخْشَري ليس رأيًا شخصيًّا؛ إذ تابع فيه الزَّجَّاج، وهذا الاعتراض صحيح، وليس تحاملًا على الزَّمَخْشَري؛ إذ ذهب الزَّجَّاج إلى أَنَّ ﴿جَزَاءً﴾ مفعول لأجله، وقد كان من دأب أبي حَيَّان تأكيد نقل الزَّمَخْشَري عن الزَّجَّاج دون عزو، أو إشارة، والأمر نفسه عند الطِّيبي (ت ٧٤٣ هـ) الذي أشار إلى أن الزَّمَخْشَري قد أخذ عن الزَّجَّاج ما لا يُحْصَى كثرة، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة توازن بين كلام الرجلين وصولًا إلى الحق، وسدًّا للمنازعة والخلاف، وحسمًا لكون هذا الرأي تخيلًا أو رجمًا بالغيب، أم عن دليل وبرهان(٦٨)، **ويجدر التنويه إلى أن البحث عن القائل الأول للرأي النحوي باعثه الاهتمام بالفكر الأوائلي** الذي تَرَسَّخَ في الذهنية العربية، ونال في علومها رعاية وإكبار، ومحركه هو حب التفاخر، والتنافس(٦٩).

وقد أدلى السَّمِين الحَلبِي (ت ٧٥٦هـ) بدلوه، مدافعًا عن رأي الزَّجَّاج، والزَّمَخْشَري، ومنتصرًا لهما؛ فـ﴿جَزَاءً﴾ مفعول لأجله، والعامل فيه ﴿فَاقْطَعُوا﴾؛ فالجزاء علة للأمر بالقطع، وقوله: ﴿نَكَالًا﴾: مفعول لأجله، والعامل فيه ﴿جَزَاءً﴾، والنكال علة للجزاء؛ وبذلك تكون العلة عند السَّمِين الحَلبِي "معللة بشيء آخر، فتكون كالحال المتداخلة؛ كما تقول:

(ضربته تأديبًا له إحسانًا إليه)، وكلام الزَّمَخْشَري، والزَّجَّاج قبله لا ينافي ما ذكرته؛ فَإِنَّه لا منافاة بين هذا، وبين قولهما: ﴿جَزَاءً﴾ مفعول من أجله، وكذلك ﴿نَكَالًا﴾ فتأمله؛ فَإِنَّه وجه حسن، فطاح الاعتراض على الزَّمَخْشَري، والزَّجَّاج"[٧٠]؛ **وبذلك يكون المفعول لأجله المتداخل وليد المفعول لأجله الأول، يتناسل تركيبيًّا ودلاليًّا منه، وكأن الأول تمهيد، وتوطئة للثاني، وهو ما يزيد التفاعل، والتعالق بينهما.**

وَيَحْسِنُ بعد هذا المتقدم بيانه الإشارة إلى ثلاثة أمور: أولها: **اندراج صنيع السَّمِين الحَلبِي في المسألة السابقة ضمن «الاختيارات النحوية» التي تبرز حيادًا عقليًّا، واعترافًا بالموضوعية العلمية التي تستلزم توجيهًا نحويًّا يقوم على اختيار الأرجح**، وعلى الرغم من أَنَّ السَّمِين الحَلبِي قد عاصر أبا حَيَّان، وأفاد منه، وتتلمذ له، فَإِنَّه قد انتهج سبيل الحياد العلمي/ الإنصاف المعرفي مبتعدًا عن خطاب المداهنة الكاذبة، والمجاملة الزائفة، ومنزلًا الآراء منازلها الطبيعية، وواضعًا أربابها في مقامهم المعرفي الذي يستحقونه، وكانت المحصلة أَنَّهُ رَدَّ كلام شيخه، وانتصر للزَّمَخْشَري، مع استبعاد أن يكون المراد من ذلك سعي السَّمِين الحَلبِي إلى إضعاف موقف شيخه، والحط من شأنه، والنيل منه، **وقد أبرز ذلك جانبًا مسكوتًا عنه في الدرس النحوي، وهو ضرورة الالتزام بخطاب الإنصاف العلمي في مسائل الخلاف النحوي** تجردًا من الهوى، وابتعادًا عن العصبية، ونبذًا للحزبيات المعرفية، وتصديًّا لظاهرة الإجحاف المعرفي/ الجور المعرفي/ الحيف المعرفي/ التبخيس المعرفي، وتخليصًا للمعرفة النحوية من أي تحيز إيديولوجي، وعنف معرفي ضمانًا لعدم حجب الحقيقة العلمية، وسعيًا إلى تحقيق الغنى المعرفي.

وثانيها: من خلال تناول السَّمِين الحَلبِي لهذه المسألة بما تتضمنه من حوار علمي، ومناقشة علمية للأفكار، ومحاورة لها، واعتراض، واستدراك، وترجيح، تظهر قيمة كتابه «الدر المصون» الذي يُعَدُّ من أهم أدبيات النحو القرآني، وقد جمع فيه مؤلفه بين لونين من المعرفة النحوية: أحدهما: منقول عن السابقين، والآخر: مستنبط من نظر السَّمِين الحَلبِي، وتأمله، واستنباطه، وتغلغله في أعطاف المعرفة النحوية.

وثالثها: أشار السَّمِين الحَلبِي إلى وجه الشبه بين المفعول لأجله المتداخل، والحال المتداخلة مُدْرِكًا العلاقات بين المسائل النحوية المنتمية لأبواب مختلفة لأدنى ملابسة،

فالشيء بالشيء يُذْكَرُ، أو حيثما دعت المناسبة، فالظواهر النحوية ماؤها مصبه من وادٍ واحدٍ، أو كأن بينها قُرْبَ رحمٍ، وهذه الظاهرة أكثر وضوحًا في نحو المسائل الذي يظهر فيه الاهتمام بإظهار العلاقات بين المسائل النحوية، وقد كان لدى نحاة العربية شغف وكلف بإدراك التفاعل والتعالق بين الظواهر النحوية المتباعدة إعمالًا للعقل دون اكتفاء بترديد المعرفة السائدة على نحوٍ يُرْضِي الذهن النحوي؛ وبذلك يتضح الفرق بين معرفة نحوية ظاهرة، ومعرفة نحوية واعية تُدْرِكُ ما بين الظواهر من تعالقات ووشائج، وهذا الصنيع ينفث في المعرفة النحوية روحًا جديدة، أو ضوءًا جديدًا بالتقريب بين الظواهر المتباعدة شكليًّا، بالاستناد إلى عمق التراكيب، وسرائرها، وعطاءاتها، لنفي الإغراب عنها، وإبراز شخصية اللغة، وهويتها الذاتية الثابتة التي لا تتغير بتغير الظواهر، واختلاف التراكيب، وتنوع الأساليب(٧١)، **وإدراك التشابه والتعالق بين الظواهر النحوية من قبيل المسكوت عنه في الدرس النحوي**؛ إذ يكاد يكون مهملًا؛ لما يتطلبه من وعي، ويقظة، وطول مزاولة، ومدارسة، ومراجعة بحثًا عن الدليل، فالتشابه ليس تخيلًا، ولا افتراضًا، ولا توهمًا، ولا ظنًّا، **وهو يرتبط ارتباطًا قويًّا بطبيعة العقل العربي الذي يُمْكِنُ وسمه بأنه عقلٌ استنباطيٌّ، وليس عقلًا إسقاطيًّا؛ لذا كان التشابه بين الظواهر النحوية مشغلة العقل النحوي**(٧٢)، وعلى الرغم من إدراك السَّمِين الحَلَبِي لهذا التشابه بين المفعول لأجله المتداخل والحال المتداخلة، فَإِنَّهُ لم يصرح بمصطلح المفعول لأجله المتداخل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: أولها: عدم وضوح الظاهرة في ذهنه وضوحًا كاملًا، وثانيها: غياب النزعة الاصطلاحية لديه، وثالثها: إدراكه لمفهوم المصطلح ودلالته مع عدم صياغته هذا الإدراك، وليس في ذلك أي انتقاص علمي؛ إذ لا تستقر المصطلحات معرفيًّا إلا بعد نضج الظاهرة واكتمالها(٧٣)، وقد يتأخر ذلك للاهتمام بالوصف والتمثيل، لا التعيين، والتحديد، والضبط الاصطلاحي، **وهو ما يتطلب تتبع كيفية صياغة المصطلحات النحوية دون الاكتفاء بفهرستها، مع عدم إهمال النصوص التي احتضنتها، وهذا من المسكوت عنه في الدرس النحوي.**

ورابعها: صَرَّحَ الشِّهَاب الخفَاجِي (ت ١٠٦٩هـ) بمصطلح المفعول لأجله المتداخل في حاشيته؛ فـ﴿ نَكَالًا﴾ عنده مفعول لأجله متداخل؛ كالحال المتداخلة، وقد وصف هذا

الرأي بالحسن[٧٤]، ومن الملاحظ أَنَّ أول ظهور لمصطلح المفعول لأجله المتداخل كان في حقل التفسير، وقد برز في خطابٍ واصف لباعث عرضي مرتبط بحضور الظاهرة في النص المشروح/ المادة النصية المشروحة، ثم انتقل المصطلح إلى حقل الدراسات النحوية، وَيُطْلَقُ على ذلك عدة مصطلحات؛ منها جولان المفاهيم، والمفهوم الجوال، والمفهوم المسافر، والمفهوم الرحال، وهي مصطلحات مترادفة يحكمها انتقال المفاهيم من حقل إلى حقل، وتقلبها بين الحقول المختلفة، ويجسد انتقال المفاهيم وجولانها حقيقة التداخل والتكامل والتفاعل بين العلوم العربية، ويلغي ما يوحي به مصطلح التخصص من وجود انفصال تام بين العلوم العربية، حتى صار الظفر بالمفهوم الجوال ظفرًا بصلات غير متوقعة بين حقول علمية تبدو في الظاهر منفصلة معرفيًّا[٧٥]، **ومن الأمور المسكوت عنها في الدرس النحوي دراسة المفاهيم النحوية العابرة للاختصاصات، والنظر إليها نظرة تاريخية تطورية تمهيدًا للقيام بمعجمٍ تاريخي عامٍ للمفاهيم الجوالة.**

وَمِمَّا يَسِيرُ بِرَكْبِ مَا تَقَدَّمَ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ {آل عمران: ١٥٤}؛ فـ﴿أَمَنَةً﴾ مفعول لأجله، و﴿نُعَاسًا﴾ مفعول لأجله من المفعول لأجله السابق، **وقد ارتبط المفعول لأجله المتداخل بما قبله بعلاقة «التدرج الدلالي»**، وهي علاقة منطقية تربط بين الأحداث؛ إذ كُلُّ حدث يتوقف على حدوث الآخر، فالأمنة سبب النعاس؛ فالخائف لا يأخذه النوم، فإذا حصلت الأمنة حصل النعاس؛ لأنها سببه[٧٦]، **ويمكن أن يرتبط المفعول لأجله المتداخل بما قبله ـ أيضًا ـ بعلاقة «الترتيب الزمني»**؛ فالمفعول لأجله ﴿نُعَاسًا﴾ لاحق بالمفعول لأجله ﴿أَمَنَةً﴾ في الزمان، وهذا من باب تضافر الروابط الدلالية.

الصورة الثانية: مفعول لأجله غير صريح + مفعول لأجله غير صريح

يأخذ المفعول لأجله غير الصريح عدة صور تركيبية: أولها: الاسم الذي لم يستوف شروط النصب، وجُرَّ بحرف جرٍّ دالٍّ على التعليل، وثانيها: المصدر المؤول، وثالثها: الجملة سواء أكانت مسبوقة بأداة يفهم منها معنى التعليل، أم لا، ومحور النظر هنا تداخل الجملة الواقعة مفعولًا لأجله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ * إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {الشعراء: ٥٠، ٥١}؛ فجملة:

﴿إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ تعليل لنفي الضَّيْرِ، وجملة: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ تعليل للعلة الأولى، وهذا من تداخل المفعول لأجله، وقد يكون من قبيل التعليل الثاني لمُعَلَّل واحد، وقد يكون متعلقًا بالمُعَلَّل بعد تقييده بالتعليل الأول، وهذا ـ أيضًا ــ من تداخل المفعول لأجله، وهكذا يتعدد توجيه جملة التعليل الثانية بين تعدد التعليل، أو تداخله(٧٧).

الصورة الثالثة: مفعول لأجله صريح + مفعول لأجله غير صريح (لام التعليل+ أن المضمرة + الفعل المضارع)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ {البقرة: ٢٣١}؛ فقوله: ﴿ضِرَارًا﴾ مفعول لأجله، عامله الفعل ﴿تُمْسِكُوهُنَّ﴾، والمصدر المؤول من (أن)، والفعل بعدها ﴿لِتَعْتَدُوا﴾ في محل نصب مفعول لأجله من ﴿ضِرَارًا﴾ **من قبيل تعليل العلة، فهو علة للعلة**؛ نحو: (ضربت زيدًا تأديبًا لينتفع)، ولا يجوز أَنْ يتعلق بالفعل ﴿تُمْسِكُوهُنَّ﴾ عند أبي حَيَّان؛ إذ لا يقتضي الفعل أكثر من مفعول لأجله إلا بالعطف، أو البدل، والبدل هنا غير جائز، لاختلاف الإعراب، ويلاحظ أَنَّ عدم القول بتعدد المفعول لأجله هو سبب القول بتداخل المفعول لأجله؛ أي: عمل المفعول لأجله في آخر، ولم يكن هذا التوجيه الإعرابي هو الملجأ الوحيد؛ فقد قال المعربون بوجهين آخرين: أحدهما: جعل (اللام) للعاقبة، وحينئذٍ يصح تعليقها بالفعل، مع جعل ﴿ضِرَارًا﴾ حالًا؛ وبذلك يتعدى الفعل إلى علة، وعاقبة، وهما مختلفان، والآخر: جواز تعلق المصدر المؤول من (أن) والفعل بعدها ﴿لِتَعْتَدُوا﴾ بالفعل ﴿تُمْسِكُوهُنَّ﴾ على جعل ﴿ضِرَارًا﴾ حالًا، فمن أصول الصناعة النحوية عدم جواز تعدد المفعول لأجله منصوبًا كان، أو مجرورًا(٧٨)، وفي تقرير الأنْبَابي (ت ١٣١٣ هـ) – وهو أشهر أصحاب التقريرات – أَنَّ عدم جواز تعدد المفعول لأجله إلا بإبدال أو عطف يرجع إلى أَنَّ "فيه عند عدم الإبدال والعطف تعلُّقَ حَرْفي جَرٍّ متَّحدٍ اللفظ والمعنى بعامل واحد بدون عطف"(٧٩). ومما يجدر ذكره أَنَّ «التقريرات» هي أحدث الأطر التأليفية النحوية ظهورًا، ويقولها النحوي في أثناء إلقاء الدرس، وقد تكون مرتجلة، أو مكتوبة، وغالبًا ما تكون على الحاشية، وقليلًا ما تكون على المتن، أو الشرح، ووظيفتها إتمام النقص في الحواشي التي كانت تهدف إلى إزالة أي غموضٍ، أو قصور، أو نقص

في الشروح تحسينًا للنظام التعليمي القائم على إقراء المتن، أو تدريسه[٨٠]، وهنا تتضح قدرة المتن النحوي على الإخصاب المعرفي؛ إذ يفضي إلى نصوص تتوالد، وتتناسل، وتتعالق، وتتشابك، وتتلاحم، وتتخاصب مكونةً ما يُطْلَقُ عليه بالنصنصة المتسلسلة[٨١]، وقد رميت العقلية العربية الإسلامية بأنها عقلية شارحة ومُعَلِّقَةٌ غير مُبْدِعَةٍ تحتاج دائمًا إلى متن تشتغل عليه[٨٢]، ويتجاهل هذا الادعاء أحد النواميس العامة المتحكمة في النظام المعرفي للثقافة العربية، وهو قيامها على مبدأ النشوء والتوالد الذي طبع بميسه الإبستمية المنظمة للعلوم العربية حتى أصبح من وحداتها العليا، وقوانينها الكبرى التي يتعذر الخروج من طوقها، والمراد به أَنْ يتولد من النص الواحد نصوص متعددة ومتنوعة، كما يتولد من الموجود الواحد كائنات متعددة، وفي تعدد القراءات وتعاقبها لتعدد المتلقين وتنوعهم واختلاف توجهاتهم تجديد لتفكيك رسالة المتن زمنيًّا، وإثبات لديمومته، ومع كُلِّ قراءة يتجدد الفهم، ويتعدد، ويتكاثر، وَإِنْ كان يسيرًا، وهو ما يدفع إلى الكتابة على الكتابة؛ إذ تكفي إضاءة أي فكرة، وإِنْ كانت صغيرة[٨٣]، ولعل ذلك يرجع إلى الرقابة المعرفية التي يقوم بها المتن/ النص الأصلي/ النص الإمام على النصوص المتولدة منه لكي تظل مُخْلِصَةً لمقاصده لا تزيغ عنها، وعلى الرغم من بروز الوحدة المعرفية، وضعف التنوع المعرفي، فقد اصطبغ كُلُّ شرحٍ بطبع صاحبه وسَمْتِه على نحو أدى إلى تميز الشراح مع وحدة الأصل، وثبات الحقائق العلمية، فقد كان كُلُّ واحدٍ منهم رأسًا قائمًا بنفسه على الرغم من تواردهم على مادة واحدة[٨٤].

الصورة الرابعة: مفعول لأجله صريح + مفعول لأجله غير صريح (أن+ الفعل المضارع)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ {البقرة: ٩٠}؛ فقوله: ﴿بَغْيًا﴾ مفعول لأجله، وقوله: ﴿أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ مفعول لأجله، والعامل فيه المفعول لأجله السابق ﴿بَغْيًا﴾؛ فعلة البغي إنزال الله – تعالى– فضله على من يشاء من عباده[٨٥].

الصورة الخامسة: مفعول لأجله صريح + مفعول لأجله غير صريح (ألا + الفعل المضارع)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾

{التوبة: ٩٢}؛ فـ﴿أَلَّا يَجِدُوا﴾ في محل نصب مفعول لأجله، وناصبه هو المفعول لأجله السابق ﴿حزناً﴾، وقد أدى المفعول لأجله المتداخل هنا إلى **تعقد علاقة التعليل؛ إذ جاء تعليلًا للعلة**؛ فقد عَلَّلَ الذكر الحكيم فيض الدمع بالحزن، ثم عَلَّلَ الحزن بعدم وجود النفقة، **ويرتبط المفعول لأجله المتداخل هنا مع ما قبله بعلاقة معنوية هي «علاقة الإجابة عن سؤال وارد»**(٨٦)، كأن سائلاً سأل: ما علة هذا الحزن؟ فكان الجواب: علته عدم وجود ما ينفقونه. وقد أطلق الطِّيبي (ت ٧٤٣ هـ) على هذه الصورة في حاشيته على الكشاف مصطلح التداخل في المفعول لأجله، ومما يَنْبَغي التَّنَبُّه له والتَّنْبيه عليه أَنَّ الطِّيبي هو أول من استخدم هذا المصطلح، ثم تبعه الشِّهَاب الخفَاجِي دون أَنْ يصرح بنسبة ذلك المصطلح إلى الطِّيبي، وقد نشأ هذا المصطلح في حقل التفسير، ولم تعرفه كتب النحو التنظيرية؛ وهذا هو السبب الذي جعل الحموي الحنفي (ت ١٠٩٨ هـ) يدعو إلى تأمل هذا المصطلح، وحفظه؛ إذ لم ينبه عليه نحاة العربية(٨٧)، **وقد كان من غير النحاة في الأغلب أن ينبهوا على مسائل لم ينبه عليها نحاة العربية في كتبهم النحوية التنظيرية، ويندرج صنيعهم ذلك ضمن «الاستدراكات النحوية» التي لا تقتصر على تضعيف رأي ما، وتخطئته، وتصويبه، بل تتسع لتستوعب تكميل النقص، وإزالة اللبس، ويفتح ذلك آفاقًا معرفية جديدة في الدرس النحوي**، ويتبدى مما سبق أمران: أحدهما: أن تتبع تاريخ المصطلحات النحوية، ورصد تطورها عمل واجب، وهو من قبيل المسكوت عنه في الدرس النحوي، والآخر: العلاقة بين كتب النحو، وغيرها من كتب التراث اللغوي العربي تؤكد ضرورة الاهتمام بهذه المؤلفات في دراسة أي ظاهرة نحوية، لتقاطعها المعرفي مع النحو.

النمط الثاني: تعلق المفعول لأجله الثاني بالعامل بعد تقييده بالمفعول لأجله الأول؛ أي: بعد تعلقه بمجموع الفعل، والمفعول لأجله

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ {البقرة: من الآية ١٩}؛ فهنا لا يصح تعليق الجار والمجرور ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ بالفعل ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ إذ لا يقتضي الفعل اثنين من المفعول لأجله بطريق الأصالة إلا على سبيل البدل، أو العطف، وهنا لا يصح البدل لاختلاف الإعراب، كما لا يصح العطف لعدم وجود العاطف. وقد ذهب الشِّهَاب الخفَاجِي إلى أن شبه الجملة ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ علة

لمطلق الجعل، أما ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ فعلة للفعل المعلل؛ أي: الفعل مع علته؛ وبذلك لا يتعلق المفعول لأجله الثاني بالعامل إلا في حال تقييده بمفعول لأجله آخر، وقد وصف الشِّهَاب الخفَاجِي هذا الرأي بأنه نفيس، وأوصى بحفظه، لعدم تصريح أهل العربية به في كتبه، وفي ذلك تأكيد على وضوح الظاهرة، ونسبتها إلى حقلها المعرفي(٨٨)، **وهذا الاستقصاء للرأي النحوي، ومعرفة ميلاده، وتتبعه إنما هو رصد لهرمية المعرفة/ الارتقاء المعرفي، وهو من المسكوت عنه في الدرس النحوي الذي يتطلب الاهتمام بأسبقية الآراء النحوية، وتحديدًا الآراء التي قال بها نحوي ما، ولم يعرف له سلف فيها سواء أكان التصريح بذلك من نفسه، أو من غيره**، والتحقيق أَنَّ الشِّهَاب الخفَاجِي مَسْبُوقٌ في هذا، فهو مُتَّبِعٌ لا مُبْتَدِعٌ، وقد كان مقلدًا لغيره؛ إذ سبقه إلى القول بذلك ابن هِشَام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)؛ إذ قال: "الأول ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ تعليل للجَعْلِ مُطْلَقًا، والثاني تعليل له مُقَيَّدًا بالأول، والمُطلق والمقيد غَيران؛ فالمُعَلَّلُ متعددٌ في المعنى، وإِنْ اتحد في اللفظ"(٨٩)؛ أي: إِنَّ المفعول لأجله ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ ليس تعلقه بالفعل ﴿يَجْعَلُونَ﴾ فقط، بل بالفعل مع قوله: ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾؛ فشبه الجملة ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ مفعول لأجله غير صريح مقيد للفعل؛ أي: لنفس الجعل، و﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعول لأجله مقيد لمجموعهما؛ أي: علة للجعل مع علته، وهذا من المفعول لأجله المتداخل، وفيه يكون المفعول لأجله الأول علة للعامل، ثم تتحول هذه العلة إلى سبب يُعَلَّلُ بعلة أخرى دفعًا للتشكيك؛ وبذلك تكون العلة الأولى خاصة بالعامل، والثانية عامة لمجموع العامل والعلة الأولى؛ أي: علة للفعل مع علته، أو علة للفعل المُعَلَّلِ(٩٠).

وقد جاء قول ابن هِشَام السابق استدراكًا على قول معاصر له في تفسيره لسورتي البقرة، وآل عمران(٩١)، ومؤداه أن ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ متعلق بقوله: ﴿حَذَرَ﴾، وفيه تقديم معمول المصدر، أو متعلق بقوله: ﴿الْمَوْتِ﴾، وفيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف هروبًا من تعدد المفعول لأجله من غير عطف، وهذا المعاصر هو ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، وقد نَصَّ على ذلك أصحاب حواشي «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»؛ كالشُمُني (ت ٨٧٢ هـ)، والدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، ولم يذكره ابن هِشَام الأنصاري باسمه لأمرٍ ما في نفسه؛ إذ تمتع ابن عقيل بشهرة نحوية واسعة، حتى قال عنه شيخه أبو حَيَّان:

"ما تحت أديم الأرض أنحى من ابن عقيل"[٩٢]، **ويستدعي ذلك الاهتمام بطرق رواية الخبر النحوي، والعلاقة بين النحوي، والمعاصرين له من نحاة عصره.**

وتلتمس الدراسة العذر للشِّهَاب الخفَاجِي في تصريحه بأنه أهل العربية لم يصرحوا برأيه، فربما يكون قد اطلع على كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، وقرأ كلام ابن هِشَام الأنصاري، ثم نسي ذلك، وعندما تعرض للمسألة توهَّم أن هذا الرأي من داخل نفسه، ومن بنات أفكاره، وعذره أن الباعث الذي أهاج هذا الرأي في نفسه قد شرد عنه[٩٣].

ولا ينفي التحليل النحوي السابق جواز تعدد المفعول لأجله، بجعل شبه الجملة ﴿من الصواعق﴾ متعلق بـ﴿يجعلون﴾؛ أي: (من أجل الصواعق المقارنة للرعد)، وجعل ﴿حذر﴾ مفعولًا للفعل ﴿يَجْعَلُونَ﴾، ولا ضير في تعدد المفعول لأجله؛ فَإِنَّ الفعل يُعَلَّلُ بعلل شتى[٩٤]، ويلاحظ أَنَّ التداخل والتعدد يتعارضان، ويتناسخان؛ فالقول بالتداخل يلغي التعدد، كما أَنَّ القول بالتعدد يلغي القول بالتداخل.

ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ {التوبة: ٩٢}؛ فـ﴿أَلَّا يَجِدُوا﴾ في محل نصب مفعول لأجله متعلق بالفعل ﴿تَفِيضُ﴾ بعد تقييده بالمفعول لأجله ﴿حَزَنًا﴾، وهذا من باب تداخل المفعول لأجله، ويمتنع تعلقه بالفعل ﴿تَفِيضُ﴾ مجردًا؛ إذ لا يكون للعامل الواحد مفعولان لأجله إلا بالعطف، أو البدل، ويجوز تعلقه بالفعل ﴿تَفِيضُ﴾ مجردًا مع وجوب إعراب ﴿حَزَنًا﴾ مفعولًا مطلقًا؛ أي: (يحزنون حزنًا)، أو حالًا؛ أي: (تولوا حزينين)، أو (تفيض أعينهم حزينة)[٩٥].

٤- المفعول فيه المتداخل

مما ثقفه النحاة، وتعاهدوا عليه جواز تعلق ظرفين مختلفين في النوع بعامل واحد؛ نحو: (قام زيدٌ خلفك يوم الجمعة)، أما إذا كانا متفقين فهناك تفصيل في المسألة على النحو الآتي[٩٦]:

(أ) أجاز جمهور النحاة تعدد الظرف لعامل واحد، على أن يكون الثاني تابعًا؛ نحو: (جاء زيد يوم الجمعة صباحًا)؛ فـ(صباحًا) بدل بعض من كل من المفعول فيه (يوم)، والعامل في البدل غير العامل في المبدل منه، فالفعل (جاء) نصب المفعول فيه الأول (يوم)، وأما

الثاني فمنصوب على التبعية، وحينئذٍ فالعامل متعدد، أو أن يكون العامل اسم تفضيل؛ لأنه في قوة عاملين؛ نحو: (زيد اليوم أحسن منه أمس).

(ب) إجازة التعدد مع اتفاق الظرفين إذا كان الزَّمان الأوَّل أعمَّ من الثاني؛ نحو: (آتيك يومَ الجمعةِ سَحَرَ)؛ فـ(يوم الجمعة)، و(سَحَرَ) ظرفان منصوبان بالفعل، وليس الثاني بدلًا، واعترض بأن (يوم الجمعة) مباين لـ(سَحَرَ)؛ فاليوم مبدؤه من طلوع الشمس، أو الفجر، والسَحَرُ ما كان قبل الفجر، وأجيب عن هذا الاعتراض بجوابين: أحدهما: أن السَحَرَ بملاصقته الفجر يُعَدُّ جزءًا من اليوم، فَصَحَّ كون اليوم أَعَمَّ، والآخر: أن المراد باليوم مطلق زمن منسوب للجمعة من ليل أو نهار؛ وبذلك تظهر الأعمية، وقد نسب ابن هِشَام الأنصاري في كتابه «مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» هذا الرأي لِسِيبَوَيْهِ[٩٧]، في حين أنه ذكر في كتابه «شرح بانت سعاد» أَنَّهُ قد اعتمد في حكاية رأي سِيبَوَيْهِ على ابن عُصْفُور (ت ٦٦٩ هـ)[٩٨]، وقد أورد ابن عُصْفُور هذا الرأي دون أَنْ يذكر أَنَّهُ نقله عن سِيبَوَيْهِ، وقد مثَّلَ له بقوله: (لقيت زيدًا يوم الجمعة غُدْوةً)؛ فـ(يوم الجمعة)، و(غُدْوةً) منصوبان بـ(لقيت) على أَنَّهما ظرفان؛ وبذلك يعمل الفعل بالأصالة في ظرفين، بشرط أن يكون أحد الظرفين مشتملًا على الآخر[٩٩]، وهو جائز عند سِيبَوَيْهِ[١٠٠]، والسِّيرَافي[١٠١]، ومثاله عندهما (صِيدَ عليه يومَ الجمعة غدوةً)، وقول السِّيرَافي في جواز تعدد الظرف هنا كقوله في جواز تعدد المفعول المطلق، وما فعله ابن عُصْفُور من عدم تصريحه بصاحب القول في «المُقرَّب» حتى أوحى كلامه بِأَنَّهُ أول من تكلم في هذه القضية **يثير مشكلة كبيرة تدخل في المسكوت عنه في الدرس النحوي، وهي نقل الآراء النحوية دون تصريح بقائلها، أو دون عزو**، فالعادة تجنب توثيق ما ينتمي إلى المشاع المعرفي من المعارف النحوية المتراكمة التي تُعَدُّ تراثًا نحويًّا مشتركًا، وتشتد الحاجة إلى التوثيق عندما يكون الرأي النحوي خروجًا على الإجماع، أو رأيًا انفراديًّا، ويبدو أن صنيع ابن عُصْفُور مبرره أَنَّهُ قد ارتضى رأي سِيبَوَيْهِ بلا تعقيب.

وللرضي الإستراباذي إلماحة مُعْجِبة عندما تعرض لهذه المسألة؛ إذ أجاز تعدد الظرف في حالتين: إحداهما: التعدد بالعطف إذا وقع الفعل في زمانين، أو مكانين مختلفين للدلالة على تكرار الفعل؛ نحو: (جلست خلفك وأمامك)، والأخرى: التعدد بغير

عطف إنْ لم يتباين المكانان، أو الزمانان؛ نحو: (جلست خلفك أمس وقت الظهر)[١٠٢]. والمراد بالتباين أَنْ يدخل أحد الظرفين في الآخر، أو يُتَضَمَّنَ فيه؛ كما في المثال الأخير؛ فوقت الظهر داخل، أو متضمن في (أمس)[١٠٣].

وبإمعان النظر في المثال النحوي المصنوع (جلست خلفك أمس وقت الظهر)، يمكن إدخاله في المفعول فيه المتداخل، ولئن لم يفرد الرضي الإستراباذي هذا الضرب بمصطلح محدد، فَإِنَّه قد وصف الظاهرة وصفًا صريحًا يَنُمُّ عن فهمه الدقيق، وإدراكه المميز لها، وقد لا تكون هناك مجانبة للصواب حال القول بأن كلامه هنا مقياسٌ لتحديد المفعول فيه المتداخل، وعلى الرغم من غياب المصطلح الدقيق في نص الرضي الإستراباذي، فَإِنَّ هذا النص دليلٌ لا يُسْتهانُ به على أَنَّهُ لم يركن إلى الجاهزيات المعرفية الثابتة والمستقرة في النظرية النحوية العربية منذ سِيبَوَيْهِ؛ إذ وقف أمام التركيب اللغوي واصفًا، ومحللًا، ومُقَعِّدًا، ومكونًا رأيًا مختلفًا عمن قبله في هذه القضية، وما فعله يختلف عن الجمع والتأليف بين الأحكام الجاهزة. وفي ذلك فَرْقٌ واضحٌ بين منهجين في الدراسة النحوية: أحدهما: منهج التزامي نقلي يقوم على نقل آراء السابقين، والإقرار بها، والالتزام بكل حرف فيها دون اعتراض، مع اختفاء شخصية الناقل وراء المنقول، والآخر: منهج عقلي إبداعي فيه يُعْمِلُ النحوي عقله فيما ينقله، وما يرويه، يتغلغل في أعطافه، ويحسن ملاطفته، ويُرجح ما يراه صوابًا، ويرفض ما يراه غير صحيح، ويستخرج جديدًا بطول نظره، وشدة تأمله، وقوة استنباطه، وإلى الثاني ينتمي الرضي الإستراباذي، وقد بلغ في ذلك مبلغًا عظيمًا، وكأن حبه لصناعة المعرفة يعادل حبه للمعرفة بما يضيف إليها من ميكانيزمات الإبداع المعرفي؛ إذ لم يقتصر على حمل المعرفة، وإنما أسهم في صناعتها، وأنتج من المعرفة الموجودة ما ليس بموجود، ويمكن القول دون غلوٍّ أو مجازفة بأن شرحه على كافية ابن الحاجب قد تبوأ منزلة المتن، أو النص الإمام، أو القائم مقام النص الإمام، فهو نص جديد يُبْرِزُ ما يسمى بتأثير المعرفة؛ إذ تتولد عن المعرفة نصوص جديدة تدفع الحركة العلمية إلى الأمام، على نحو يصنع فرقًا بين تأثير المعرفة، وتكرار المعرفة[١٠٤]، وهذا من قبيل الإنصاف المعرفي للرضي الإستراباذي، والفهم الواضح لعطائه المعرفي.

وقد ذهب ابن قَيِّمِ الجَوْزِيَّة (ت ٧٥١هـ) إلى أَنَّ العامل الواحد يعمل في ظرفين،

بشرط أَنْ يتداخلا، ويصح الجمع بينهما بأَنْ يتضمن أحدهما الآخر؛ نحو: (سرت يوم الخميس بُكرةً)، و(زيد مسافرٌ يوم الخميسِ ضحوةً)؛ فالضحوة داخلة في اليوم، ورأي ابن ابن قَيِّمِ الجَوْزيَّة مُستَنْسخ من السهيلي دون إشارة منه إلى ذلك، والفارق الوحيد هو اختلاف المثال النحوي، فهو عند السُّهَيْلِي (زيد خارج يوم الجمعة ضحوة)(١٠٥). **وهنا تُطْرَحُ قضية التأثير والتأثر في الدرس النحوي**؛ فابن قَيِّمِ الجَوْزيَّة قد نقل كلام السهيلي دون إشارة منه، وقد عُرِفَ هذا الأمر عنه، حتى شاع أَنَّ نحو ابن قَيِّمِ الجَوْزيَّة في كتابه «بدائع الفوائد» هو نحو السُّهَيْلِي في كتابه «نتائج الفكر»، وهذا الحكم من الأحكام التي خضعت للمراجعة، والتدبر، والتأمل، فهو قولٌ عامٌّ مطلقٌ؛ فابن قَيِّمِ الجَوْزيَّة قد نسب كثيرًا من المسائل النحوية إلى السُّهَيْلِي، كما أَنَّ له قضايا مطولة، وليس هناك ما يقابلها في نتائج الفكر، ولابن قَيِّمِ الجَوْزيَّة أكثر من مائة وسبعة وثلاثين موضعًا اشتمل على كثير من آرائه الخاصة(١٠٦)، ومهما يكن من أمر، فالمسألة موضع النظر قد نقلها ابن قَيِّمِ الجَوْزيَّة من السُّهَيْلِي نقلًا حرفيًّا دون إشارة؛ وبذلك يكون السُّهَيْلِي أقدم من أشار إلى مصطلح المفعول فيه المتداخل.

وللمفعول فيه المتداخل نمط تركيبي واحد، يتحدد في تعلق المفعول فيه الثاني بالعامل متحدًا مع المفعول فيه الأول؛ أي: تعلق المفعول فيه الثاني بمجموع العامل والمفعول فيه الأول معًا؛ فالمفعول فيه الثاني لا يتعلق بالعامل إلا في حال تقييده بمفعول فيه آخر(١٠٧)، وهناك ثلاث صور تركيبية تفرعت عن هذا النمط، وبيانها على النحو الآتي:

الصورة الأولى: العامل + مفعول فيه مكاني مقيد للعامل + مفعول فيه زماني مقيد للعامل، والمفعول فيه المكاني معًا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ {النساء: من الآية ١٤١}؛ وهنا يرتبط المفعول فيه المكاني ﴿بَيْنَ﴾ بالعامل ﴿يَحْكُمُ﴾ بعلاقة معنوية هي الظرفية، أما المفعول فيه الزماني ﴿يَوْمَ﴾ فعامله هو الفعل ﴿يَحْكُمُ﴾ مضمومًا إليه المفعول فيه ﴿بَيْنَ﴾، فهو متعلق بالفعل بعد تقييده بالمفعول فيه الأول الذي تعلق بالفعل حال إطلاقه، وشتان بين الفعل المطلق، والفعل المقيد؛ من ثم فالمفعول فيه الثاني ﴿يَوْمَ﴾ من قبيل المفعول فيه

المتداخل، وقد قَدَّمَ المفعول فيه ﴿بَيْنَ﴾ الإطار المكاني للحدث (الحكم)، أما المفعول فيه المتداخل ﴿يَوْمَ﴾ فقد قدَّم الإطار الزماني للحدث، ومما يحمل على ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ {الجاثية: من الآية ١٧}، وقوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ {يوسف: من الآية ١٢}.

الصورة الثانية: العامل + مفعول فيه زماني مقيد للعامل + مفعول فيه مكاني مقيد للعامل، والمفعول فيه الزماني معًا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ {الأنعام: من الآية ٦٨}؛ فـ﴿مَعَ﴾ متعلق بالفعل ﴿تَقْعُدْ﴾ مقيدًا بالمفعول فيه ﴿بَعْدَ﴾، لا بالفعل مجردًا من ذلك القيد.

وبتأمل الصورتين السابقتين يتضح **أن المفعول فيه المتداخل يرتبط مع ما قبله بعلاقة «الإطار»، أو «المحيط»** التي تقدم الإطار الزمني، أو المكاني، أو الظرفي لحدث ما[١٠٨]. ويمكن حمل الصورتين السابقتين ـ أيضًا ـ على تعدد المفعول فيه، لاختلاف جنس الظرفين؛ فأحدهما للزمان، والآخر للمكان، أما المتفق فلا يتعدد إلا باتباع، وإذا قيل بالتعدد، انتفي القول بالتداخل.

الصورة الثالثة: العامل + مفعول فيه أعم + مفعول فيه أخص

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ {الزخرف: ٣٩}؛ هنا ظرفا زمان متغايران؛ أحدهما: ﴿الْيَوْمَ﴾، وهو ظرف زمان للحاضر، والآخر: ﴿إِذْ﴾، وهو ظرف زمان للماضي، وهنا استشكال؛ إذ لا يعمل الفعل في ظرفين متفقين/ متحدين في الزمانية أو المكانية بطريق الاستقلال إلا أن يكون أحدهما تابعًا للآخر، أو مندرجًا فيه؛ لأن الآخر أعم منه، فلا يجوز (جلست أمامك خلفك)، لاستحالة كون الذات الواحدة في مكانين، ولا يجوز (قمت يوم الخميس يوم الجمعة)، لاستحالة وقوع القيام في زمانين مختلفين[١٠٩]، ولا يجوز الإبدال هنا، لاختلاف الزمانين، وهما الدنيا، والآخرة، وأجاز أبو حَيَّان ذلك، على القول بجعل (إِذْ) لمطلق الزمان[١١٠]، وتعقبه السَّمِين الحَلَبِي بأن هذا من غير المعهود في (إِذْ)[١١١]، **وصنيع السَّمِين الحَلَبِي مع أبي حَيَّان هنا يدخل ضمن «التعقبات النحوية»، وتدور حول تتبع العثرات والسقطات استدراكًا،**

وردًّا، ومناقشةً، وتخطئةً، وتجريحًا، على أن يكون النحوي المُعَقِّبُ هو المشير الأول للتعقب النحوي، ومهما يكن من أمر، فإن البدلية جائزة على قول أبي عَلِي الفَارِسِي بناءً على تقارب الزمانيين، وتجاورهما، فقد أورد ابن جِنّي أن أبا عَلِي الفَارِسِي بعد أن طاوله وراجعه مرارًا قد أفاده أن الدنيا والآخرة متصلتان، لا فاصل بينهما، وهما سواء في حكم الله تعالى، فكأن الزمن واحد؛ لذا جاز الإبدال على جعل ﴿إِذْ﴾ مستقبلية، كما أن يوم القيامة مستقبل، فيتحد الزمن، وفي ذلك نظر؛ إذ فيه تنزيل الماضي منزلة المستقبل، أو جعل ﴿الْيَوْمَ﴾ ماضيًا؛ أي: جعل يوم القيامة ماضيًا، كما أن زمان ظلمهم ماضٍ، فيقع الاتحاد الزمني، وهذا أولى من السابق؛ إذ فيه تنزيل المستقبل منزلة الماضي دلالة على تحقق الوقوع[١١٢]، **وقول أبي عَلِي الفَارِسِي هنا يندرج ضمن «الاجتهادات النحوية»؛ فهو نتيجة تأمله وتدبره**، كما تصح البدلية بلا إشكال على تقدير: (إذ ثبت ظلمكم)، وثبوت ظلمهم يكون يوم القيامة، فلم يختلف الزمان، وهذا مذهب الزَّمَخْشَري، وابن الحَاجِب (ت ٦٤٦ هـ)[١١٣]، أو على تقدير: (بعد إذ ظلمتم) عند العُكْبَرِي (ت ٦١٦هـ)[١١٤]، والعامل في ﴿إِذْ﴾ ما عمل في ﴿الْيَوْمَ﴾؛ وبذلك يصح التعدد بالإبدال، وقد يكون ﴿إِذْ﴾ من المفعول فيه المتداخل؛ فـ﴿إِذْ﴾ أخص من ﴿الْيَوْمَ﴾؛ كأخصية (السحر) من (يوم الجمعة) في نحو: (آتيك يوم الجمعة سحرًا)؛ وعليه يكون العامل في ﴿إِذْ﴾ الفعل ﴿يَنْفَعَكُمُ﴾ مقيدًا بالظرف ﴿الْيَوْمَ﴾، وقد ورد هذا الرأي في شرح شمس الدين الزِّيلي الشهير بالشَّمنيّ (ت ١٠٠٦ هـ) على قواعد الإعراب لابن هِشَام الأنصاري[١١٥]، ومثل تلك الآراء لا يجب أن تبقى مجهولة مهجورة، بل يجب التنقيب عنها، لإعلانها وإظهارها وإخراجها من الجمود والسكون إلى الحياة والحركة عبر استثمارها وتوظيفها في التحليل النحوي. ومما هو على هذا السَّمْتِ قولك: (أذاكر كل يوم ست ساعات)، و(يصوم المسلمون كل عام شهرًا كاملًا)، و(يَعِيش الموظف كل شهر يومًا واحدًا)[١١٦].

وهنا عدة ملاحظات: أولها: ورد كلام ابن جِنّي بخصوص إعراب ﴿إِذْ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ {الزخرف: ٣٩} في سياق **«الاستشكالات النحوية»**، فعندما تعرض ابن هِشَام الأنصاري في كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» وصف ابن جِنّي بصيغة اسم الفاعل (مستشكلًا)، والمجيب

هو أستاذه أبو عَلِي الفَارِسِي(١١٧)، وبمراجعة نص ابن جِنِّي في خصائصه تبيَّن أنه أكثر إحكامًا، وبيانًا، وأن ابن هِشَام لم ينقل كلام ابن جِنِّي بلفظه، بل تصرف فيه بالزيادة والنقص وفقًا لما أشار إليه محقق المغني(١١٨)، ويستدعي ذلك ضرورة التثبت من صحة الأقوال والآراء المنقولة في كتب النحو بالرجوع إلى كتب أصحابها. ومهما يكن من أمر، **فالاستشكال النحوي سؤال مقرون بتردد معرفي دافعه الشعور بالتناقض بين القاعدة والنص**، ومعرفة الاستشكال "علم في نفسه، وفتح من الله تعالى"(١١٩)، وهكذا كانت المعرفة العربية تُفَضِّلُ هجر الوجادة؛ أي: (وجدت أو قرأت بخط فلان كذا) إلى المثافنة التي هي مجالسة أهل العلم، وملازمتهم، وسؤالهم.

وثانيها: أغفل الزَّمَخْشَري التصريح بأن القول بإبدال (إذ) مستمد من ابن جِنِّي في مساءلته أبا عَلِي الفَارِسِي، وساقه على أنه من كلامه، وهذا التنبيه كان من تعقبات أبي حَيَّان للزَّمَخْشَري(١٢٠).

وثالثها: ورد رأي ابن الحَاجِب الذي وافق فيه الزَّمَخْشَري في أماليه، والأمالي مفردها (إملاء) على غير قياس، أو (أُمْلية)، وهي نشاط تأليفي يملي فيه العالم، أو نائبه على الطلاب، وقد تخصصت أمالي ابن الحَاجِب في النحو، وهذه سمة خاصة تميزها عن غيرها من كتب الأمالي، أما كتب الأمالي الأخرى قبلها فقد اختلطت فيها المباحث النحوية بغيرها من مباحث الشعر، والأدب، واللغة، ومهما يكن من أمر، فالواجب العناية بكتب الأمالي عند دراسة الظواهر النحوية(١٢١).

٥- المفعول معه المتداخل

لا يجوز تعدد المفعول معه إلا على البدل، أو العطف؛ إذ لا يقال: (جئت وزيدًا وبكرًا وعمرًا)، لتعين عطف المتأخر على المتقدم، وقلة تصرف المفعول معه في الكلام، ويؤكد ذلك أنه لا يكون إلا بواسطة مصرَّح بها؛ لذا اختلفوا في كونه سماعيًّا أم قياسيًّا(١٢٢)، ولم يشر النحاة صراحة إلى المفعول معه المتداخل، **وقد وجدت الدراسة له نمطًا تركيبيًّا واحدًا يتحدد في تعلق المفعول معه الثاني بالعامل متحدًا مع المفعول معه الأول**؛ وبذلك يكون المفعول معه الثاني متعلقًا بمجموعهما معًا؛ فالمفعول معه الثاني لا يتعلق بالعامل إلا في حال تقييده بمفعول معه آخر؛ وبذلك يكون مقيدًا لمجموعهما، وقد تفرعت عن هذا النمط

صورتان تركيبيتان، فيما يأتي توضيحهما.

الصورة الأولى: العامل + مفعول معه صريح مقيد للعامل + مفعول معه صريح مقيد لمجموع العامل والمفعول معه الأول

يُرَادُ بالمفعول معه الصريح الاسم المفرد المنصوب، ومن ذلك المثال النحوي المصنوع: (استوى الماءُ والخشبةَ وشفيرَ الوادى)؛ فـ(الخشبة) مفعول معه للفعل (استوى)، و(شفير) مفعول معه عامله هو الفعل (استوى) مضمومًا إليه المفعول معه (الخشبة) كأنهما شيء واحد، ثم يقع ذلك على المفعول معه الثاني، فهو مفعول معه متداخل متعلق بالفعل بعد تقييده بالأول، والأول إنما تعلق به حال الإطلاق؛ وعليه لا يلزم تعدد المفعول معه لعامل واحد؛ إذ اختلف حال العامل في المفعولين معهما بالإطلاق والتقييد، وهذه الصورة مقيدة بشرط كون المفعول معه منصوبًا/ صريحًا.

وقد حدث نقاش بين أبي حَيَّان، وشيخه ابن الضائع حول (الواو) في المثال السابق: (استوى الماءُ والخشبةَ وشفيرَ الوادي)؛ إذ ذهب ابن الضائع إلى أَنَّ الواو الأولى هي واو مع، والثانية واو العطف، فسأله أبو حَيَّان عن جواز إظهار واو مع بعد واو العطف، فلم يُجِبْ بـ(نعم)، ولا بـ(لا)، ثم أورد قولًا صدَّره بصيغة من صيغ التمريض والتضعيف، وهي الفعل (قيل)، وهي صيغة لا تقتضي الجزم، ومؤدى هذا القول أَنَّ واو المعية أصلها واو العطف؛ لذا لا يجوز الجمع بينها، وبين واو العطف، فلا يجتمع حرفان لمعنى واحد، وهذا الحوار الذي ذكره أبو حَيَّان نقله ياسين العُليمي (ت ١٠٦١هـ)[١٢٣]، **ويدخل صنيع أبي حَيَّان هنا ضمن «السؤالات النحوية»، وهي استشكالات في قضايا معينة تدفع إلى السؤال، مع اشتراط التلفظ بمادة السؤال**، ولا يخفى أنها فعل معرفي إنتاجي يتضمن استدراجًا معرفيًّا للمسئول يدفع بالدرس النحوي نحو مزيدٍ من الاكتمال والتطور.

ومما يمكن أن يحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ {يوسف: ٤}؛ فالواو قبل كلمة ﴿الشَّمْسَ﴾ تحتمل العطف من وجهين: أحدهما: عطف الخاص على العام تشريفًا وتعظيمًا للشمس والقمر الذين يدخلان بناءً على هذا الوجه ضمن الأحد عشر كوكبًا، والآخر: العطف المغاير، والمراد أن يوسف ـ عليه السلام ـ رأى الشمس والقمر زيادة على

الأحد عشر كوكبًا، وعلى الوجهين السابقين للعطف يندرج ﴿الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ ضمن جملة الساجدين، فكلا المتعاطفات مُتَحَدَّثٌ عنها، كما تحتمل الواو المعية، وعليه تكون ﴿الشَّمْسَ﴾ مفعولًا معه عامله الفعل ﴿رَأَيْتُ﴾، والمراد أن يوسف – عليه السلام – رأى أحد عشر كوكبًا مع رؤيته للشمس والقمر، وعلى هذا الوجه يكون المتحدث عنه طرف واحد، وهو الأحد عشر كوكبًا الذين انفردوا بالسجود، أما ذكر ﴿الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ فقد جاء تكملة للحديث؛ إذ لم يشاركوا في حدث السجود، بل كانوا مصاحبين للمسجود له، أو للساجدين حين وقت السجود(١٢٤).

وترجح الدراسة المعية لعدة أمور(١٢٥): أولها: التوافق بين سابق الذكر، ولاحق الذكر في السياق النصي، فهذه الآية تتسق وقوله تعالى في نهاية القصة: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ {يوسف: من الآية ١٠٠}، وبالجمع بينهما يتأكد أن الساجدين هم الأخوة فقط، وثانيها: التناص الداخلي، فمن خلال التأمل في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ {يوسف: من الآية ١٠٠}، يتضح أن الضمير في قوله: ﴿خَرُّوا﴾ للأخوة، أو لهم ولسائر الداخلين على يوسف عليه السلام لأجل التهنئة، ولا يمكن أن يعود للأبوين والأخوة(١٢٦)، وثالثها: التناص الخارجي؛ إذ لم يرد سجود الأبوين ليوسف عليه السلام في سفر التكوين، ورابعها: المعرفة الخلفية/ معرفة العالم، وتقتضي استبعاد أن يسجد الأبوان لسيدنا يوسف عليه السلام، فمقام الأبوين أرفع من أن يناط به السجود للابن.

وكل ما سبق ينفي أن تكون الواو عاطفة؛ فجوهر العطف هو التناظر؛ أي: "وحدة الحكم، والتسوية بين الشيئين في الإجراء على ما يجريان عليه"(١٢٧)، بمقتضى الشركة المعنوية الناتجة عن الشركة اللفظية، أما النصب على المعية فيبرز التفاوت في المنزلة والدرجة بين الأحد عشر كوكبًا من جانب، والشمس والقمر من جانب آخر، ويكشف ذلك الإعراب عن المنزلة الموضعية للشمس والقمر في فضاء الجملة، تلك المنزلة التي تتسق ومنزلتهما الحقيقية في العالم الواقعي، فالأحد عشر كوكبًا ـ وهم أخوة يوسف عليه السلام ـ موجودات متماثلة، أما الشمس والقمر فهما أبواه، وهما معًا أصلان لتلك الموجودات(١٢٨).

ومن المستبعد أن يكون ﴿الْقَمَرَ﴾ معطوفًا، بل هو مفعول معه متداخل، عامله الفعل

﴿رَأَيْتُ﴾ بعد تقييده بالمفعول معه الأول؛ إذ العطف تابع يعمل على توسيع المحل الواحد بتفريعه إلى محلات صغرى تتضامن وتتعالق معه، فالتابع ومتبوعه كالجزء الواحد، أما المفعول معه فهو فضلة تتضمن توسعة في البنية بإضافة محل جديد إلى جملة المحلات في فضاء الجملة على الرغم من تقاطعهما في دلالة الإتمام، والتكملة، والتتمة، واللاحقية التي تقتضي تأخرهما في هندسة التركيب(١٢٩)؛ من ثم فإن إعراب كلمة ﴿الْقَمَرَ﴾ مفعولًا معه متداخلًا يجعل كل من الشمس والقمر رأسًا قائمًا بنفسه، وفي ذلك إسهاب في البنية يناسب مقام التعظيم والتفخيم ليوسف عليه السلام(١٣٠).

الصورة الثانية: العامل + مفعول معه غير صريح مقيد للعامل + مفعول معه صريح مقيد لمجموع العامل والمفعول معه الأول

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ {سبأ: ١٠}؛ فـ﴿الطَّيْرَ﴾ مفعول معه عند الزَّجَّاج، فهي بمعنى (مع)، والمعنى: (أَوِّبي معه ومع الطير)، والفعل ﴿أَوِّبِي﴾ معناه: (رجعي التسبيح معه)، أو (سيري معه حيث سار)، وهناك أوجه إعرابية أخرى: أولها: أَنْ تكون معطوفة على ﴿فَضْلًا﴾؛ أي: (آتيناه الطير)، وهذا رأي الكِسَائي (ت ١٨٩ هـ)، وثانيها: معطوفة على محل ﴿يَا جِبَالُ﴾؛ أي: (وناديا الجبال والطير)، أو (دعونا الجبال والطير)، وثالثها: منصوبة بإضمار فعل تقديره: (سخرنا)، وقد حكى ذلك أبو عبيدة (ت ٢١٣ هـ) عن أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، وقد تعقب أبو حَيَّان إعراب الزَّجَّاج؛ لأَنَّ ﴿الطَّيْرَ﴾ مسبوقة بشبه الجملة ﴿معه﴾ الذي يُعَدُّ مفعولًا معه غير صريح، لدلالته على المعية، بعبارة أخرى: لم يجز أبو حَيَّان إعراب ﴿الطَّيْرَ﴾ مفعولًا معه حتى لا يقع في اقتضاء الفعل لأكثر من مفعول معه بلا عطف، أو إبدال(١٣١). **ويجسد تعقب أبي حَيَّان للزَّجَّاج حركة المعرفة النحوية بين الارتداد، والامتداد،** فهناك معرفة نحوية قبلية ارتدادية إلى الخلف؛ إذ لا يمكن البدء من فراغٍ معرفي، وهناك معرفة نحوية امتدادية يقوم بها اللاحق مطورًا ومضيفًا، وهذه لا يقدر عليها إلا من يكابد المعرفة النحوية مكابدة تليق بهويته، وذاته، وكينونته، وقد فتح تعقب أبي حَيَّان طروحات معرفية جديرة بالتأمل، والنظر، والتدبر، من خلال الإدلاء بعدة ردود عليه(١٣٢):

أولها: أن شبه الجملة ﴿معه﴾ متعلق بالفعل على أنه ظرف مكان؛ وبذلك يتغاير

المعمولان، فلا ضير من اجتماعهما.

وثانيها: أَنَّ واو العطف قد حُذِفَت من قوله تعالى: ﴿وَالطَّيْرَ﴾ استثقالًا لاجتماع الواوين، وهذا لا حاجة إليه لندرة حذف العاطف.

وثالثها: أَنَّه لا مانع من نصب العامل الواحد لمفعولين معهما، بشرط اختلاف الحالة الإعرابية بأن يكون أحدهما مجرورًا، والآخر منصوبًا مع اختلاف جهتي عمل العامل في المفعول معه، وقد نقل الشِّهَاب الخفَاجِي هذا الرأي من خط ابن الضائغ في رده على أبي حَيَّان، وعلى هذا الوجه تكون الآية من قبيل تعدد المفعول معه.

ورابعها: أَنَّ المفعول معه المنصوب ﴿الطَّيْرَ﴾ متعلق بالعامل ﴿أَوِّبِى﴾ بعد تعلقه بالمفعول معه غير الصريح ﴿معه﴾؛ وبذلك يتغاير المتعلق بالإطلاق والتقييد، وعلى هذا الوجه يمكن القول بالمفعول معه المتداخل.

وهكذا كانت مراجعة كلام النحاة والمعربين في أثناء نقاشهم، وحوارهم، وجدالهم هي مسوغ ظهور مصطلح المفعول معه المتداخل.

٦- الاستثناء المتداخل

ينقسم الاستثناء إلى ثلاثة أضرب(١٣٣): أولها: استثناء مطلق عليه أكثر الكلام؛ نحو: (جاء القوم إلا محمدًا)، وثانيها: استثناء بعد استثناء، وتكون (إلا) فيه بمعنى (الواو)؛ كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ {الأنعام: ٥٩}؛ أي: (إلا يعلمها، وهي في كتاب مبين)، وثالثها: استثناء من استثناء، أو استثناء متداخل.

وللاستثناء المتداخل نمط تركيبي واحد، وهو أَنْ يكون المستثنى مستثنى منه لمستثنى آخر بعده، دون استخدام حرف العطف، وهنا يكون كُلُّ مستثنى جزءًا من المستثنى الذي قبله على سبيل التدرج وصولًا إلى المستثنى منه الأول في الكلام(١٣٤)؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ* إِلَّا آَلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ {الحجر: ٥٨ – ٦٠}؛ فهنا استثنى ﴿آَلَ لُوطٍ﴾ من ﴿قَوْمٍ مُجْرِمِينَ﴾، ثم استثنى ﴿امْرَأَتَهُ﴾ من ﴿آَلَ لُوطٍ﴾، فرجعت إلى القوم المجرمين؛ فالاستثناء

من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات، و﴿آلَ لُوطٍ﴾ منتف عنهم العذاب، وامرأته مستثناة ممن انتفي عنهم الهلاك، وراجعة إلى من وجب له الهلاك، **ويفيد الاستثناء المتداخل دلاليًّا سلب الحكم الواقع قبل أداة الاستثناء عما جاء بعدها؛ أي: سلب الحكم عن فئة، وإثباته لفئة أخرى**؛ فقد استثنى الذكر الحكيم ﴿آلَ لُوطٍ﴾ من ﴿قَوْمٍ مُجْرِمِينَ﴾، إلا أَنَّ هناك فردًا من ﴿آلَ لُوطٍ﴾ ينتمي للقوم للمجرمين، فكان لا بُدَّ من تداخل الاستثناء، فاستثنى ﴿امْرَأَتَهُ﴾ من ﴿آلَ لُوطٍ﴾، **وقد تماسكت أطراف الاستثناء المتداخل هنا بعدة علاقات دلالية: أولها: علاقة «الجزء بالكل»**؛ فَكُلُّ مستثنى يُعَدُّ جزءًا من المستثنى الذي قبله وصولًا إلى المستثنى الأول، **وثانيها: علاقة «الكل بالجزء»**، من خلال التركيز على المستثنى منه؛ فالمستثنى منه كُلٌّ للمستثنى، **وثالثها: علاقة «التقابل الكمي»**؛ فهناك تقابل كمي بين الناجين والهالكين؛ فقوم لوط هالكون إلا آل لوطٍ باستثناء امرأته من أهله الناجين(١٣٥)، **ويستحق النظر، ويستأهل التأمل أنه قد أمكن التوصل إلى أكثر من علاقة دلالية تربط أطراف الاستثناء المتداخل على نحوٍ يعزز التماسك الدلالي، ويقويه.**

وقد منع الزَّمَخْشَري أَنْ تكون هذه الآية الكريمة من تداخل الاستثناء؛ إذ جعل ﴿آلَ لُوطٍ﴾ مستثنى من ﴿قَوْمٍ مُجْرِمِينَ﴾، و﴿امْرَأَتَهُ﴾ مستثنى من ضمير ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾؛ لأَنَّ الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه، وهنا اختلف الحكمان؛ لأَنَّ ﴿آلَ لُوطٍ﴾ متعلق بـ﴿أُرْسِلْنَا﴾، و﴿امْرَأَتَهُ﴾ متعلق بـ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾، فأنى يكون استثناء من استثناء بناء على رأيه؟ في حين يرى أبو حَيَّان أَنَّهُ بالإمكان تصحيح الرأي بأن الآية من قبيل الاستثناء من الاستثناء بوجهين: أحدهما: الضمير في ﴿لَمُنَجُّوهُمْ﴾ عائد على ﴿آلَ لُوطٍ﴾، فلما استثنى منه المرأة، صار كأنه مستثنى من الاسم الظاهر؛ لأَنَّ المضمر هو الظاهر في المعنى، والآخر: استثناء ﴿آلَ لُوطٍ﴾ من ﴿قَوْمٍ مُجْرِمِينَ﴾ يفهم منه نجاة ﴿آلَ لُوطٍ﴾، ثم جاء قوله: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ تأكيدًا لمعنى الاستثناء؛ وعليه فَإِنَّ ﴿امْرَأَتَهُ﴾ مستثنى من ﴿آلَ لُوطٍ﴾؛ فالاستثناء مما جيء به للتأسيس أولى من الاستثناء مما جِيء به للتأكيد(١٣٦)، **ويستوجب صنيع أبي حَيَّان هنا الاهتمام بإحياء «الترجيح النحوي» بتقوية أحد الآراء، وتضعيف الآخر، مع ضرورة اقتران الترجيح بالدليل، والعلة، والحجة، والاستدلال له، ويتطلب ذلك الاهتمام بالقواعد الترجيحية، وطرائق النظر الاستدلالية**، وهذا من الجوانب

المهجورة التي لم تكتمل على النحو المرجو منها، وهي تدخل في المسكوت عنه في الدرس النحوي، وقد استند أبو حَيَّان هنا في القول بالاستثناء المتداخل إلى قاعدتين ترجيحيتين؛ إحداهما: أن المضمر هو الظاهر في المعنى، والأخرى: الاستثناء مما جيء به للتأسيس أولى من الاستثناء مما جِيء به للتأكيد، وهي قاعدة ترجيحية فرعية مستمدة من قاعدة عامة، وهي أن الكلام إذا دار بين التأسيس والتأكيد، فحمله على التأسيس أولى؛ فالتأسيس هو الأصل؛ فالأصل في وضع الكلام إفادة السامع فائدة جديدة؛ لذا كان التأكيد خلاف الأصل(١٣٧).

ويدخل هذا الخلاف بين الزَّمَخْشَري، وأبي حَيَّان في كيفية صناعة العلم، وتأسيس المعرفة؛ إذ أظهر يقظة عقلية، وأبرز مقدرة ذهنية، وأبان عن تدقيق علمي، وكشف عن حوار فيه فهم، وتحقيق، وتدقيق، وشغف بإعمال العقل، وصبر على إنتاج المعرفة، ومراجعة لكلام المتقدم، **وهذه إحدى ثمرات الخلاف النحوي الذي أبرز جانبًا من جوانب رقي العقلية العربية النحوية وإبداعها، كما أَنَّ فيه دليلًا على الطابع التوليدي للمعرفة النحوية**، فأبو حَيَّان قد راقت له المعرفة العلمية التي قدمها الزَّمَخْشَري، ففحصها، وحاورها، وأدار عقله فيها، واجتهد في أَنْ يضيف إليها شيئًا حتى يكون مشاركًا في بناء المعرفة النحوية، لا مستهلكًا لها من خلال المعاناة الذاتية، والمواجهة المباشرة بينه، وبين المعرفة السابقة متخففًا من ثقل النقل التكراري، ورافعًا من قيمة التحرر المعرفي، وفي ذلك فرق واضح بين حراسة المعرفة، وبناء المعرفة(١٣٨)، فقد كان الزَّمَخْشَري منتجًا للمعرفة، وكان أبو حَيَّان من بناة المعرفة لا من حراسها؛ إذ لم تعرف المعرفة النحوية على يديه سكونًا، ولا جمودًا، بل سار بها خطوة للأمام، ووضع فيها لبنة خلقت اختلافًا معرفيًّا حقق نموًّا معرفيًّا على نحو أثبت الجدارة المعرفية لأبي حَيَّان؛ لذا كان من المردود وصف أبي حَيَّان بالتحامل، والسطحية في مناقشاته النحوية للزَّمَخْشَري(١٣٩). **ومهما يكن من أمرٍ، فإن ذلك الصنيع من أبي حَيَّان يكشف عن ممارسة معرفية مسكوت عنها في الدرس النحوي، وهي «التهوين المعرفي»**؛ أي: اتخاذ مسافة معرفية فاصلة بين النحوي، والمعرفة المنقولة هروبًا من النقيض، وهو التهويل المعرفي، ومداره على تزكية المنقول بما يجاوز قدره انتفاء للقدرة على نقده، أو شعورًا بالعجز عن الإتيان بما يضاهيه، ومما لا شك فيه

أن التهوين المعرفي آلية من آليات الإبداع النحوي على نحوٍ ينفي إغلاق باب الاجتهاد النحوي[١٤٠]. ومن الملاحظ في هذه المسألة أن السَّمِين الحَلبِي قد نقل هذا الخلاف دون ترجيح مكتفيًا بالنقل والرواية، وهذا لا ينفي أَنَّ السَّمِين الحَلبِي كان في مواضع أخرى ينقد، ويحلل، ويؤيد، ويرفض، فقد كان جامعًا بين النقل والرواية من جانب، والإبداع والاجتهاد المبني على العقل والدراية من جانب آخر على نحو يجعله في مرحلة وسطى بين المنهج النقلي الالتزامي، والمنهج العقلي الإبداعي.

وينقسم الاستثناء المتكرر عند نحاة العربية من حيث المعنى إلى قسمين: أحدهما: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعضٍ؛ كـ(زيد)، و(بكر)، والآخر: ما يمكن استثناء بعضه من بعضٍ؛ نحو: (له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا)، دون تصريح منهم بمصطلح الاستثناء المتداخل، وقد وجدت الدراسة ما يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ أساسًا لظهور هذا المصطلح في موضعين: أحدهما: لخالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) معلقًا على المثال النحوي السابق: "فَإِنَّ كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره، فيستثنى منه"[١٤١]، وقد صَرَّحَ بالفعل (يدخل)، والآخر: لابن جابر الأندلسي (ت ٧٨٠ هـ)؛ إذ قال واصفًا الاستثناء المتكرر الذي يمكن استثناء بعضه من بعض: "وَإِنْ كانت غير متباينة، أعني: متداخلة"[١٤٢].

ولم يحظ مصطلح الاستثناء المتداخل بتداول نحاة العربية، على أَنَّ ابن يَعِيش الصَّنعَانِي (ت ٦٨٠ هـ) قد عقد بابًا للاستثناء المتداخل، أطلق عليه (باب ذكر الاستثناء بعد الاستثناء)، وهو قسمان: أحدهما: ذكر المستثنى بعد الإيجاب؛ نحو: (جاء الناس إلا أخوتك إلا زيدًا)؛ فـ(جاء الناس) إيجاب، و(إلا أخوتك) نفي، و(إلا زيدًا) إيجاب، فهو استثناء من منفي، والآخر: ذكر المستثنى بعد النفي؛ نحو: (ما جاء الناس إلا أخوتك إلا زيدًا)؛ فـ(ما جاء الناس) نفي، و(إلا أخوتك) إيجاب، و(إلا زيدًا) نفي، والمراد (جاء أخوتك إلا زيدًا)[١٤٣]، في حين نال الاستثناء المتداخل اهتمامًا كبيرًا من الفقهاء في حقل أصول الفقه؛ لما للاستثناء وقواعده من تأثير بالغ في اختلاف المذاهب الأصولية، والفقهية في كثير من الأحكام المتعلقة بالعبادات، والمعاملات؛ إذ دار حولها جدل مذهبي كبير شكَّل مخاضًا معرفيًّا نشأ في رحابه مصطلح الاستثناء المتداخل الذي استرفده علماء الفقه، والأصول في بيان الأحكام من النص الشرعي على نحوٍ يعمق التواشج المعرفي بين

الدرس النحوي، والدرس الفقهي حتى أوشك أن يكون هو إياه ولوجًا إلى البنية العميقة وصولًا إلى المراد من النص الشرعي(١٤٤)، **وفي ذلك دلالة على أَنَّ التداخل المعرفي بين العلوم كان مقيدًا بمقاصد كُلِّ علم ومقاصده**؛ فالفقيه يستدعي الحديث عن تداخل الاستثناء إذا كان الحكم الفقهي/ الشرعي معتمدًا على بنية تركيبية تتضمن استثناءً متداخلًا، وآية ذلك مناظرة أبي يوسف (ت ١٨٢هـ)، والكِسَائي حول قول من قال: (لفلان على مائة درهم إلا عشرة إلا درهمًا)؛ إذ ذهب أبو يوسف إلى أَنَّ الذي يثبت عليه من الإقرار تسعة وثمانين؛ وذهب الكِسَائي إلى أَنَّ الذي يثبت عليه أحد وتسعون، وكانت الغلبة للكسائي الذي استدل بقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ* إِلَّا آَلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ {الحجر: ٥٨ – ٦٠}، فما كان من أبي يوسف إلا إقرار رأي الكِسَائي(١٤٥)، وقد ذهب أبو يوسف إلى أَنَّ الجميع مستثنى من الأول، أما الكِسَائي فقد ذهب إلى أَنَّ كُلَّ واحد مستثنى مما قبله، وهو الأولى؛ لأَنَّ هذا من باب تداخل الاستثناء. **وتكشف حكاية أبي يوسف مع الكِسَائي عن عناية التراث العربي بـ«المناظرات النحوية» التي تُعَدُّ وجهًا مميزًا من وجوه تحصيل المعرفة النحوية**، وتقوم على دخول شخصين من ذوي تخصص واحد، أو من تخصصين مختلفين في حوار علمي وصولًا إلى نتيجة معرفية عبر استظهار إمكاناتهما: المعرفية، والفكرية، والعقلية(١٤٦).

ومهما يكن من أمر، فَإِنَّ هناك اختلافًا في تحديد المستثنى منه في الاستثناء المتداخل الذي يمكن استثناء بعضه من بعض على أربعة أوجه(١٤٧):

أوَّلها: جميع الاستثناءات تعود على صدر الكلام الذي هو المستثنى منه الأول، ونسب للكوفيين.

وثانيها: كُلُّ استثناء يعود إلى ما قبله لا إلى صدر الكلام، وهو قول البصريين، والكِسَائي، وجماعة من الأصوليين.

وثالثها: الاستثناء الأخير منقطع، ونسب للفراء (ت ٢٠٧ هـ).

ورابعها: الاستثناء الأخير متردد بين عوده إلى صدر الكلام، وإلى مَتْلُوِّه، ونسب لبعض المغاربة من النحاة.

والراجح هو الوجه الثاني اتساقًا مع القاعدة المقررة التي تنصُّ على أَنَّ القرب يوجب

الرجحان، ومن أصولهم أَنَّهُ عند التردد يكون الحمل على القرب متعينًا[١٤٨]، وهكذا يتضح أن الأوجه المتعددة تتفاوت في درجة قوتها؛ فهي ليست في مرتبة واحدة، بل في مراتب تحتاج إلى القواعد التوجيهية التي تُقاس بها قوة الآراء، ويُرجح بها وجه على وجه، **ويتطلب ذلك الاحتشاد لمقاربة التفاوت في قوة الآراء النحوية، وهذا من المسكوت عنه في الدرس النحوي.**

ويمكن رؤية أثر هذا الخلاف في قولهم: (له عندي مائةٌ إلا عشرة إلا اثنين) على عدة أوجه[١٤٩]:

أولها: المقرُ به ثمانية وثمانون، على اعتبار أَنَّ الجميع من المستثنيات مستثنى من أصل العدد.

وثانيها: المقر به اثنان وتسعون، على اعتبار كل مستثنى مستثنى مما قبله.

وثالثها: المقر به اثنان وتسعون؛ لأَنَّك تخرج العشرة من المائة، وتزيد الاثنين؛ أي: (له عندي مائة إلا عشرة سوى الاثنين اللذين عندي)، والمقر به على مذهب الفَرَّاء يتفق مع ما قبله، وَإِنْ اختلفت طريقة الإخراج.

ورابعها: الاحتمال للثمانية والثمانين، أو الاثنين والتسعين، لاحتمال المذهبين، وهنا لا بُدَّ من البحث عن قرينة مرجحة لأحد الاحتمالين، فَإِنْ وجدت قرينة أخذ بها، وإلا فالواجب الحمل على أقل ما يلزم الإقرار؛ إذ الأصل براءة الذمة.

ومهما يكن من أمر، فالواجب التفريق بين المعرفة النحوية، وتاريخ رحلة المعرفة النحوية، أو قصة هجرة المعرفة، وارتحالها من مواطنها، أو ما يطرأ عليها من انتقال من مجال معرفي إلى غيره؛ كمصطلح الاستثناء المتداخل الذي ظهر بسبب التداخل والتعالق والتشابك بين علمي النحو، وعلم الأصول؛ فالعلاقة بينهما علاقة استثمار، وانتفاع، وقد كان الاهتمام به في علم الأصول كبيرًا، ثم انتقل إلى علم النحو؛ **وبذلك تتنزل المعرفة في بيئة جديدة غير بيئتها التي نشأت فيها، وهذا ما يُطْلِقُ عليه الإبستيميون مصطلح «التبئية»[١٥٠]، وهنا باب كبير مسكوت عنه في الدرس النحوي هو ارتحال المعرفة النحوية، وتطور مصطلحاتها، ومقولاتها**، وهو أمر مثمرٌ، وناجعٌ، بل حتمي، ويستدعي ذلك التسليم والإقرار بأن المعرفة النحوية ستظل ناقصة دون النهل من ثمار العلوم

المتحاقلة مع النحو، وتلمس ما بينهما من تعالقات ووشائج.

٧- الحال المتداخلة

تعددت تعريفات الحال المتداخلة على ثلاثة أنحاء: أولها: تعريفات تركز على أن العامل في الحال المتداخلة هو الحال الأولى، وصاحبها ما استتر في الحال السابقة(١٥١)، وثانيها: تعريفات تحددها بناء على مجيئها من الضمير المستتر في الحال السابقة(١٥٢)، وثالثها: تعريفات تركز على مجيئها من اسم واقع في جملة حال سابقة؛ نحو: (جاء زيد يحمل كتابه مفتوحًا)؛ فـ(مفتوحًا) حال، وصاحبه هو (كتاب) الواقع في جملة حالية هي جملة (يحمل كتابه)(١٥٣)، وَكُلٌّ تعريف مما سبق يركز على جزء من مفهوم الحال المتداخلة، ويهمل الجزء الآخر، وفي ذلك تضحية ببعض جوانب المصطلح، بسبب النظرة الجزئية التي تهتم ببعض تصورات المصطلح، لغياب التشبع المعرفي الضابط والحاكم للمصطلح، ويستدعي ذلك التدقيق في تعريف المصطلحات النحوية وصولًا إلى انضباط اصطلاحي ومعرفي. وسميت بالحال المتداخلة، لدخولها تحت الحال الأولى؛ كدخول الجملة الصغرى تحت الكبرى، أو لاشتمال الحال الأولى على صاحب الحال الثانية، فهي داخلة فيها، لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى(١٥٤)، وقد تأتي الحال المتداخلة من الضمير المستكن في الحال السابقة، ويكون العامل فيها هو لفظ الحال السابقة، وقد تأتي من اسم واقع في جملة حالية، فتكون الحال الثانية داخلة في الحال الأولى.

وعلى بينة مما سبق فَرَّقَ نحاة العربية بين الحال المتعددة، والحال المتداخلة من وجهين: أحدهما: العامل في الحال، والآخر: صاحب الحال، فالحال المتعددة هي الحال التي تتعدد، ويكون عامل الحالين وصاحبهما واحدًا، وَيُقَالُ لها حال مترادفة؛ أي: متوالية تتلو الواحدة الأخرى؛ لأَنَّ بعضها يأتي في رِدْف بعض، أما الحال المتداخلة فشرطها هو اختلاف العاملين والصاحبين؛ ففي جملة: (جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا) يمكن أَنْ تُعَدَّ (راكبًا)، و(ضاحكًا) من الحال المتعددة على أَنْ يكون عاملهما واحدًا، وهو (جاء)، وصاحبهما واحدًا، وهو (زيد)، ويمكن عَدُّهما من الحال المتداخلة، على أَنْ يكون عامل الحال الأولى (راكبًا) هو (جاء)، وصاحبها هو (زيد)، أما عامل الحال الثانية (ضاحكًا) فهو الحال السابقة (راكبًا)، وصاحبها هو الضمير المستتر في الحال السابقة، وقد اشترط النحاة أَنْ

تكون الحالان لصاحبين لا لصاحب واحد، مع أَنَّ صاحب الحال في المثال السابق، وهو الضمير المستتر في الحال الأولى (راكبًا) يعود على صاحب الحال الأولى، وهو (زيد)؛ من ثم فالأرجح أن يكون اختلاف العامل هو معيار التفريق بين الحال المتعددة، والحال المتداخلة. وقد منع نَفَرٌ من نحاة العربية ترادف الحالين؛ إذ العامل الواحد لا ينصب إلا حالًا واحدة، وقد أجاز ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة أَنْ يعمل عامل واحد في حالين، بشرط أَنْ يتداخلا، ويصح الجمع بينهما؛ أي: أَنْ تكون إحدى الحالين متضمنة للأخرى؛ نحو: (جاء زيدٌ راكبًا مسرعًا)، لدخول الإسراع في السير وتضمنه له، أما إذا كانت الحالان متناقضتين، فلا يجوز ذلك؛ نحو: (حضر زيُدٌ سريعًا بطيئًا)[١٥٥]. **وتنقسم الحال المتداخلة إلى خمسة أنماط تركيبية**، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

النمط الأول: التداخل البسيط

يُرَادُ بالتداخل البسيط للحال وقوع التداخل مرة واحدة، وقد اتخذ هذا النمط سبع صور تركيبية على النحو الآتي:

الصورة الأولى: حال مفردة + حال مفردة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ {الأعراف: من الآية ١٥٠}؛ فـ﴿أَسِفًا﴾ حال من الضمير المستتر في الحال الأولى ﴿غَضْبَانَ﴾، والغضب والأسف مترادفان؛ لذا لم تقدم الحال ﴿أَسِفًا﴾ معنى جديدًا، وإنما أكدت الحال الأولى ﴿غَضْبَانَ﴾؛ **وعليه يكون الغرض الدلالي من الحال المتداخلة هنا هو توكيد الحال الأولى، وذلك أدعى لاستقرار المعنى، وثبوته في ذهن المخاطب**، وقيل: الأسف أشد من الغضب، فالمراد به شدة الحزن والغضب معًا، فهو منزلة وراء الغضب، ويؤكد ذلك تمكن الغضب من موسى عليه السلام، فالمستفاد من الحال ﴿غَضْبَانَ﴾ هو أصل الغضب، أما الحال المتداخلة ﴿أَسِفًا﴾ فتدل على كمال الغضب، وقيل: الغضب حزن يصاحبه نزوعٍ حركي من الأعلى لما هو دونه، وقد تقدمت الحال الأولى ﴿غَضْبَانَ﴾ مُبْرِزَةً هياج مشاعر موسى عليه السلام؛ ففي الغضبان حركة إلى الخارج تتجسد في الغيظ، والقدرة البدنية التي تؤدي غالبًا إلى المواجهة، والانتقام، والسطوة، أما الأسف فهو الحزن مع عدم القدرة على الانتقام؛ ففي الأسف حركة إلى الداخل، ويدعو ذلك الفرق الدلالي إلى الاهتمام بالكشف

عن سر ترتيب الحال المتداخلة على النحو الذي جاءت عليه في النظم القرآني، **وقد أبرزت الحال المتداخلة فرقًا دقيقًا بين حالين لصاحب الحال: أحدهما: مادي حركي، وهو الغضب، والآخر: نفسي داخلي، وهو الأسف**، وهما معًا لم يجتمعا على كُلِّ واحدٍ من قوم موسى عليه السلام؛ لأنهما على التوزيع والتنويع، فَكُلُّ حالٍ منهما بالنسبة إلى بعض القوم دون غيره، وقيل: إنَّ غضب موسى عليه السلام من قومه كان لعبادتهم العجل، وأما الأسف فلحزنه على فتنتهم، وهو ما صَرَّحَ به الذكر الحكيم في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ {طه: ٨٥}[١٥٦]؛ **وعليه فإن العلاقة الدلالية بين الحالين المتداخلتين هي شبه الترادف/ إعادة الصياغة** التي خلقت مع كل حال شيئًا جديدًا في عالم النص يوازي ويحاكي العالم الواقعي/ الخارجي/ الفعلي[١٥٧]، ومهما يكن من أمر، **فقد أبرزت الحال المتداخلة اختلاف المنشأ/ الأصل التكويني للحال المركبة التي كان عليها صاحب الحال**؛ فَكُلُّ حال جاءت معبرة عن جهة، أو حالة خاصة على نحوٍ يجسد تنوع مشاعر موسى عليه السلام، وحالته النفسية والانفعالية، **ويؤكد هذا التعدد للدلالات الناتجة عن التداخل الوظيفي في الموضع الواحد أن التداخل الوظيفي ظاهرة لغوية ثرية الدلالة.**

الصورة الثانية: حال مفردة + حال جملة فعلية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ* خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ {البقرة: الآيتان ١٦١، ١٦٢}؛ فقوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حال من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وجملة ﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ﴾ في محل نصب حال من الضمير المستتر في ﴿خَالِدِينَ﴾[١٥٨].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ القصص: ١٨}؛ فـ﴿خَائِفًا﴾ حال من الضمير المستتر في﴿أَصْبَحَ﴾، و﴿يَتَرَقَّبُ﴾ حال متداخلة من الضمير المستتر في﴿خَائِفًا﴾، **وترتبط الحال المتداخلة هنا بما قبلها بعلاقة «السبب – النتيجة»، وهي إحدى العلاقات المنطقية التي ينشأ عنها ربط حكمي**، فالترقب نتيجة للخوف؛ **لذا تأخرت الحال المتداخلة مراعاة للترتيب الوجودي**، فقد جاءت الحال الأولى مؤسسة للحال المتداخلة، وقد اعتمدت الحال المتداخلة على الحال الأولى، فلا حدوث لها قبل الأولى؛

لذا لا يمكن تقديم حال على أخرى.

الصورة الثالثة: حال مفردة + حال جملة اسمية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ {الصف: ٤}؛ فقوله: ﴿صَفًّا﴾ حال من واو الجماعة في الفعل ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بمعنى: (صافين)، أو (مصفوفين)، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ حال من الضمير المستتر في الحال الأولى ﴿صَفًّا﴾؛ أي: (مشبهين في تراصهم ببنيان مرصوص ليس به خلل؛ كالفرجات، أو التعرجات، أو الفجوات)، **وتحمل الحال المتداخلة هنا قيمة دلالية تتحدد في ترغيب صاحب الحال، واستمالته، ودفعه إلى تنفيذ الحدث على نحوٍ معينٍ،** وصاحب الحال هنا هم المقاتلون في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ، وقد جاءت الحال المتداخلة لترغيبهم، واستمالتهم، وحثهم، وتحريضهم على الالتزام بشدة الإحكام والتماسك في أثناء القتال؛ **وبذلك يتحقق بالحال المتداخلة إنجاز عمل مقصود بالقول، أو تأثير بالقول، وقد يكون المراد من الحال المتداخلة إتمام المعنى، وإكماله؛** فالحال الأولى لا تؤدي المعنى المقصود بمفردها؛ فالصف قد يوجد به فجوات/ تعرجات؛ لذا لا بُدَّ من انضمام الحال المتداخلة ﴿كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾، وهنا لم يكتف الذكر الحكيم بذكر البنيان، بل قَيَّدَهُ بالوصف ﴿مَرْصُوصٌ﴾، فالمقاتلون في سبيل الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ كالبنيان المرصوص الذي لا تتخلله أي فجوات، وفي ذلك دلالة على شدة الإحكام، والانتظام، والتماسك، والانسجام، والانضباط، والالتزام، والاستعداد لتلقى الأوامر(١٥٩).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ {الحاقة: ٧}؛ فجملة ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ في محل نصب حال من الضمير المستكن في الحال السابقة ﴿صَرْعَى﴾، **وقد أوضح تداخل الحال المعنى؛** إذ جاءت الحال جملة اسمية دالة على التشبيه، فكان لها وظيفة نحوية هي الحالية، ووظيفة دلالية هي التشبيه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ {النحل: ١٢٣}؛ فقوله: ﴿حَنِيفًا﴾ حال من ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، والحنيف هو المائل إلى دين الحق المستقيم، وضده الملحد المائل إلى دين الباطل، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ حال من الضمير في قوله: ﴿حَنِيفًا﴾، **وهي حال متداخلة تحمل قيمة دلالية،**

هي تقرير المعنى، وتحصينه، والاحتياط له؛ فقد يُفْهَمُ أَنَّ ﴿حَنِيفًا﴾ حالًا منتقلة، فجاءت الحال المؤكدة ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ لإزالة هذا التوهم، وفي الحال المتداخلة رَدٌّ على كُفَّارِ العرب، فقد جاء سيدنا إبراهيم ـ عليه السلام ـ بشرائع مخصوصة؛ منها: حج البيت، والختان، وغيرها، وكانت العرب تفعل ذلك، وتقول: (نحن ندين بالحنيفية)؛ أي: (دين إبراهيم)، ثم كانت تشرك، فجاءت الحال المتداخلة ﴿وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ردًا عليهم، **وقد ارتبطت الحال المتداخلة بما قبلها بعلاقة دلالية هي «علاقة النقض/ الإبطال»**؛ إذ نسب المشركون أنفسهم إلى الحنيفية، فأبطل الحق ـ عزَّ وجلَّ ـ دعواهم، بتوضيح المراد من الحنيفية، وهي عدم الإشراك به سبحانه وتعالى، كما أَنَّ فيها تعريضًا بغيرهم ممن أشركوا بالله عَزَّ وَجَلَّ(١٦٠).

الصورة الرابعة: حال جملة اسمية + حال جملة فعلية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ {آل عمران: من الآية ٣٩}؛ فجملة ﴿وَهُوَ قَائِمٌ﴾ حال من (الهاء) في﴿نَادَتْهُ﴾، وجملة ﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ حال متداخلة من الضمير المستكن في ﴿قَائِمٌ﴾، وقد تكون حالًا من ضمير المفعول عند من أجاز مجيء حالين من ذي حال واحد، **وقد أوضحت الحال المتداخلة الغاية والمقصد من الحال الأولى.**

الصورة الخامسة: حال شبه جملة + حال مفردة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ {آل عمران: من الآية ٣}؛ فقوله: ﴿بِالْحَقِّ﴾ شبه جملة حال من فاعل ﴿نَزَّلَ﴾، وقوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾ حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور، وفائدة التقييد بالحال المتداخلة الحث على الإيمان بالكتاب المنزل(١٦١).

الصورة السادسة: حال شبه جملة + حال جملة فعلية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ {الأحزاب: من الآية ٢٥}؛ فقوله: ﴿بغيظهم﴾ حال شبه جملة؛ أي: (مغيظين)، و﴿لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ حال من الضمير في شبه الجملة، **وقد ارتبطت الحال المتداخلة بما قبلها بعلاقة دلالية هي «علاقة السببية»**؛ فهي بيان لسبب غيظ الذين كفروا.

الصورة السابعة: حال جملة فعلية + حال مفردة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا* قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾ {الكهف: ١}؛ فجملة ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ حال من ﴿الْكِتَابَ﴾، و﴿قَيِّمًا﴾ حال من (الهاء) في ﴿لَهُ﴾؛ فهي حال من اسم في جملة سابقة. ومن المقرر أَنَّ الشائع تقديم العنصر القصير على العنصر الطويل عندما تتعدد الوظيفة النحوية، والأمر هنا بخلاف ذلك؛ إذ تقدمت الحال الجملة الطويلة ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ على الحال المفردة القصيرة ﴿قَيِّمًا﴾، والجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما: أَنَّ قوله: ﴿قَيِّمًا﴾، وما لحقه أطول من قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾، فلو تقدم وما لحقه، لتأثرت جودة السبك، والآخر: هناك قرينة حفظت المعنى تتمثل في أَنَّ ﴿قَيِّمًا﴾ تحتاج إلى شرح المراد من القوامة، وقد تكفل بهذا ما لحقه من قوله تعالى: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾(١٦٢).

الصورة الثامنة: حال جملة فعلية + حال جملة اسمية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى* وَهُوَ يَخْشَى﴾ {عبس: الآيتان ٨، ٩}؛ فقوله: ﴿يَسْعَى﴾ جملة فعلية في محل نصب حال من فاعل ﴿جَاءَكَ﴾، وجملة ﴿وَهُوَ يَخْشَى﴾ حال متداخلة من فاعل الفعل ﴿يَسْعَى﴾، **وقد ارتبطت الحال المتداخلة بما قبلها دلاليًّا بعلاقة «الإضافة المختلفة»**(١٦٣)؛ إذ تقدم كُلُّ حال فعلًا/ نشاطًا متوازيًا يصدر عن شخصٍ واحدٍ، وقد تجردت الحال الأولى من (الواو)؛ لأن الغرض هو الإخبار بالمجيء الذي كان السعي جزءًا منه، فالمجيء فيه إسراع، وكلا الحدثين يتصل بالآخر؛ وبذلك تكون الحال الأولى مضافة إلى الجملة الأم، وجزءًا منها، وفرعًا لاصقًا بها، وَكُلُّ ذلك يؤكد أَنَّ العناية بمضمونها ليس له استقلال خاصٌّ، فهما معًا خبر واحد، **أما المجيء بـ(الواو) قبل الحال المتداخلة فيبرز العناية بها، وكأن المراد الإخبار بخبر مستقل يُضَافُ إلى ما قبله**، ويؤيد ذلك أَنَّ التغاير الذي تدل عليه واو العطف لا ينخلع عنها، ولو كانت واو حال(١٦٤).

النمط الثاني: التداخل المزدوج

يُرَادُ بالتداخل المزدوج للحال أَنْ يضم التركيب حالين متداخلتين متتاليين، وقد تفرعت عن هذا النمط خمس صور تركيبية، بيانها على النحو الآتي:

الصورة الأولى: حال مفردة + حال مفردة + حال جملة فعلية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آَمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ {الفتح: ٢٧}؛ فقوله: ﴿آَمِنِينَ﴾ حال مقارنة للدخول من ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾؛ أي: (في حال دخولكم)، وقوله: ﴿مُحَلِّقِينَ﴾: حال مقدرة؛ فالمخاطبون عند دخولهم لم يكونوا على هذا الوصف، وإنما هم مقدرون الحلق والتقصير، ومجيء ﴿مُحَلِّقِينَ﴾ حالًا من ﴿آَمِنِينَ﴾ يدل على دوام الحج، واكتماله إلى الحلق، وقوله ﴿لَا تَخَافُونَ﴾: حال من الضمير المستتر في ﴿مُحَلِّقِينَ﴾، وقد أثبتت الحال الأولى لهم الأمن حال الدخول، أما الحال المتداخلة ﴿لَا تَخَافُونَ﴾ ففيها دلالة على اكتمال نعمة الأمن؛ فلا خوف حال الإحرام، وبعد الخروج من الإحرام؛ أي: بعد الحلق والتقصير، فبعد الحلق يخرج الإنسان عن الإحرام، فلا يحرم عليه القتال، ولكن عند أهل مكة يحرم قتال من أحرم، ومن دخل الحرم، فنعمة كمال الأمن للمحرم، ولغير المحرم، وفي هذا بيان لكمال الأمن؛ إذ ينتفي عنهم الخوف حال استقرارهم في البلد لا يخافون من أحد(١٦٥)؛ **وعليه فإن الحال المتداخلة تدل على استمرار وقوع الوصف، ودفع توهم انقطاعه**، وقيل: إنَّ قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُونَ﴾ حال مؤكدة من فاعل الحال الأولى ﴿آَمِنِينَ﴾، والأرجح أَنَّ ﴿آَمِنِينَ﴾ حال للدخول، و﴿لَا تَخَافُونَ﴾ حال من ﴿مُقَصِّرِينَ﴾، فكلاهما يدل على الأمن، وتنفرد كل حال متداخلة بالإشارة إلى زمان مختلف؛ **وبذلك يسهم تداخل الحال في تعدد الدلالة الزمنية، وتنوعها داخل الجملة القرآنية، والغرض الإجمالي من الأحوال المتداخلة هنا هو الدلالة على بشارة إتمام الحج**؛ فالمخاطبون سيدخلون البيت الحرام آمنين، ثم تأتي الحال المتداخلة ﴿مُحَلِّقِينَ﴾ من الضمير المستتر في ﴿آَمِنِينَ﴾ بشارة بِأَنَّهم سيكملون فريضة الحج؛ إذ تعبر عن آخر أعمالها، **وقد ترتبت الحال المتداخلة على ما قبلها ترتب النتيجة على السبب**؛ فالأمن شرط من شروط إتمام الحج، **ومن الملاحظ أن الأحوال المتداخلة قد قدمت وصفًا دقيقًا**

لصاحب الحال جسديًّا ومعنويًّا، من خلال وصفين: أحدهما: نفسي داخلي يبرزه قوله: ﴿آمِنِينَ﴾، وقوله: ﴿لَا تَخَافُونَ﴾، والآخر: مادي خارجي يظهره قوله: ﴿مُحَلِّقِينَ﴾، ومهما يكن من أمرٍ، **فإن التكاثر الدلالي لتداخل الحال هنا هدفه النهائي هو الإكمال الدلالي للمعنى المراد.**

الصورة الثانية: حال مفردة + حال جملة اسمية + حال جملة اسمية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ {لقمان: ٧}؛ فقوله: ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ حال من فاعل ﴿وَلَّى﴾، وجملة ﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾ حال من الضمير المستتر في قوله: ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾، وجملة ﴿كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ﴾ حال من فاعل ﴿يَسْمَعْهَا﴾، وهي حال متداخلة من حال متداخلة، **والغرض الدلالي من الحال المتداخلة هو تقوية معنى التشبيه**؛ إذ لم يقتصر الذكر الحكيم على الحال الأولى ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾، بل جاء بالحالين المتداخلتين إكمالًا لأبعاد تلك الصورة، فهذا المستكبر عن سماع الآيات حاله حال من لم يسمعها مع تمكن آلة السمع، وهذا هو التشبيه الأول، وجاءت الحال المتداخلة لكي تشبه حاله بحال من لم يسمعها لوجود وقر في أذنيه، والوقر هو الثقل والصمم، وهو أخص من معنى ﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا﴾(١٦٦)، **وتترابط الأحوال المتداخلة هنا بعلاقة «الارتقاء الدلالي/ التنامي الدلالي»**؛ فَكُلُّ حال متداخلة تتولد من الحال التي قبلها في حركة صاعدة ارتقاءً بالدلالة على نحوٍ تراكمي وصولًا إلى البناء المركب الذي يضم صفات/ أوصاف جديدة لموصوف واحد، وهو صاحب الحال، فمع كل حال متداخلة تظهر صفة جديدة مكملة للسابقة، فكل زيادة في المبنى يقابلها في زيادة المعنى، **وهذه الحركة التراكمية التدريجية التصعيدية للمعنى هدفها الوصول إلى الاستقرار الدلالي المؤسس على اكتمال الأحوال المتداخلة التي أفضت إلى الاكتمال النهائي للوصف، أو نهاية الكمال في الوصف.**

الصورة الثالثة: حال مفردة + حال شبه جملة + حال مفرد

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى﴾ {طه: ٢٢}؛ فقوله: ﴿بَيْضَاءَ﴾ حال من فاعل ﴿تَخْرُجْ﴾، وقوله: ﴿مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ حال من الضمير في ﴿بَيْضَاءَ﴾؛ لما فيها من معنى الفعل؛ أي: (ابيضت)؛ فهي حال

متداخلة، وقوله: ﴿آيَةً أُخْرَى﴾ حال من الضمير في الجار والمجرور، فهي حال متداخلة من حال متداخلة، **وقد ارتبطت الحال المتداخلة بما قبلها دلاليًّا بعلاقة «الاحتراس»**؛ إذ قد يُرَادُ بالبياض توهمًا البرص، أو البهاق، فجاءت الحال ﴿مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ نَفْيًا لذلك؛ فهي ترفع توهم غير المراد(١٦٧).

الصورة الرابعة: حال جملة فعلية + حال مفردة + حال مفردة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ {الإسراء: ١٨}؛ فجملة ﴿يَصْلَاهَا﴾ حال من ﴿جَهَنَّمَ﴾، أو من الهاء في ﴿لَهُ﴾ إشارة إلى المضرة العظيمة، و﴿مَذْمُومًا﴾ حال متداخلة من الفاعل في ﴿يَصْلَاهَا﴾ إشارة إلى الذل والإهانة، و﴿مَدْحُورًا﴾ حال من الضمير المستكن في ﴿مَذْمُومًا﴾ إشارة إلى الطرد والإبعاد من رحمة الله تعالى، **وهكذا تتنوع الأوصاف عن طريق تداخل الحال استغراقًا في وصف صاحب الحال**(١٦٨).

الصورة الخامسة: حال جملة فعلية + حال جملة اسمية + حال مفردة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ* لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ {الأنبياء: ٢، ٣}؛ فـ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾ حال من مفعول ﴿يأتيهم﴾، وقوله: ﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ حال من فاعل ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾؛ أي: (استمعوه لاعبين)، وقوله: ﴿لَاهِيَةً﴾ حال من فاعل ﴿يَلْعَبُونَ﴾، فتكون الحالان متداخلتين(١٦٩)، **وقد أبرز تداخل الحال معرفة دقيقة بصاحب الحال.**

الصورة السادسة: حال جملة فعلية + حال مفردة + حال جملة فعلية

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ* يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ* لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ {الدخان: ٥٦، ٥٧}؛ فجملة ﴿يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ﴾ حال من مفعول ﴿زَوَّجْنَاهُمْ﴾، وقوله: ﴿آمِنِينَ﴾ حال من فاعل ﴿يَدْعُونَ﴾ فيكون حالًا متداخلة، وجملة ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ حال متداخلة من الضمير في ﴿آمنين﴾(١٧٠).

النمط الثالث: التداخل المتعدد

يُرَادُ بتداخل الحال المتعدد أَنْ يضم التركيب أكثر من حالين متداخلتين، وما ورد من هذا النمط جاء على صورتين تركيبيتين، يمكن توضيحهما على النحو الآتي:

الصورة الأولى: حال مفردة + حال جملة فعلية + حال جملة فعلية + حال مفردة + حال شبه جملة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا* مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ {النساء: ١٤٢، ١٤٣}؛ فقوله: ﴿كُسَالَى﴾ حال من واو الجماعة في الفعل ﴿قاموا﴾، وقوله: ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾ حال من الضمير المستتر في الحال ﴿كسالى﴾، فهي حال متداخلة، ويجوز أَنْ تكون حالاً ثانية من واو الجماعة في الفعل ﴿قاموا﴾، وقوله: ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ حال من فاعل ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾، فهي حال متداخلة من حال متداخلة، ويضعفها أَنَّ المضارع المنفي بـ(لا) إذا وقع حالًا، لا يقترن بالواو؛ كالمضارع المثبت، والأرجح جعلها عاطفة على جملة ﴿يُرَاءُونَ النَّاسَ﴾، وقوله: ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ حال من فاعل ﴿وَلَا يَذْكُرُونَ﴾، فهي حال من اسم هو طرف في جملة حال، وقيل: هو حال من فاعل ﴿يُرَاءُونَ﴾، وهنا تداخلت الحال ثلاث مرات، وقوله: ﴿لَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ حال من الضمير المستتر في ﴿مُذَبْذَبِينَ﴾؛ وعليه فقد تداخلت الحال أربع مرات(١٧١).

وقد أسهم تعدد الأحوال المتداخلة ومعاقبتها للحال المفردة في تناسل الجملة التي أحكمت «علاقة الوصفية» ترابط مكوناتها؛ فالأحوال هنا صفات بالمعنى العام للصفة، وهي تلتقي مع الخبر والنعت في أداء هذه الوظيفة بالمعنى العام مع اختلاف هذه الوظائف النحوية في القوة الإخبارية/ الدور الدلالي/ المقصود الدلالي؛ فالحال محكومة بالتحول، والانقضاء، بارتباطها بموصوف ينخرط في عمل ما، وتنقطع بانقطاعه عن ذلك العمل، فالحال فيها دلالة الجزئية الزمنية، فهي تلازم صاحبها لزومًا عارضًا في أثناء تلبسه بالحدث، أما النعت فيدل على ثبوت الوصف لموصوفه، وإِنْ لم يكن هناك حدث قائم بينهما، فالنعت يحمل دلالة الكلية الزمنية، ومن جهة أخرى، فالحال زيادة في خبر

سابق؛ أي: إنها تأتي في ذيل خبر آخر، وهو ما يقربها من الخبر الذي هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة بدونه(١٧٢)، وعند سِيبَوَيْهِ ينقسم الخبر إلى قسمين(١٧٣): أحدهما: خبر هو جزء من الجملة، وهو الخبر المرفوع بمعناه الاصطلاحي، والآخر: خبر ليس بجزء من الجملة، وهو الخبر المنصوب، والمراد به الحال، ومهما يكن من أمر، **فقد أوضحت «علاقة الوصفية» التي حملتها الأحوال المتداخلة هيئة المنافقين، وعرضتها أمام المتلقي في صورة واقعية مرئية مشاهدة**، فالمنافقون يتحملون كل الصفات التي تحملها الأحوال المتداخلة، فالحال وصاحبها كالمبتدأ والخبر يتسقان دلاليًّا؛ إذ ينبئُ كُلُّ واحدٍ منهما عن مدلول الآخر، **وبسبب تعدد الأحوال المتداخلة اتسعت المساحة المحبوكة دلاليًّا بـ«علاقة الوصفية» التي رسمت المعنى رسمًا تجسيديًّا تصويريًّا، كما أبرزت «قصدية المحور والتفريعات المتتالية»** من خلال تحديد البؤرة القصدية(١٧٤)؛ فهنا فكرة كلية عامة، وهي قيام المنافقين إلى الصلاة، وهذه هي المظلة الكبرى التي احتضنت مجموعة من الأفكار الجزئية التي انتظمت تحتها، وتفرعت، وتناسلت منها مُكَوِّنَةً إطارًا دلاليًّا مُوحَّدًا عمل على تماسك الجملة النصية.

الصورة الثانية: حال شبه جملة + حال مفردة + حال مفردة + حال شبه جملة + حال مفردة + حال جملة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ* ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آَمِنِينَ* وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ* لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ {الحجر: الآيات ٤٥ – ٤٨}، وهنا تداخلت خمس أحوال(١٧٥)؛ فقوله: ﴿بِسَلَامٍ﴾ حال من واو الجماعة في الفعل ﴿ادْخُلُوهَا﴾ من السلامة؛ أي: (سالمين)، ويجوز أَنْ تكون من التسليم؛ أي: (تسلم عليكم الملائكة)، وهي حال مقارنة لحصول كل واحد منها حال الدخول، ويجوز أن تكون حالًا مقدرة إِنْ كان التسليم بعد الدخول، وقوله: ﴿آَمِنِينَ﴾ حال من المستكن في الجار ﴿بِسَلَامٍ﴾، فهي حال متداخلة، والمراد: (آمنين من الخروج منها، ومن المرض والآفات)، وقيل: حال ثانية، وقوله: ﴿إِخْوَانًا﴾ حال من الضمير في الحال السابقة ﴿آَمِنِينَ﴾، فهي حال متداخلة من حال متداخلة، والمراد: (ذوو تواصل وتوادد)، وقد دَلَّ على ذلك مقابلة كُلِّ واحد منهم للآخر، والمراد بالأخوة هنا الأخوة

الإيمانية، وهي حال مقدرة؛ لأَنَّ النزع في الجنة، والأرجح أَنْ تكون حالًا متداخلة عملًا بمبدأ القرب، وقوله: ﴿على سُرُرٍ﴾ حال من المستكن في الحال السابقة ﴿إِخْوَانًا﴾؛ لأنَّها بمعنى: (متصافين)؛ وبذلك تداخلت الحال ثلاث مرات، وفيها تأكيد على الرفعة، والعزة، والكرامة، وقد دَلَّ على ذلك القعود على السرير، وقوله: ﴿مُتَقَابِلِينَ﴾ حال من المستكن في الحال السابقة ﴿على سُرُرٍ﴾؛ وبذلك تداخلت الحال أربع مرات، والمراد: (ينظر بعضهم إلى وجه بعض حال كونهم على سرر، وهم متقابلون)، ويجوز أن تكون حالًا ثانية من المستتر في ﴿إِخْوَانًا﴾، وقوله: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ﴾ حال من المستكن في الحال السابقة ﴿مُتَقَابِلِينَ﴾، وقيل: هي حال بعد حال؛ وبذلك تداخلت خمس أحوال، وهذا أقصى ما في القرآن الكريم من تداخل الأحوال، والمقام هنا مقام الحديث عن إكرام المؤمنين في الجنة، وقد قَدَّمَتْ كُلُّ حال دلالة جزئية تندرج ضمن الدلالة النصية الكلية؛ **فَكُلُّ حال، وما ينتج عنها من دلالة تسهم في تشكيل المجموع الدلالي، وقد ترتب على تداخل الحال هنا تعقد تركيبي، لتوقف الوظيفة النحوية المتداخلة على سابقتها، وترتب على هذا التداخل الوظيفي تداخل دلالي،** فكما أَنَّ كُلَّ حال متولدة من السابقة، كذلك كُلُّ دلالة تتولد من الدلالة التي تسبقها، وترتبط بها، **وقد شكَّلت الأحوال المتداخلة هنا معمارية الجملة النصية؛ فهي محورها، ومرتكزها، ومفتاح الولوج إلى عالمها النصي،** وقد اشتمل السياق النصي على حال مركزية/ أساسية، هي قوله تعالى: ﴿بِسَلَامٍ﴾، ثم تتابعت بعدها مجموعة من الأحوال المتداخلة، يمكن النظر إليها على أنها نتائج فرعية للحال المركزية.

النمط الرابع: حال متداخلة + حال المتعددة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ *خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ {المعارج: ٤٣، ٤٤}؛ فقوله: ﴿سراعًا﴾ حال، وقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ حال ثانية، أو حال متداخلة من الضمير المستكن في الحال السابقة، وقوله: ﴿خَاشِعَةً﴾ حال من فاعل ﴿يُوفِضُونَ﴾، وهي حال متداخلة من اسم هو جزء في جملة حال، ويجوز أَنْ تكون من قبيل الحال المتعددة، ولكن التداخل أرجح احتكامًا إلى مبدأ قرب المسافة بين الحال ﴿خاشعة﴾، وصاحبها واو الجماعة في الفعل ﴿يوفضون﴾، وقوله: ﴿تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾ حال

ثانية من فاعل ﴿يُوفِضُونَ﴾، وهي بذلك من الحال المتعددة(١٧٦)، وهكذا تعددت الحال بعد تداخلها.

النمط الخامس: حال متعددة + حال متداخلة

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ * خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ * مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ {القمر: الآيات ٦ – ٨}؛ فقوله: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ حال من الفاعل في قوله: ﴿يَخْرُجُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ حال ثانية من الفاعل في قوله: ﴿يخرجون﴾، وقوله: ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾، يُحْتَمل أَنْ يكون حالًا من الضمير في قوله: ﴿مُنْتَشِرٌ﴾ عند قوم، وهو بعيد؛ لأَنَّ الضمير في ﴿مُنْتَشِرٌ﴾ للجراد، والأَوْلى أَنْ يُجْعَل حالًا ثالثة من فاعل ﴿يخرجون﴾، وقوله: ﴿يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ حال من الضمير في ﴿مهطعين﴾، والرابط محذوف؛ أي: (منهم)، فهي حال متداخلة، وهكذا جاء تداخل الحال بعد تعددها(١٧٧). وقد أبرزت الحال المتعددة والمتداخلة هنا حال الكافرين المخرجين إلى الحساب من قبورهم، من خلال إضافة صور جزئية مع كُلِّ حال متداخلة جديدة، مع ملاحظة أَنَّ هذه الأحوال تحدث لهم، وتتلبس بهم مرة واحدة، **وقد تعاونت هذه الصور الجزئية المستفادة من تعدد الأحوال المتداخلة في بناء الصورة الكلية المعقدة التي جعلت المتلقي معايشًا لها**، فالكافرون يخرجون، وعليهم آثار الذل والهوان، وهذا مستفاد من الحال الأولى ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ﴾، أما الحال الثانية ﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ فتشبه خروجهم بالجراد المنتشر دلالةً على التموج، والكثرة، والاكتظاظ، والتداخل، واستتار بعضهم فوق بعض، وهذه الجموع مسرعة مادة أعناقها إلى الداعي، وهذا المعنى مستفاد من الحال الثالثة ﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾، والمهطع هو الماشي سريعًا مادًا عنقه ذعرًا وخوفًا، وفي أثناء ذلك ﴿يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾، **وقد جاءت هذه الحال الأخيرة تعليلًا لما قبلها من الأحوال**، وليس من الدقيق تجزئة الأحوال المتداخلة، وتحليل كل حال منفصلة مستقلة عن بقية الأحوال؛ إذ أحكم التداخل الوظيفي ترابطها، **كما أدى إلى إطالة بناء الجملة، وتوسعتها، وَمَدِّها بحركة تُنَمِّي الحدث النصي، وهذه وظيفة تركيبية صاحبتها وظيفة دلالية، هي تشابك الصورة، وتعقدها**، ويؤكد ذلك أَنَّ طول الجملة،

وتداخلها قد يصاحبه نزوع إلى التصوير، إضافة إلى تعقد الصورة بناءً على التعقد التركيبي للجملة(١٧٨).

ومهما يكن من أمر، فمصطلح الحال المتداخلة كان له حضوره الواضح تنظيريًّا/ تقعيديًّا، وإجرائيًّا/ تطبيقيًّا؛ فقد شاع، وتواتر استخدامه في كتب النحو، والتفسير، وإعراب القرآن الكريم، وهذا أمر تنفرد به الحال المتداخلة مقارنة بغيرها من الوظائف المتداخلة المقيدة للفعل، **وقد كَثُرَ الحديث عن الحال المتداخلة في كتب التفسير، لكثرة حضورها في النص القرآني الكريم**، مع أَنَّ المفسرين لم يشيروا إلى أنماط الحال المتداخلة، والصور التركيبية لِكُلِّ نمط كما ورد في هذه الدراسة؛ إذ لم يكونوا مدفوعين إلى استقصاء الحال المتداخلة، وتتبعها في النص القرآني، **وما توصلت إليه الدراسة هنا يخالف ما صَرَّحَت به دراسة «تداخل الحال بين الرفض والقبول: دراسة وتحليل» من أن "تداخل الحال قلما أشير إليه في كتب النحو، والتفسير"**(١٧٩)؛ فقد ضبط نحاة العربية مصطلح الحال المتداخلة ضبطًا اصطلاحيًّا صارمًا، وأولوه عنايةً خاصَّةً، وفرقوا بينه، وبين الحال المترادفة، وهو ما حقق له القيام بنفسه، ولولا ذلك، لذاب في الحال المترادفة.

ومن الإنصاف المعرفي القول بِأَنَّ كُلَّ ما في هذه الدراسة إنما هو من عطاء نحاة العربية، وقبس من مشكاتهم، ورشح من مصفاتهم، فتحليلهم للحال المتداخلة هو ما أثار في الخاطر التفكير في تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل؛ لذا كان هذا الخاطر من عطائهم، وإِنْ كان غير مصرحٍ به، أو غير مرادٍ، **وهذا من أغمض المسكوت عنه، وأمتعه في الدرس النحوي؛ فليس من المجدي الاقتصار على تحصيل المعرفة، بل الواجب إنطاق المعرفة بما لم تنطق به**، وهنا يتماثل بناء المعرفة، وإعادة إنتاجها، وهذا هو السبيل إلى إحياء النحو، وتجديده، ولا ينازع في ذلك من يروم الصواب، ومما لا يعزب عن أحدٍ أَنَّهُ ليس من العدل العلمي، ولا الإنصاف المعرفي مطالبة النحاة القدامى بفعل أكثر مما فعلوا، فقد كتبوا ما كتبوا، وتركوا ما تركوا، ولو أرادوا المتروك، وطلبوه، لوجدوه، وهُدُوا إليه، ودُلُّوا عليه، ورفعت الحجب بينهم وبينه، وعلى اللاحق أن يُتِمَّ ما بدأه السابق، فقد استأنف السابق السير إلى حيث تيسر له أن يصل، وفي ذلك دعوة للبحث عن النفيس الذي يجب استخراجه، والدفين الذي يجب الحفر عنه، والخبيئ الذي يجب كشفه، والرمز

الذي يجب بيانه، والمطوي الذي يجب نشره، والخفي الذي يجب إظهاره درءًا لحالة الجمود المعرفي(١٨٠).

وتأسيسًا على ما سبق، **فَإِنَّ ما ذهبت إليه دراسة «تداخل الحال بين الرفض والقبول: دراسة وتحليل» من القول بأن "تداخل الحال مفهوم غير ظاهر الملامح"(١٨١) أمر مرفوض**؛ فقد كان لمصطلح الحال المتداخلة تأسيس نحوي نظري سمح بإجراء التداخل الوظيفي في وظائف نحوية أخرى متى توفرت شروطه؛ وبذلك أصبح مصطلح التداخل الوظيفي قابلًا للتعميم، **فلولا الوعي بمصطلح الحال المتداخلة، لما استقام إدراك غيره من الوظائف النحوية المتداخلة**، وعلى غرار الحال المتداخلة وَسَّعَتِ الدراسة مصطلح التداخل الوظيفي ليستوعب الوظائف النحوية المقيدة للفعل، وما زال الباب مفتوحًا لإجراء التداخل الوظيفي في أبواب نحوية أخرى.

٨- التمييز المتداخل

لقد فَرَّقَ نحاة العربية بين الحال، والتمييز من أوجه متعددة؛ منها أَنَّ الحال تتعدد، أما التمييز فلا يتعدد، فإذا قلت: (قرأت ثلاث عشرة صفحةً مقالةً)، كانت (مقالة) بدلًا من (صفحة) من قبيل بدل الغلط، أو النسيان(١٨٢)، ومنها أَنَّ الحال تتداخل، والتمييز كذلك قد يتداخل، فيأتي التمييز تمييزًا للتمييز الذي قبله، وقد ذكر ياسين العُليمي (ت ١٠٦١هـ) أَنَّ هذا قد وقع في توقيع بعض الكتبة: (عند فلان عشرون قنطارًا عسلًا قصبًا)، وذهب إلى أَنَّ كُلَّ واحد تمييز لما قبله، ويقتضي ذلك أَنَّ التمييز يُمَيَّزُ، كما ذكر أَنَّ أحد فضلاء المغاربة، وهو يحيى بن عبد الرحمن الصقلي البجائي قد صنف في هذه المسألة رسالة سببها الخلاف بين أهل الأدب من أهل مصر، وأهل حلب في المثال السابق(١٨٣)، **وَتُعَدُّ إشارة ياسين العُليمي إلى تداخل التميز من الفوائد التي يعز الوقوف عليها، وهذه إحدى جوانب أهمية «الحواشي النحوية»**، وهي نمط من أنماط التأليف النحوي تتعلق ببعض عبارات الشرح، وتكتب على طرفه، ثم سمي المكتوب حاشية من تسمية الشيء باسم محله(١٨٤)، وقد حفظت الحواشي النحوية كثيرًا من الآراء التي لم يكتب لها أَنْ تصل إلينا عبر كتب أصحابها، وهنا أمر يطول عنده المكث من الدهشة، والحيرة، والتعجب، وهو أَنَّ ياسين العُليمي لم يُطْلِق على هذه الظاهرة مصطلح التميز المتداخل.

وقد أورد أبو حَيَّان مثالًا نحويًّا مصنوعًا يمكن أن يندرج ضمن التمييز المتداخل، وهو (عندي رطلٌ سَمْنًا عَسَلًا)، ولكنه لم يشر إلى تداخل التمييز في هذا المثال، واقتصر حديثه حول جواز العطف أو عدم جوازه بين الجنسين الذين يتكون منهما المقدار، وكانت الآراء ثلاثة؛ أولها: عدم الجواز، ونسبه للفراء، وثانيها: الجواز، وثالثها: جواز الرأيين معًا، ونسبه إلى بعض أصحابه(١٨٥).

وللتمييز المتداخل نمط تركيبي واحد، هو مجيء التمييز تمييزًا للتمييز الذي قبله؛ نحو: (اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ طنًّا قَمْحًا)؛ فكلمة (عِشْرِينَ) كلمة مبهمة تحتاج إلى ما يوضحها، ويحددها، ويضيق دلالتها؛ لذا جاء التمييز (طنًّا)، على أَنَّ كلمة (طنًّا) تحتاج إلى تمييز آخر يزيل إبهامها؛ لذا جاءت كلمة (قَمْحًا)، **ويؤدي التمييز المتداخل هنا وظيفة دلالية هي «التفصيل الضيق المدى»، لوقوعه داخل الجملة الواحدة، وتكمن أهميته في أَنَّ حذفه سيشكل خللًا بنائيًّا؛** فكلمة (طنًّا) وردت مجملة، وهي بذلك تستنفر المتلقي، وتجعله متأهبًا ومتهيأً إلى ما يأتي بعدها حتى يتمم المعنى الكلي، ونظرًا لشدة الترابط بين المميز والتمييز، كان الحكم على المركب (عِشْرِينَ طنًّا قَمْحًا) بأنه كلمة نصية من قبيل التركيب الإفرادي، وهي متعلقة بمجموع ركني الجملة الفعلية (اشْتَرَيْتُ)؛ وبذلك تختلف الكلمة النصية عن الكلمة المعجمية، أو البسيطة(١٨٦). ولم يقع التمييز المتداخل في القرآن الكريم، ولا يدعو ذلك إلى الغرابة، فالقرآن الكريم كتاب هداية لا كتاب لغة، وهو شاهد على النحو، وليس شاهدًا له.

٩- الجار والمجرور المتداخل

صنَّف الأَخْفَش الصَّنعَانِي (ت ١١٤٢هـ) كتاب «العِقْد الوَسِيم»، وقد جمع فيه أحكام شبه الجملة، وينتمي هذا الكتاب معرفيًّا إلى ما يُعْرَفُ بـ«الرسائل النحوية»، والرسالة كتاب يتناول مبحثًا نحويًّا، يجمع أحكامه، ويبوبها في مباحث متعددة، وفي هذا الكتاب رصد الأَخْفَش الصَّنعَانِي ثلاث صور لشبه الجملة(١٨٧): أولهما: أَنْ يتغايرا حقيقة؛ نحو: (يوم الخميس، ويوم الجمعة)، وثانيهما: أَنْ يتغايرا اعتبارًا؛ نحو: (صَلَّيْتُ خَلْفَكَ أَمَامَ زَيْدٍ)، وثالثهما: أَنْ يتداخلا، ولتداخل شبه الجملة نوعان: **أحدهما: البدء بالأعم، ثم الأخص مُنْتَهِيًا بأخصها بتكرير (في)**، ومثاله في المكان: (صَلَّيْتُ في مَسْجِدِ الجامع، في الجانب

الشَّرْقي، في نِصْفِهِ العَدَني، في الزَّوايَة اليُمْنَى)، ومثاله في الزمان: (صليت في العام الأوَّلِ، في الشهرِ الثاني، في الأُسْبُوع الثالث، في اليوم الرَّابع، في الساعة الخامسة)، **والآخر: البدء بالأخص، ثم الأعم، بتكرير (من)، أو (في)، فيما عدا الأول منها؛ فاللازم فيه ذكر (في) لا غير**، ومثاله في المكان: (صليت في الزاوية اليُمْنَي، من النصف العَدَني، من الجانب الشَّرقي، من المسجد)، ومثاله في الزمان: (صليت في الساعة الخامسة، من اليوم الرابع، من الأسبوع الثالث، من الشهر الثاني، من العام الأول).

وقد كتب الكوكباني (ت ١٢٠٧ هـ) شرحًا على «العِقْد الوَسِيم» هو «إحكام العِقْد الوَسِيم»، **ويدخل هذا الشرح ضمن «التأليف التابع/ التأليف التفسيري»** الذي يتميز بمصاحبته لنص أصلي محوري شرحًا، أو تحشية[١٨٨]، وقد كان دافع الكوكباني هو توضيح خفيات شرح الأَخْفَش الصَّنعَانِي، وتكميل ما قصر من عباراته، **لتقريب المعرفة النحوية إلى الأجيال حرصًا على استمرارها، وتواصلها**، وفي ذلك إعمال للعقل لكي يتلاءم جوهر المعرفة مع الزمن الجديد إنتاجًا لمعرفة جديدة، وعلى الرغم من التقاء الشرح، والمتن في الأصول، والثوابت فإن الشارح يضع ميسمه الخاص به في الشرح، وينفث فيه من روحه، وبصيرته، وتجلياته، ونفحاته؛ وبذلك تتكاثر المعرفة، وتعظم، وتتنوع، ومن المؤكد أن معالجة نقل المعرفة من جيل إلى جيل، وتقريبها من روح العصر وأهل الزمان هو وعي جديد بالمعرفة القديمة، وواجب، وجهاد، لا يقل عن جهاد الذين أسسوا، واستنبطوا، واستخرجوا، ثم هو نفسه تطوير، وتجديد، وتحديث للفكر النحوي[١٨٩]، وعطفًا على ما سبق، فلا يجب إهمال كتابة النحو العربي في كُلِّ زمانٍ بلغة أهله؛ فكتب التراث النحوي نفسها كُتِبَتْ على شريطة زمانها، والذي يمكن الخروج به من هذا بجلاء ووضوح أَنَّ الشروح النحوية لم تَكُنْ ترفًا علميًّا زائدًا؛ إذ كانت تسعى إلى استخراج المسكوت عنه من المجمل والغامض في النصوص الأصلية بإدامة القرع على أبوابها، ومن هذا ما قَدَّمَهُ الكوكباني في شرحه من شرط للجار والمجرور المتداخل، ومؤداه أَنْ يكون أحد الطرفين داخلًا في الآخر، وهذا يستوجب أَنْ يكون أحدهما أخص من الآخر[١٩٠]، **وقد رصدت الدراسة نمطين تركيبيين للجار والمجرور المتداخل**، وفيما يأتي توضيحهما.

النمط الأول: تعلق الجار والمجرور بالمجرور السابق

تفرعت عن هذا النمط صورتان تركيبيتان، يمكن بيانهما على النحو الآتي:

الصورة الأولى: حرف جر + اسم مجرور مشتق + جار ومجرور متعلق بالاسم المجرور السابق

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ* نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ {الشعراء: الآيات من ١٩٢: ١٩٥}؛ فقوله: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾ متعلق بقوله: ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ الذي هو اسم مجرور؛ لأَنَّهُ اسم مفعول مشتق؛ أي: (من الذين أنذروا بهذا اللسان العربي، وهم هود، وصالح، وشعيب، وإسماعيل، ومحمد عليهم الصلاة والسلام)، وهذا من باب تداخل الجار والمجرور، وقيل: متعلق بالفعل ﴿نَزَلَ﴾؛ أي: (نزله باللسان العربي لتنذر به، وَأَنَّه أنزله بالعربية؛ لأَنَّها لسانه ولسان قومه، ولو أنزله بغيره، لتعذر الإنذار لاستحالة فهمه)، كما أَنَّ التعلق بالفعل ﴿نَزَلَ﴾ يفيد أَنَّه أنزله عَرَبِيًّا ردًّا على زعم الباطنية من أَنَّهُ نزل غير موصوف بلغة، ولا لسان، ثم كان البلاغ بلسان العرب المبين(١٩١).

الصورة الثانية: حرف جر + مصدر مؤول بمشتق + جار ومجرور متعلق بالاسم المجرور السابق

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ {آل عمران: ١٨٨}؛ فقوله: ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ عند العُكْبَرِي صفة لقوله: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، ولا يتعلق بها؛ لأَنَّها مكان، والمكان لا يعمل، ومن المُشْكِلِ عند السَّمِين الحَلبِي جعل ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ صفة؛ لَأَنَّ المفازة لا تتصف بأنها من العذاب، إلا أَنْ يقدر ذلك المحذوف الذي يتعلق به الجار شيئًا خاصًّا تصحيحًا للمعنى، والتقدير: (بمفازة منجية من العذاب)، وفيه الإشكال المعروف، وهو أَنَّهُ لا يُقَدَّرُ المحذوف في مثله إلا كونًا مطلقًا، وقد ذهب العُكْبَرِي إلى أَنَّ ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ متعلق ﴿بِمَفَازَةٍ﴾ على جعلها مصدرًا مرادًا به اسم الفاعل، والتقدير: (فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ فائزين)؛ فالمصدر في موضع اسم الفاعل، وفي هذا إشكال عند السَّمِين الحَلبِي، فَإِنْ كان المراد تفسير المعنى، فذاك، وَإِنْ كان المراد تصحيح التعلُّق، فلا حاجة إليه؛ إذ المصدر مستقلٌ بذلك لفظًا ومعنى(١٩٢)، وعلى الوجه الثاني يكون ذلك من الجار والمجرور المتداخل؛ لَأَنَّ

الجار والمجرور ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ متعلق باسم مجرور بحرف جر، هو ﴿مَفَازَةٍ﴾. وينبغي التنبه إلى أن **«الاستشكال النحوي» ليس قدحًا في أي جهد نحوي سابق، بل هو خير دليل على الاجتهاد النحوي؛ إذ يبرز انبثاق المعرفة النحوية الجديدة من المعرفة النحوية القديمة نفيًا للجمود والسكون**؛ إذ يستشكل اللاحق على السابق ما يُحْسَبُ له، وَيُذْكَرُ به، وهو من المسكوت عنه في الدرس النحوي.

وهنا لا بُدَّ من وقفة تتعلق ببيان **حدود التكرار والإبداع في كتب «الحاويات» التي تعتمد كثيرًا على التوظيف الأفقي للنصوص السابقة في صورة عمل اختزاني**، وقد أفضت عدة بواعث إلى تخلقها: أولها: حفظ النص، لندرة الكتاب، أو فقدانه، وثانيها: شهرة النصوص في الوسط العلمي، واعتقاد المؤلف بِأَنَّ القارئ يمتلك المقدرة على إعادة النص، وإرجاعه إلى مصدره، وثالثها: فقدان خصوصية النص، ونسبية علاقته بالمؤلف، ورابعها: تقدير قيمة النصوص القديمة(١٩٣). وتأسيسًا على ما سبق، فَإِنَّ كتاب السَّمِين الحَلَبِي «الدر المصون» لم يخل من توضيح، أو شرح، أو تأريخ لمسائل العلم، أو إضافة، أو مقارنة، أو نقد، أو مراجعة للآراء، أو إدماج، أو حذف، أو تعقب، أو إنصاف لغيره؛ كما فعل مع الزَّمَخْشَري الذي أنصفه كثيرًا من أبي حَيَّان، ولقد جمع السَّمِين الحَلَبِي آراء من سبقوه، وقَدَّمَ لها تحليلًا، ومناقشةً، وَبَيَّنَ ما لها، وما عليها، وقد كان شغوفًا بإعمال العقل، وقد كشف صنيعه ذلك عن تغلغله في جمع المعرفة، وصبره عليها، وانقطاعه لها؛ فقد كان صانعًا في عالم المعرفة، وليس أسيرًا فيه، أما ابن عادل الدمشقي (ت ٨٨٠ هـ) صاحب كتاب «اللباب في علوم الكتاب» فلم تجد له الدراسة في معالجتها لتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل موقفًا نقديًّا مستجيدًا، أو مستقبحًا؛ **ومن هنا يجب التأني عند إصدار حكم تقييمي على كتب الحاويات.**

النمط الثاني: تعلق حرف الجر الثاني بالعامل متحدًا مع حرف الجر الأول

من المقرر نحويًّا جواز تعلق حرفي جر مختلفين لفظًا ومعنى بعامل واحد؛ نحو: (مررت بزيد على الطريق)، ويمتنع تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد؛ إذ لا يصح (مررت بزيد بعمرو)، ولكن هذا الممنوع يزول إذا اختلاف مدلول الحرفين، ويكون ذلك في عدة مواضع(١٩٤): أولها: إذا اختلفا معنى لا لفظًا؛ نحو: (ضربت زيدًا بالعصا

بسبب عصيانه)؛ فالأول للأداة، والثاني للتعليل، ونحو: (جئتك في يوم الجمعة في أمر زيد)؛ فالأول للظرفية، والثاني للسببية، ونحو: (مررت بزيد بالبرية)؛ فالأول للإلصاق، والثاني للظرفية، وثانيها: الإبدال؛ نحو: (مررت بأخيك بزيد)؛ فَإِنَّ (زيد) بدل كل، ونحو: (نظرت إلى الفلك إلى قمره)؛ فـ(قمره) بدل اشتمال، وثالثها: العطف؛ نحو: (مررت بزيد وبعمرو)، ورابعها: التداخل، والمراد به أَنْ يتعلق حرف الجر الثاني بالعامل، وحرف الجر الأول مَعًا؛ وبذلك لا يتعلق حرف الجر الثاني بالعامل إلا في حال تقييده بحرف جر آخر.

ومن تداخل الجار والمجرور قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ {البقرة: من الآية ٢٥}؛ فـ﴿مِنْ﴾ الأولى والثانية كلتاهما لابتداء الغاية، لكن ﴿مِنْ﴾ الأولى مقيدة للرزق المطلق، والثانية مقيدة للرزق المقيد بالقيد الأول، فالجار والمجرور الثاني متداخل؛ نحو: (أكلت من بستانك من العنب)؛ فالأكل المبتدأ من البستان ابتُدِئ من العنب، وسبب القول بالتداخل عدم تعلق حرفي الجر المتحدين لفظًا ومعنى بعامل واحد، والثاني ليس معطوفًا على الأول، وقيل: إِنَّ المجرور الثاني بدل اشتمال من الأول؛ فالفعل لا يقتضي حرفي جر بمعنى واحد إلا بالعطف، أو البدل، و﴿مِنْ﴾ في الموضعين لابتداء الغاية، والجار والمجرور في الموضعين متعلقان بـ﴿رُزِقُوا﴾، وقد رَدَّ شيخ زاده (ت ٩٥١هـ) ذلك الرأي، لعدم ظهور البدلية، وقد ذهب البيضاوي (ت ٦٩١هـ) في تفسيره إلى أَنَّ ﴿مِنْ﴾ الأولى والثانية للابتداء واقعتان موقع الحال، وأصل الكلام ومعناه: (كل حين رزقوا مرزوقًا مبتدأ من الجنات مبتدأ من ثمره)، وقد تعقبه ابن التمجيد (ت ٨٨٠هـ)؛ فالحالية ليست مرادة، و﴿مِنْ﴾ في الموضعين متعلقة بـ﴿رُزِقُوا﴾؛ لذا لا بُدَّ من جعل إحداهما مقيدة للمطلق، والأخرى مقيدة للمقيد ليكون الكلام على سنن قانون النحو(١٩٥).

والمستخلص مما سبق أَنَّ «التعقبات النحوية» عمل عقلي فيه مناقشةٌ، وردٌّ، وتخطئةٌ لكلام السابقين، وكل هذه العمليات العقلية تتطلب طول ملابسة، وملازمة، وتدبر، وتأمل، وتتبع، وتدقيق لكلام السابقين؛ **فـ«التعقبات النحوية» نوع من المراجعة المعرفية تؤكد أن النحو في جوهره علم عقليٌّ، لا يتحقق له التوهج المعرفي إلا بتوهج عقول أهله، وهي من المسكوت عنه في الدرس النحوي.**

ومهما يكن من أمر، فالتكرار الظاهري لحروف الجر من المحترزات الأسلوبية التي يجب تجنبها، وقد ورد في حواشي التلويح: (الفرع شاع في عرف المتشرعة بالأحكام الفقهية)، بدلًا من القول: (في الأحكام)، وإنْ كان بمعناه(١٩٦).

رابعًا: دور التداخل الوظيفي في إطالة بناء الجملة القرآنية

في نهاية الحديث عن تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل تسترفد الدراسة التداخل الوظيفي، وتستمسك به، وتجعله وسيلة يُعول عليها في إطالة بناء الجملة، تُضاف إلى غيرها من وسائل إطالة بناء الجملة؛ كطول التقييد، وطول التبعية، وطول التعاقب، وطول الترتب، وطول التعدد؛ **إذ يؤدي طول التداخل الوظيفي إلى تكوين الجملة المتداخلة، وهي الجملة التي تشتمل على مركبين إسناديين، بينهما تداخل تركيبي**، وتتكون من (جملة حاضنة/ جملة رئيسة/ جملة أساسية/ الجملة الأم)، و(جملة محضونة/ محتضنة/ متضمنة/ تابعة)(١٩٧)، ويقترب مصطلح الجملة المتداخلة من مصطلح الجملة المركبة، والمراد بها كُلُّ جملة متضمنة لأكثر من حمل واحد، وإذا توارد حملان، فالعلاقة بينهما لا تخلو من إحدى علاقتين: إحداهما: أَنْ تشكل كل جملة مكونًا قائمًا بنفسه يرتبط بالآخر دون أَنْ يفقد استقلاله، والأخرى: أَنْ يشكل أحد الحملين جزءًا من الحمل الآخر بأن يكون مكونًا من مكوناته(١٩٨).

وترتبط الوظائف النحوية المقيدة للفعل مع الفعل بعلاقة دلالية مزدوجة الاتجاه؛ إذ يسير الاتجاه منها إلى الفعل، لدلالتها على جوانب دلالية تحيط بكيفية وقوع الحدث، وتحققه، وإنشائه في الوجود، بناءً على تصور مؤداه أَنَّ الفعل هو مركز الترابط الدلالي بين أجزاء التركيب النحوي؛ لذا يجب أَنْ تتعلق به كل عناصر التركيب، وهذا التصور مؤسس على تصور أعمق، مؤداه أَنَّ الحدث الفعلي هو مركز الترابط الدلالي والاتصال المركزي بين عناصر الفكرة التي يريد المتكلم التعبير عنها بواسطة التركيب النحوي، ويتأسس على هذه العلاقة علاقة تركيبية عكسية تنطلق من الفعل إلى هذه المعمولات(١٩٩).

ويؤدي تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل إلى تعقد جملي حين يتكرر، شريطة أَنْ تكون الوظيفة المتداخلة جملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ* بَيْنَهُمَا

بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ* فَبِأَيِّ آَلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ* يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ {الرحمن: الآيات من ١٩: ٢١}؛ فقوله: ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾ حال من ﴿الْبَحْرَيْنِ﴾، ويجوز أَنْ تكون حالًا مقدرة، أو مقارنة، وقوله: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ في محل نصب حال من فاعل الفعل ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾؛ وبذلك تكون حالًا متداخلة، ويجوز أَنْ تكون حالًا من ﴿الْبَحْرَيْنِ﴾، فتكون من قبيل الحال المتعددة، وجملة ﴿لَا يَبْغِيَانِ﴾ حال متداخلة من الضمير في قوله: ﴿بَيْنَهُمَا﴾؛ أي: (بينهما برزخ في حال عدم بغيهما)، **وترتبط هذه الحال مع ما قبلها دلاليًّا بعلاقة التعليل**؛ أي: (لئلا يبغيان)، وقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ حال متداخلة من حال متداخلة من حال متداخلة، وصاحبها ألف الاثنين في ﴿يَبْغِيَانِ﴾، وقد تكررت الحال المتداخلة ثلاث مرات، وهنا تكون جملة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ جملة متضمنة بالنسبة للجملة الأولى ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾، وحاضنة بالنظر إلى الجملة التالية لها ﴿لَا يَبْغِيَانِ﴾؛ أي: إن الجملة المحضونة صالحة لأن تكون جملة حاضنة؛ فهي محضونة وحاضنة في الوقت نفسه[٢٠٠]. **وقد أحكمت الإحالة الإعرابية القبلية ترابط الأحوال المتداخلة بعواملها، فهذه الأحوال معمولات للفعل، وكل معمول يستلزم عاملًا**[٢٠١]، وهذا هو جوهر التماسك النصي الذي يقوم على وجود عنصرين يتطلب كل واحد منهما الآخر؛ إذ لا يمكن تفسير أحدهما إلا بالرجوع إلى الأول[٢٠٢]؛ فجملة ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾ في محل نصب حال من ﴿الْبَحْرَيْنِ﴾، وعاملها هو الفعل ﴿مَرَجَ﴾، وجملة ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ في محل نصب حال من ألف الاثنين في ﴿يَلْتَقِيَانِ﴾، وهذا الفعل هو العامل في الحال وصاحبها، وجملة ﴿لَا يَبْغِيَانِ﴾ حال من

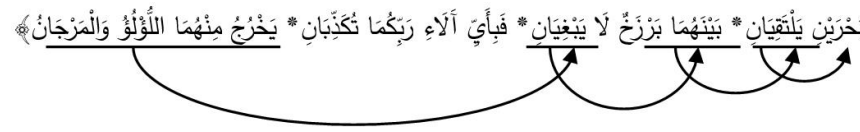

(الهاء) في: ﴿بَيْنَهُمَا﴾، والعامل في الحال وصاحبها هو معنى الإضافة، وجملة ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ حال من ألف الاثنين في: ﴿يَبْغِيَانِ﴾، وهذا الفعل هو العامل في الحال وصاحبها، ويمكن توضيح هذه الإحالة الإعرابية من خلال الشكل الآتي:

وقد استوعبت الأحوال المتداخلة التواتر الإحالي، لاشتمالها على محيلات تعود إلى مرجع إشاري واحد، هو ﴿الْبَحْرَيْنِ﴾، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

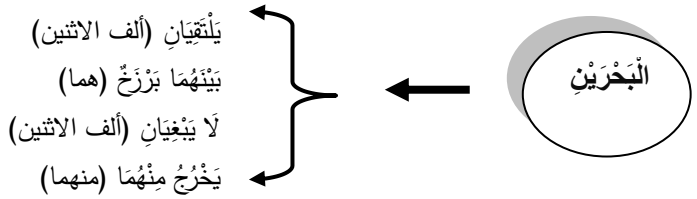

ولا يقتصر دور تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل على تكوين الجملة المتداخلة فقط، بل يؤدي كذلك إلى تكوين الجملة الممتدة، وهي الجملة التي تتكون من عملية إسنادية واحدة، مع ازدياد حجمها وامتداها، وهذا الامتداد نوعان: أحدهما: امتداد أحد طرفيها، والآخر: امتداد الطرفين الإسناديين معًا[٢٠٣]؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ {المائدة: ٥}؛ فهذه جملة ممتدة رغم تداخل الحال، وسبب امتدادها وجود المفعول به ﴿أُجُورَهُنَّ﴾، والحال ﴿مُحْصِنِينَ﴾، والحال المتداخلة ﴿غَيْرَ﴾، وصاحبها الضمير المستتر في الحال الأولى، أما إذا كانت من فاعل ﴿آتَيْتُمُوهُنَّ﴾، فهي حال متعددة، ويجوز أَنْ تكون نعتًا لقوله: ﴿مُحْصِنِينَ﴾.

وقد يتعاون طول التداخل الوظيفي مع غيره من وسائل إطالة بناء الجملة، فتطول الجملة بذلك، ومن ذلك اجتماع طول التقييد مع طول التداخل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ {المائدة: ٣٨}؛ فالمفعول لأجله: ﴿جَزَاءً بِمَا كَسَبَا﴾ مقيدٌ للفعل ﴿فَاقْطَعُوا﴾، وقد أسهم طول التقييد في إطالة بناء الجملة، وقد زادها طولًا مجيء طول التداخل الوظيفي عن طريق المفعول لأجله المتداخل ﴿نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾. وقد سيطرت الحركة الإعرابية للمفعول لأجله الأول على المفعول لأجله المتداخل، وفي ذلك تكرار للحركة الإعرابية ينتج عنه تكرار صوتي حال النطق، وهو ما يقوي تأثير التكرار الذي هو إحدى الوسائل المعجمية للتماسك؛ **وبذلك تكون الحركة الإعرابية وسيلة من وسائل التماسك**، والدليل على ذلك أنها لو تغيرت، لأدى ذلك إلى نشازٍ نصي، ولأصبحت العلاقة بين الوظائف النحوية المتداخلة تخالفية لا توافقية[٢٠٤].

وقد سمح النظام اللغوي لبعض الوظائف المتداخلة المقيدة للفعل بالتعاقب؛ كالحال، ويمكن أَنْ يُطْلَقَ على ذلك تعاقب الوظيفة النحوية المتداخلة، والمراد به أَنْ تقع الجملة، أو شبه الجملة المتداخلة موقع المفرد المتداخل، وَأَنْ تقوم بما كان يقوم به المفرد من

وظيفة نحوية، وهذا يؤدي إلى إطالة بناء الجملة، وقد سبقت الإشارة إلى نماذج كثيرة من ذلك فيما سبق. **ويمكن القول بِأَنَّ مجيء طول التداخل الوظيفي بعد طول آخر، أو تعدد التداخل الوظيفي، أو تعاقب الوظائف النحوية المتداخلة يؤدي إلى اتساع (الجملة الأساس/ الجملة الأصلية/ الجملة البسيطة/ جملة الموضوع)، وانتقالها إلى لجملة نصية**[٢٠٥]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ* ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ* وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ* لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ {الحجر: الآيات ٤٥ – ٤٨}، وقد أدى تداخل الأحوال في هذه الجملة النصية إلى عدة أمور أحكمت ترابطها:

أولها: تعزيز المرجعية المشتركة/ الإحالة المشتركة[٢٠٦]؛ فالأحوال المتداخلة تعين المرجع نفسه، لارتباطها إحاليًّا بمرجع إشاري واحد.

وثانيها: تعزيز قاعدة التواصل المرجعي/ الاستمرار المرجعي، وتقضي بأن النص لا يغير موضوع خطابه في كل جملة، وينتج عن ذلك وحدة موضوعية.

وثالثها: تعزيز قاعدة تدرج المعلومات/ التدرج الموضوعاتي؛ أي: تطوير المعلومة من جملة إلى أخرى.

ورابعها: تعزيز إستراتيجية التصعيد الدلالي عن طريق ربط الدلالات الجزئية بدلالة كلية، فَكُلُّ حال متداخلة تشكل دلالة جزئية تسهم في تشكيل الفكرة الكلية، وهي إكرام المؤمنين في الجنة؛ وبذلك ينتج عن التداخل الوظيفي ما يُعْرَفُ بقصدية الوحدة الدلالية للتراكيب، ومحورها وجود جامع دلالي للنص، وقضية موضوعية يتمحور حولها[٢٠٧].

وخامسها: تعزيز الترابط الذهني، فهذه الأحوال المتداخلة يستدعيها الذهن لتركيبها تشكيلًا لأغراض تتعلق بالفهم، وَيُعْرَفُ ذلك بالفضاء الذهني في الذاكرة[٢٠٨].

خامسًا: سمات التأليف النحوي حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل

إن مسوغ الحديث عن سمات التأليف النحوي حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل هو رغبة الاجتهاد في تحديد العقبات المعرفية/ العقبات الإبستمولوجية، وهي الأسباب التي تؤدي إلى ركود المعرفة، أو انتكاسها[٢٠٩]، وهذا من باب مراجعة الخطاب النحوي، وتنقيته من أي شوائب إسهامًا في تصحيح مساره المعرفي، واستجابة لمقتضيات

الوفاء العلمي، وتوضيحًا لجوانبه المشرقة، وتأكيدها، وترقيتها، وذلك بتجديد النظر؛ فالسائد هو النظر في مضامين التراث النحوي من خلال نصوصه، **في حين يتطلب المقتضى المنهجي الانشغال بالآليات البانية للمضامين، وإعادة تأملها سعيًا إلى فهم أعمق وأشمل لكيفية بناء القاعدة النحوية، ويدخل ذلك المنحى في الاشتغال النحوي ضمن «علم النظر في التراث»، أو «فقه النظر في التراث»**، وموضوعه كُلُّ الأفكار والأنظار التي اتخذت من التراث النحوي موضوعًا لها(٢١٠)، وتجاوزًا لهذه العقبة المعرفية السابقة، وهي الاكتفاء بالنظر في المضامين، كان من الواجب تأمل الخطاب النحوي الواصف لمضامين الظاهرة رصدًا لطوابعه لتقويمها تصويبًا وتصحيحًا، وتخطئةً وتنقيحًا، وقد رصدت الدراسة مجموعة من السمات المميزة للخطاب النحوي حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

١- **الطابع التداخلي**، فقد ورد الحديث عن كثير من صور تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في غير كتب النحو التنظيرية، **ويستلزم ذلك التنقيب عنها، وعن غيرها من الظواهر النحوية في الممارسات التطبيقية النحوية، وفي ذلك انتشار أفقي بين الحقول المعرفية تجاوزًا للإقصاء المعرفي، واقترابًا من الكمال المعرفي، وطموحًا إلى الإخصاب الإيبستيمي/ الإخصاب المعرفي/ التلاقح المعرفي**، فالمعرفة النحوية في كتب النحو التنظيرية ليست كُلَّ الحقيقة، وإنما هي بعضها، وفي كتب النحو التطبيقية بقيتها؛ لما فيها من نكات ولطائف ودقائق يعز الاهتداء إليها، أو لا وجود لها أساسًا في كتب النحو التنظيرية(٢١١).

ويقتضي السعي إلى الارتقاء المعرفي استكشاف هذا النحو الشارد/ النحو المسكوت عنه/ النحو المسهو عنه، واستخراجه، وتبويبه عملًا بمبدأ التضافر المعرفي الذي هو في جوهره محرك توليدي للمعرفة النحوية، وآلية من آليات إنتاجها بعد إخصابها معرفيًّا(٢١٢)، **ويؤيد ذلك أَنَّ الأنموذج الفكري العربي قد تأسس على التداخل المعرفي بين حقوله المعرفية المتعددة**، وعلى الرغم من أَنَّ اللغويات العربية لغويات فصلية انطلقت في بناء المعرفة وتأسيسها من نظام التبويب والتفريع القائم على منطق الأبواب والفصول تأثرًا بمنظومة الأصل والفرع المتحكمة في فروع التراث اللغوي العربي، فإن القدماء لم يدخلوا

هذا النحو الموجود في غير كتب النحو التنظيرية في ضوابط، ومعاقد، بضبطه في أبواب، وتوزيع الأبواب في فصول، وتقسيم الفصول إلى مسائل(٢١٣)، وللقدماء عذرهم من جانبين: أحدهما: الانشغال بالقواعد الكبرى/ القواعد الكلية المتعلقة بالقوانين العامة للأبواب النحوية، وتناول الجزئيات تحتها، ولكن هذا لا يُغْني عن إفراد الظواهر بالبحث والدراسة(٢١٤)، والآخر: نشأة النحو وتطوره كانت في ظل مناخ عام جوهره هو ارتباط المسلمين بالقرآن الكريم؛ لذا بدأ نحاة العربية بما هو عملي تطبيقي قبل أن يصلوا إلى وضع منهج نظري، ولم يقتصر ذلك على النحو، بل استوعب كُلَّ فروع المعرفة العربية؛ لذا لا تظهر الرؤية التنظيرية/ المنهجية إلا بالتفتيش في المضامين، **ويبدو أن علاقة نحاة العربية بالظواهر النحوية كعلاقة الحرفي بحرفته، وصنعته؛ إذ يلتزم الصمت عند الاشتغال بحرفته، دون الإفصاح لغيره عن خبرته النظرية**، فالتطبيق هو الأهم مقارنة بالتنظير، مع التأكيد على أن التأصيل النظري لا يظهر إلا في زمن متأخر بعد اكتمال النضج المعرفي للظواهر(٢١٥).

٢- **الطابع الاختلاطي**، فقد اختلط الحديث عن ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بغيرها من الظواهر النحوية في ظل حشد الأوجه الإعرابية، وتعدادها، وعلى سبيل المثال، فقد كَثُرَ الحديث عن الحال المتداخلة على أنها من أوجه الإعراب المحتملة في الكلمة المنصوبة لأمرين: أحدهما: السهولة النسبية في توجيه الاسم المنصوب توجيهًا نحويًّا، والآخر: كثرة المنصوبات في النحو العربي، وهذا مسوغ تعدد الاحتمالات الإعرابية للاسم المنصوب في العربية(٢١٦).

٣- **الطابع العلائقي**، وقد نتج عن ارتباط الوظائف النحوية المتداخلة بغيرها من الوظائف النحوية، وترتب على ذلك أَنَّ دلالتها لا تتحدد إلا في ضوء السياق الذي اكتنفها، وأكسبها طابعًا علائقيًّا تركيبًا ودلالةً، وهو ما يؤكد ضرورة تتبع ألوان التفاعل، والتساند، والتعاون بين الظاهرة النحوية، والظواهر المتحاقلة/ المتفاعلة معها، ويؤيد ذلك العمل معًا في توازٍ وتزامنٍ داخل البنية النصية، وهذا هو عمل النحوي أساسًا؛ **لأن النحو هو علم العلاقات السياقية، ومجال دراسته الألفاظ ذات الطابع العلائقي، لا الألفاظ المفردة**؛ فالبحث النحوي شمولي يصب في دراسة الجملة كلها، لاهتمامه بالعلائق النحوية القائمة بين

الوحدات التركيبية، وتحليل العلاقات هو جوهر النحو، ومحوره، وفكرته المركزية، وهذا النحو الذي يهتم بالقواعد العلائقية/ العلاقية يمكن وسمه بـ«النحو العلاقي»(٢١٧).

٤- **الطابع العرضي**، فلم تُفْرَدْ ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بالتصنيف والتأليف في موضعٍ واحدٍ يضم صورها، بل وردت موزعة، ومتناثرة هنا وهناك، ولم تحظ بالعناية الكافية، ولم تُقارب مقاربة علمية شاملة، وليس المراد من ذلك اتهام نحاة العربية بالتقصير، أو بعدم وضوح الارتسام الذهني المنظم للظاهرة، ولو كان الأمر كذلك، ما انطوت ممارساتهم التطبيقية على قدرٍ كبيرٍ من الإبداع المعرفي، ولعل عدم بناء هيكل نظري/ بناء نظري للظاهرة يرجع إلى سببين: أحدهما: الاتكال على شيوع المعرفة النظرية بالظاهرة؛ لذا لم يكن من الضروري إثباتها، والآخر: تأثر نحاة العربية بطريقة شرح المتون التي أخذوها عن السريان، وجوهرها الاهتمام بدلالات الألفاظ المفردة دون اهتمام بالنظرة العامة، أو الهيكل العام حتى تحول الاهتمام بها إلى مقصد ومطلب أساسي(٢١٨).

٥- **الطابع التطبيقي**، فظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل أكثر حضورًا وتمثلًا في الممارسات النحوية التطبيقية التي تتعامل مع النصوص باختلاف أنواعها مقارنة بكتب النحو التنظيرية/ التقعيدية التي تتعامل مع الشواهد، والأمثلة المجتزأة؛ لذا سيطرت النظرة التجزيئية عليها اهتمامًا بالأمثلة الذرية التجزيئية؛ لذا انتفى الطابع التنظيري الذي يضفي على الظاهرة تصورًا منضبطًا ومحددًا.

٦- **الطابع السياقي/ الاستعمالي**، فظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل كانت مقيدة بسياق استعمالها، فحضورها النصي هو الذي استوجب الحديث عنها.

٧- **الطابع الاحتمالي**، فالكلمة الحاملة للوظيفة النحوية المتداخلة قد تحتمل أكثر من وجه إعرابي تحدده العلاقة بينها وبين أترابها في إطار الوعي بنظرية الاحتمالات الإعرابية المرتبطة بتعدد الأوجه الإعرابية، واحتمال أكثر من وجه دون اجتماعها في آنٍ واحدٍ؛ ومن هنا ينشأ التعدد والاحتمال في التفسير والتحليل، فيحتمل الموضع الواحد حمله على تعدد الوظيفة النحوية، أو تداخل الوظيفة النحوية، ويكون لِكُلِّ وجه ما يؤيده، وما يسنده، وقد ظهر فيما مَرَّ آنفًا أَنَّ كثيرًا من مواضع الحال المتداخلة يجوز حملها على الحال المتعددة، فَإِنْ حملت الكلمة على التعدد الوظيفي، انتفى القول بالتداخل الوظيفي، والعكس صحيح.

٨- **الطابع التفكيكي**، فقد غلب على معالجة ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل الطابع التفكيكي تنظيرًا وتطبيقًا؛ لذا لم تقدم ضمن إطار كلي تجريدي يتيح مقاربتها في كليتها، وعمومها، وشمولها.

٩- **الطابع الجزئي**، فقد اقتصرت معالجة التداخل الوظيفي في إطار الجملة، أو ما هو في حكم الجملة، والأرجح أن يُضَاف لما سبق معالجتها على مستوى النص وصفًا، وتحليلًا، وتفسيرًا، وتأويلًا؛ وفي ذلك جمع بين المقاربتين: المقاربة الضيقة على مستوى الجملة، والمقاربة الموسعة على مستوى البنية الكلية للنص/ بنية النص الكلية.

١٠- **الطابع التجزيئي**، وقد ظهر من خلال الوعي الجزئي ببعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل لسببين: أحدهما: الاهتمام بالجزئيات والمسائل المتفرقة، والآخر: قلة العناية بالكليات والأسس العامة.

١١- **الطابع التشابهي**، ومرده قيام نحاة العربية باستدعاء النظائر، واستحضار الأشباه، لعقد التشابهات بين الظواهر النحوية، وإدراك ما بينها من علائق على نحوٍ يحقق استفزازًا معرفيًّا/ استثارة معرفية، بإيضاح الظواهر، وإبرازها، وتدعيمها، وترسيخها، وتفريعها، وتوسيعها، وكُلُّ هذه الممارسات المعرفية تدخل ضمن «إستراتيجية استدعاء الأشباه والنظائر» ذات الدور الاستدلالي تسويغًا، وتأييدًا، وتدليلًا، وتعضيدًا، وتأكيدًا.

١٢- **الطابع الانتقائي**، وقد ظهر من خلال الاهتمام ببعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، وإهمال بعضها الآخر دون تعليل واضح لهذا الغياب.

١٣- **الطابع الاستطرادي**، فظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل قد استدعت الحديث عن غيرها من الظواهر؛ كتعدد الوظائف النحوية، وتعاقب الوظائف النحوية.

١٤- **الطابع التكراري**، فقد تكرر الحديث عن بعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في أكثر من موضع في كتب النحو التطبيقية.

١٥- **الطابع الوصفي**، نتيجة غياب المصطلح، أو تراجع حضوره، لغياب بعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل من الكتابات التنظيرية.

١٦- **الطابع الحجاجي**، فكثير من النصوص المتعلقة بظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل تقابلت فيها الآراء، وتعارضت، وتصادمت، وانتشرت فيها المناقشة،

والمنازعة، والمجادلة، والمساجلة، بل يمكن وصف بعض نصوصها بأنها خطاب إحراجي جسَّد على نحو واضح النزاع، والسجال، والقدح، والاعتراض، والتعقيب، والاستشكال.

١٧- **الطابع النقلي**، فقد استند تحليل نحاة العربية لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل كثيرًا على آلية النقل عن السابقين، ويعكس ذلك اهتمامًا بالتراث، والمبرر العام لذلك هو حاجة الإنسان الروحية، أو الميتافيزيقية، أو الغيبية للاتصال؛ فالإنسان كائن متصل، والاتصال مقوم ذاتي إنساني(٢١٩)، أما مبرره الخاص فهو ارتباط النحو العربي بالقرآن الكريم وعلومه، وفي مقدمتها علم القراءات، وهي علم نقلي، وقد أخذ النحو منها منهج النقل والرواية، وَإِنْ كان ذلك لم ينفِ الطابع العقلي الإبداعي، **فالنحو العربي لم يكن نقلًا محضًا، ولم يكن عقلًا محضًا**(٢٢٠).

١٨- **الطابع الخفي**، فقد سكنت ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في تحليلات نحاة العربية سكونًا خفيًّا في كثيرٍ من المواضع، وما زال فيها متسع كبير للبحث والدراسة؛ إذ لم يحرروا القول فيها على نحوٍ واضحٍ، ومسوغ ذلك هو مساوقة نحاة العربية للغتهم، فكما أنها سكتت عن الإفصاح عما تحتويه من كنوز وأسرار، فإن نحاة العربية كانوا مقلدين للغتهم سائرين على نهجها(٢٢١).

١٩- **الطابع التجديدي**، فقد أبانت المقاربة النحوية لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل عن معرفة نحوية نامية متجددة تجاوزت الرواية، والنقل، والجمع إلى الإضافة، والإبداع، والابتكار على نحو يتضح معه الفرق بين نوعين من المعرفة النحوية(٢٢٢): أحدهما: ماضي المعرفة، والآخر: حاضر المعرفة، ويتطلب تجديد الفكر النحوي النظر إلى المعرفة النحوية في ضوء سياقها التاريخي التطوري، ويؤيد ذلك أَنَّ الحديث حول ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل قابل للتطوير، والتجديد، والمراجعة، والتأمل، وفي ذلك تأكيد على تطور المعرفة النحوية، وابتعادها عن العقم والجمود المعرفي؛ **فتصور الظواهر التركيبية في النحو العربي غير نهائي، وهو قابل للإضافة والتعديل تمهيدًا لتجسيد النسق الكامل للفكر النحوي**(٢٢٣).

٢٠- **الطابع الاستدراكي**، فقد ورد الحديث عن بعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل على هيئة تعقيب، أو استدراك على أحد النحاة، أو على المدونة

النحوية التنظيرية التي فاتها ذكر إحدى صور الظاهرة، وإثباتها، والوقوف عليها تقعيدًا وتبويبًا، **وهو ما ينفي عن نحاة العربية أي اتصاف بالتلقي السلبي، أو النقل الاستهلاكي**، وفي ذلك دعوة صريحة إلى الاجتهاد المعرفي بملابسة أصول المعرفة النحوية، ومراجعتها بالتجول فيما استخرجه السابقون نقدًا، وتقويمًا، واستخراجًا لما لم تقع عليه عيونهم، واكتشافًا للمناطق المعرفية غير المأهولة، أو غير المتداولة، أو المهجورة التي لم يقع عليها ضوءٌ غامرٌ، واختراقًا للمسارات المعرفية الجديدة في التحليل النحوي، وَكُلُّ ذلك يندرج ضمن النقد الإيجابي للتراث النحوي؛ لأنه نابعٌ من داخله، غير مفروض عليه من خارجه، وبه ينمي النحو نفسه، ويصحح من خلاله مساره.

٢١- **الطابع التأصيلي**، فقد ارتبط الحديث عن بعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بحقلٍ معرفي محددٍ.

٢٢- **الطابع الجمالي**، إذ تجاوز نحاة العربية الجانب الصناعي باحثين فيما وراء الإعراب من معانٍ، وأغراض، ودلالات سياقية جمالية مستفادة من طبيعة التراكيب، وهي الدلالات النصية السياقية التي لا تذكرها عادة كتب النحو التقعيدية؛ إذ لا متسع فيها للتحليل النحوي السياقي المؤسس على الخبرة النحوية المكتسبة من التعامل مع النص، من خلال انطلاق النحوي من معرفته النحوية مع توظيفها توظيفًا خاصًّا لبيان مواطن الجمال في التركيب اللغوي بحثًا فيما وراء ظاهر التراكيب؛ أي: في المعاني الثواني، والثوالث المتصورة من تركيب الكلام على نحو ما، وهو ما يُعْرَفُ بـ«النحو الجمالي»[٢٢٤]، **ولعل الاهتمام بهذا البعد الجمالي من عوامل حيوية النحو العربي، والعودة به إلى عصوره المشرقة**، ويقتضي ذلك توجيه الدراسة النحوية إلى النواحي التركيبية الجمالية، من خلال تواشج النحو مع النصوص اللغوية، على أن يتضمن هذا التواشج الربط بين التراكيب، والمعاني/ الأغراض؛ فالخبرة بالتراكيب اللغوية تستلزم في الوقت نفسه خبرة بأغراضها، ومقاصدها، **وفي ذلك دعوة إلى القضاء على الفارق بين التصحيحي، والجمالي في الدرس النحوي**؛ وبذلك يغدو النحو دراسة للجملة من خلال الموقف الذي تقال فيه، ويتطلب ذلك الاهتمام بسياق الحال في التحليل النحوي[٢٢٥].

٢٣- **الطابع الانفتاحي**، وقد نتج عن تعدد الوظائف الدلالية للوظائف النحوية المتداخلة،

وتنوعها، وعدم خضوعها للتصنيف، والتبويب، والتأطير على نحوٍ تامٍ، لارتباطها بالنصوص ذات الطابع المتجدد.

٢٤- **الطابع الاجتهادي**، فقد ارتبط الحديث عن صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بالمقدرة العقلية للنحوي، ونشاطه الذهني، ومعرفته بلسان العرب، وفهمه للنص، وكلها آليات للاجتهاد النحوي، **والنحاة لم يغلقوا باب الاجتهاد، فليس هناك "مجاهرة بإقفال باب الاجتهاد النحوي"**(٢٢٦)؛ **فـ"النحو علم اجتهادي إن صحَّ الاصطلاح"**(٢٢٧)، وطبيعة النحو الاجتهادية هي سبب ظهور التجديد عند الزَّمَخْشَري، وأبي حَيَّان، والسَّمِين الحَلبِي الذين وظفوا صناعتهم النحوية في بيان الجماليات النحوية للتركيب القرآني.

٢٥- **الطابع الخلافي**، فقد ارتبطت بعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بالخلاف النحوي الذي ساعد على جلاء كل ما يتصل بالظاهرة، وإنارة كافة جوانبها، وقد وردت بعض مسائلها على نحوٍ خاصٍ في إطار الخلاف النحوي بين الزَّمَخْشَري، وأبي حَيَّان.

٢٦- **الطابع النسبي**، ويرجع إلى اختلاف تفسير بعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل بين أكثر من نحوي، وَيُعَدُّ هذا الاختلاف ضربًا من الاجتهاد النحوي.

٢٧- **الطابع الذاتي**، فقد ارتبط الحديث عن بعض صور تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في بعض المواضع بالاستطراف، والافتنان بتعداد الأوجة الإعرابية.

٢٨- **الطابع التكاملي**، فقد أبرز تحليل ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل تواصلًا بين اللاحق، والسابق على نحوٍ يسير بالظاهرة نحو النضج، والاكتمال لإحداث تواصل معرفي حقيقي في الدراسة النحوية تجنبًا للقطيعة الإبستمولوجية، وهي الحد الفاصل بين المعرفة الجديدة، والمعرفة القديمة(٢٢٨).

ويعزز ذلك أنه ليس من المتوقع من أي نحوي/ لساني أن يتبنى منهجًا معينًا يدرس الظاهرة اللغوية دراسة نهائية لا تدع مجالًا، أو ضرورة لإعادة درسها مرة أخرى؛ فقد تتحد الظاهرة اللغوية مع اختلاف مناهج دراستها، وتصبح النتيجة النهائية أن رؤية أحد الباحثين

من خلال منهج معين قد يعضدها، ويؤيدها، ويدعمها، ويرفدها، ويزكيها، أو يرفضها، ويبطلها، ويعدلها، ويصححها ما يراه آخر من خلال منهج آخر، وليس المراد القول بعدم كفاية المناهج، وإنما المراد عرض الظاهرة النحوية الواحدة على أكثر من منهجٍ إبرازًا لمدى توافقها أو تخالفها، وإمكانية تكاملها وتساندها على نحو يزكي عدم التعصب لمنهج دون آخر، أو المفاضلة بين المناهج، فليس بإمكان منهج أن يفسر الظاهرة تفسيرًا كاملًا، ويكشف ذلك عن الوجاهة المعرفية لأي منهجٍ علمي يسعى إلى إدراك طبيعة الظاهرة اللغوية، والفقه بأسرارها، **وهنا يبرز الفرق المعرفي بين اللغة والنحو، والموضوع والمنهج، والملكة والصناعة؛ فالنحو تصور، وتفسير، واجتهاد، وآلة معالجة بحثًا عن تفسير صحيح للبناء اللغوي**، وهذا هو مسوغ إذكاء الدراسة النحوية بالاجتهاد المعرفي المتجدد والمؤسس على اختلاف العقليات النحوية، ويفتح ذلك الباب لقبول اجتهادات متعددة تقدم تفسيرات مختلفة للظاهرة الواحدة، ويبقى طابع كُلِّ اجتهاد هو النسبية لا الإطلاق؛ لذا لا حجر على اجتهادٍ دون آخر(٢٢٩)؛ ومن هنا فإن التفسيرات النحوية هي "اجتهادات قد تقارب الحقيقة أحيانا، وقد تبتعد عنها أحيانا أخرى ... الحقيقة عند القدماء غاية بعيدة، يدرك كُلُّ إنسانٍ طرفًا منها، ولا يدركها في شمولها، أو يحيط بها كلها"(٢٣٠)، وهذا هو مسوغ تعدد مقاربات الظاهرة النحوية قصدًا إلى الكشف عن النظام اللغوي المعقد والمتداخل والمتشابك لتعقد العقل البشري الذي أنتجه.

ومهما يكن من أمر، فَإِنَّ رصد طوابع اللغة الواصفة المتعلقة بتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل يتيح للنحوي أن يتعرف على مواطن الجدة المعرفية، فيتزود بها، ويحتذيها، ويسير على منوالها، وعلى الشوائب المعرفية، فيتجنبها، ويزيغ عنها حدًّا من اتساعها، وتقليصًا لها حتى تصبح غير مؤثرة، وهو ما يحدث تغييرًا على صعيد النظر، والممارسة يفضي إلى معالجة الظواهر النحوية على نحوٍ مغايرٍ للسائد، والمألوف بإدراك الإمكانيات الكامنة في التراث النحوي، واستثمارها الاستثمار الأمثل سعيًا إلى رسم مستقبل أكثر إشراقًا لهذا التراث النحوي، وليست الظواهر النحوية في مجملها بدعًا من هذه السمات، والطوابع؛ إذ تكاد تتصف بها دون كبير اختلافٍ.

الخاتمة، ونتائج الدراسة

في نهاية المطاف توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي اقتضت أهميتها وضعها في بؤرة الضوء، وإبرازها على النحو الآتي:

١- أبرز تحليل الوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل ثمرة التداخل، والتفاعل، والتلاقح بين علوم التراث اللغوي العربي، ويمكن القول بِأَنَّ التحليل النحوي لهذه الظاهرة لا يظهر وجهه الأنصع، والأنجع إلا بمقاربتها، ومعالجتها في ضوء مبدأ التداخل المعرفي بين ميادين العلوم اللغوية التراثية التي حضر فيها النحو حضورًا مكثَّفًا، ويعزز ذلك أَنَّ ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل قد ترعرعت في غير بيئتها الأصلية؛ إذ وجدت عناية واهتمامًا في غير كتب النحو التنظيرية؛ لذا تدعو الدراسة إلى عدم الاقتصار في دراسة الظواهر النحوية على الكتب النحوية التنظيرية فقط، بل يجب توسيع دائرة البحث ليشمل تجليات الظاهرة المدروسة في علوم التراث اللغوي على اختلاف منابعها، وتنوع روافدها، وتعدد اتجاهاتها، مع تحديد الحقل العلمي الذي نشأت في رحابه، ومجالها الذي ترعرعت فيه ابتداءً، والأرضية المعرفية التي أنتجتها، واحتضنتها، واصطبغت بصبغتها، ورصد مخاضها المعرفي، وتعقب مسارها، وتطورها، ومآلها، وهجرتها وانتقالها من علم إلى صنوه، واكتساب شرعية توظيفها في التحليل النحوي، ويسوغ ذلك تميز التراث اللغوي بوحدة المنبع الفكري والمعرفي، فهو نِتَاجُ عقلٍ واحدٍ، هو العقل العربي، ووليدُ بيئةٍ واحدةٍ، هي البيئة العربية الإسلامية.

٢- لم يضع نحاة العربية تعريفًا لمصطلح تداخل الوظائف النحوية، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة منهجهم القائم على أولوية التعريف بالمثال أكثر من الحد.

٣- هناك فرق بين تداخل الوظائف النحوية، وتعدد الوظائف النحوية؛ لذا يجب الوعي بتمايزهما، واختلافهما؛ فالتعدد والتداخل متعارضان، فالقول بأحدهما يلغي القول بالآخر، وينسخه، ويبطله، وقد ارتبطت تلك المراوحة في الحكم على الظاهرة بالخلاف النحوي، فما يَعُدُّهُ نحوي من التداخل الوظيفي لا يُعَدُّه آخر منه، وإذا اختير وجه امتنع إجراء الآخر، فالوظيفة النحوية الواحدة؛ كالحال ـ مثلًا ـ لا يمكن أَنْ تقبل التعدد، والتداخل في الوقت نفسه؛ فالحال إما متعددة، وإما متداخلة، وتأسيسًا على الوعي بهذا الفرق تحددت

ملامح ظاهرة تداخل الوظائف النحوية، وتميزت عن غيرها من الظواهر المتاخمة لها، أو الشبيهة بها، أو التي هي بسبب منها.

٤- أدى حديث نحاة العربية عن الحال المتداخلة دورًا محوريًّا في تكوين البنية الاصطلاحية لمصطلح تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، وقد وسَّعت الدراسة الإطار المعرفي، والمجال الإدراكي لهذا المصطلح، وقامت بترقيته، وتطويره، واستثماره معرفيًّا بضم وظائف نحوية أخرى إليه تُضَافُ إلى ما صَرَّحَ به نحاة العربية، وقد رصدت الدراسة تسعة أنواع للوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل، وهي المفعول به المتداخل، والمفعول المطلق المتداخل، والمفعول لأجله المتداخل، والمفعول معه المتداخل، والحال المتداخلة، والاستثناء المتداخل، والتمييز المتداخل، والجار والمجرور المتداخل، وقد اختلفت الوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل من حيث عدد الأنماط والصور التعبيرية داخل كل نمط.

٥- اهتمت الدراسة بالاستنبات المعرفي لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل، من خلال تحديد الإطار المعرفي، والسياق الفكري الذي صُرِّحَ فيه ببعض المصطلحات الدالة على تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل؛ فقد كان أول ظهور للمفعول لأجله المتداخل في حقل التفسير، أما الحديث عن الاستثناء المتداخل فقد ظهر في حقل الفقه، لاهتمام الفقهاء بالبعد الدلالي تخصيصًا وإطلاقًا، أو تقييدًا وتعميمًا، والاستثناء من أهم الوسائل التركيبية للتخصيص، ويُضَافُ إلى ذلك أَنَّ الحكم الفقهي قد يؤسَّس على الاستثناء، في حين شاع الحديث عن الحال المتداخلة في كتب النحو التنظيرية، كما أنه شهد حضورًا بارزًا في كتب التفسير، وإعراب القرآن الكريم، لثراء النص القرآني بالأحوال المتداخلة؛ لذا كانت الحال المتداخلة من أكثر الوظائف النحوية المتداخلة شيوعًا، وتواترًا في كتب التفسير، وإعراب القرآن؛ لذا اهتم المفسرون، ومعربو القرآن الكريم بها، وقدموا لها تحليلات نحوية نصية دقيقة وعميقة.

٦- غابت عن كتب النحو التنظيرية بعض صور تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل؛ إذ لم تتضح على نحوٍ بارزٍ إلا من خلال الممارسات التطبيقية القائمة على المقاربة النحوية النصية للنصوص اللغوية، في حين تمحور المجال التطبيقي في كتب النحو التنظيرية حول الشاهد والمثال.

٧- ارتبط الحديث عن تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في كتب النحو التطبيقية أساسًا بوجود الوظيفة النحوية المتداخلة في النص المشروح، وبمدى وعي النحوي بالظاهرة، كما ظهر الوعي التنظيري ببعض أنماط الظاهرة وصورها في كتب النحو التنظيرية، ويمكن القول دون كبير تجوز بأن المساحة التطبيقية، والممارسة الإجرائية، والمعالجة النصية لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل كانت أكثر اتساعًا، وبروزًا من الجانب التوصيفي التنظيري/ التقعيدي لها.

٨- اجتهدت الدراسة في تحديد الواضع الأول لبعض أنواع الوظائف النحوية المتداخلة المقيدة للفعل في ضوء اهتمام الذهنية العربية بالفكر الأوائلي، وقد تبيَّن أن الطِّيبي هو أول من استخدم مصطلح المفعول لأجله المتداخل، والسُّهَيْلِي هو أقدم من أشار إلى المفعول فيه المتداخل، وياسين العُليمي هو أول من أشار إلى التمييز المتداخل، وخالد الأزهري هو أول من أشار إلى الاستثناء المتداخل، وقد استخدم الأخيران الفعل دون تصريح بالمصطلح.

٩- كان الحديث عن تداخل الوظائف النحوية في المؤلفات المتعلقة بالنص القرآني الكريم تفسيرًا وإعرابًا أكثر عمقًا وثراءً، لتعاملها مع نص لغوي معجز، إضافة إلى افتنان المعربين، والمفسرين بابتداع الأوجه النحوية؛ لذا تدعو الدراسة إلى الاهتمام بنحو المفسرين الذي انتظمته المدونة التفسيرية ذات المنزع النحوي، ويعزز ذلك أَنَّ كثيرًا من المعربين، والمفسرين من أَحْلاس الصناعة النحوية، وأبناء بَجْدَتِها.

١٠- وقع في أسفار معربي القرآن والمفسرين إشارات نحوية متعددة تتعلق بتداخل الوظائف النحوية، ومنهم من أشار إلى أَنَّ ذلك يُعَدُّ استدراكًا، أو اجتراحًا على المدونة النحوية النظرية؛ إذ فاتها أَنَّ تثبت هذه الإشارات، ويجمل بأصحاب العربية أن يتأملوها، وينتبهوا إليها، ويحفظوها، وقد أشار بعض من كتبوا حول النص القرآني تفسيرًا، وإعرابًا في تصانيفهم إلى كثيرٍ مما يتعلق بتداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل دون أثرٍ لحديثهم ذلك في مصنفاتهم النحوية التقليدية، وما ذلك إلا لسيطرة النزعة المعيارية، وتحكمها في الدراسة النحوية، ويمكن التمثيل لذلك بأبي حَيَّان الذي تعرض إلى كثير من مسائل تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في بحره المحيط دون أن يكون لها أثر في مؤلفاته النحوية

التنظيرية.

١١- إن الإلمام بالرصيد المعرفي النحوي الذي قدمه الزَّمَخْشَري في كشافه حول تداخل الوظائف النحوية يكشف عن حقيقة لا يُمارى فيها، ولا تُرد، وهي أن الزَّمَخْشَري لديه تجليات معرفية رائدة، وزخم معرفي كبير يؤكد تبحره في علم النحو، وعلو كعبه، وأن له قَدَمَ صِدْقٍ في هذا المضمار، وهذا أمر واضح لا يُنكر، ومشهور لا يحتاج إلى أن يُشهر؛ فقد كان مغرمًا بالحديث عن بعض صور ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل دون تصريح منه بالمصطلح، ويمكن توصيف صنيعه ذاك بِأَنَّهُ ضرب من الاجتهاد، أو التجديد، فعادة الزَّمَخْشَري هي تحري عمق الظواهر النحوية بثاقب إدراك، وسداد عقل، ونفاذ بصيرة، وتقليب فكر، وإلطاف نظر، وشدة تيقظ، ودوام تفكر، وزيادة تمحص، وكبير روية، وقوة استنباط، وبعض هذه الصور التي أشار إليها الزَّمَخْشَري رَدَّها أبو حَيَّان؛ إذ كان مهتمًا بتعقب الزَّمَخْشَري، والولع بالاعتراض عليه، والتحفز لتخطئته، وإحصاء سقطاته، وعلى الرغم من ذلك، فقد أصاب أبو حَيَّان، وأجاد، وأبدع في رده على الزَّمَخْشَري في بعض المواضع، والقضية تحتاج إلى تتبع ودراسة.

١٢- سمح نظام الجملة العربية للتداخل، والتعدد أَنْ يلتقيا في جملة واحدة على سبيل المراوحة؛ إذ لا يبطل تداخل الوظيفة النحوية مجيء التعدد بعده، كذلك من الجائز مجيء التداخل بعد التعدد، فضلًا عن إمكانية الاقتصار على التعدد، أو التداخل، إضافة إلى إمكانية المجيء بالوظيفة النحوية مفردة دون تعدد، أو تداخل، أو تعاقب، وَكُلُّ ذلك يندرج ضمن تعدد الإمكانات والبدائل النحوية.

١٣- أبرزت الدراسة ما يترتب على تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل من دلالات تعددت بتنوع الوظائف، واختلاف السياقات، كما كشفت الدراسة عن تعدد الدلالات في الموضع الواحد، وأرجعت ذلك إلى تعدد المقاصد، والأغراض، على نحوٍ يصف الظاهرة بالثراء الدلالي الناتج عن تفاعل المستوى النحوي النظامي مع المستوى المقامي التداولي.

١٤- يؤدي تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل إلى إطالة بناء الجملة المحكوم بمتطلبات السياق، كما أنه يسهم في تشكيل الجملة المتداخلة، والجملة الممتدة، وقد أبرزت الدراسة التعاون بين طول التداخل الوظيفي، وغيره من وسائل إطالة بناء الجملة؛ كطول

التقييد، وطول التعاقب.

١٥- أسهم تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في تماسك الجملة النصية نحويًّا ودلاليًّا، ويزداد هذا الدور في حالة تكرار الوظيفة النحوية المتداخلة على نحوٍ يجعل منها أداة بنائية يقوم عليها معمار الجملة النصية، وهو ما يُمْكِنُ وسمه بمحورية التداخل الوظيفي، وهنا يغدو التداخل الوظيفي ظاهرة نحوية نصية تستحق التأمل والتدبر كغيرها من وسائل التماسك النصي التي وجدت حظها من العناية والاهتمام في نحو النص؛ وبذلك ارتقت الدراسة بهذا المصطلح ارتقاءً معرفيًّا حين استرفدته في الحديث عن التماسك النصي.

١٦- حدَّدت الدراسة بعض الجوانب المهملة والمسكوت عنها في الدرس النحوي، وفي ذلك تأكيد على أن التجديد النحوي لا بُدَّ أن يكون من داخل نسقه المعرفي، وهذا عمل مشروع، وضروري في الوقت نفسه؛ إذ يضخ دماءً جديدة في الدرس النحوي تبعث على التجديد، والإبداع النحوي.

١٧- عددت الدراسة طوابع الخطاب النحوي الشارح لظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل سعيًا لأن تكون ذات نهج مغاير لغيرها من الدراسات النحوية إثباتًا لحقها في الوجود المعرفي.

١٨- أبرز تحليل ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل حركة ذهنية، ومقدرة عقلية، وخصوبة فكرية تميزت بها العقلية النحوية العربية؛ إذ وردت كثيرًا من مسائلها ضمن ما يمكن الاصطلاح عليه بالرياضة العقلية النحوية المعقود عليها الأمل في الخروج بالدرس النحوي من الاتباع إلى الإبداع، ومنها: الاجتهادات النحوية، والاختيارات النحوية، والترجيحات النحوية، والسؤالات النحوية، والاستدراكات النحوية، والتعقبات النحوية، والاعتراضات النحوية، والاستشكالات النحوية، والمناظرات النحوية، ويجمعها جميعًا أنها داخلة في إطار الكلام على الكلام، على نحوٍ يؤكد أن النحو علم عقلي استقل عن علوم الرواية، واقترب من علوم الدراية.

١٩- تعددت القوالب التصنيفية التي ورد فيها الحديث عن ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل تصريحًا أو تلميحًا، وذلك من الأدلة التي تؤكد تمكن الملكة التصنيفية،

وتعدد مناهج التأليف النحوي لدى نحاة العربية.

٢٠- وأخيرًا لتكن هذه الدراسة فاتحةً لآفاق جديدة من ناحيتين: إحداهما: أن تكون الدراسة فاتحة لدرس نحوي أكثر شمولًا، واستغراقًا، وإحاطة بالتداخل الوظيفي، من خلال توسيع مصطلح التداخل الوظيفي، وتوظيفه في مقاربة أبواب نحوية أخرى، والأخرى: أن تكون الدراسة فاتحة لدراسات تطبيقية أخرى، من خلال استشراف ظاهرة تداخل الوظائف النحوية المقيدة للفعل في نصوص لغوية أخرى.

الهوامش

(١) د/ محمد محمد أبو موسى: **من الحصاد القديم**، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٨م، صـ٢٣.

(٢) د/ محمد عيد: **الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٣، ١٩٨٨م، صـ٢١٢.

(٣) د/ أحمد خالد محمود: **تداخل الحال بين الرفض والقبول (دراسة وتحليل)**، مجلة السلام الجامعة، كلية السلام الجامعة، بغداد، العراق، المجلد (١)، العدد (١٤)، ٢٠٢٣م، صـ صـ ٥٩- ٨٤.

(٤) يمكن تقسيم الدراسات التي تشابهت مع هذه الدراسة إلى قسمين: **أحدهما: دراسات تناولت تعدد المعنى النحوي الوظيفي**، ومنها ما يأتي:

أ- د/ حسين رفعت: **تعدد المعنى النحوي بين الجواز والمنع (دراسة تحليلية دلالية)**، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، مركز الدراسات الشرقية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، العدد (٥٢)، ٢٠١٤م، صـ صـ ٣٣٣: ٤٢٦.

ويؤخذ على هذه الدراسة عدة أمور: أولها: أنها دراسة عامة شاملة لتعدد المعاني النحوية بين الجواز أو المنع، وقد تناولت تعدد المفعول به الثاني، وتعدد الظرف، وتعدد المستثنى، وتعدد الحال، وتعدد التمييز، وقد غاب عن الدراسة الحديث عن تعدد المفعول المطلق، وتعدد المفعول لأجله، وتعدد المفعول معه، على الرغم من وجود إشارات مُعَمَّرَة مُتقادِمَة لدى نحاة العربية ورد فيها الحديث عن تعدد الوظائف النحوية السابقة، وثانيها: عدم اختبار تعدد المعاني النحوية الوظيفية في نصوص لغوية، وثالثها: عدم استكشاف الأغراض الدلالية للمعاني النحوية الوظيفية المتعددة من خلال السياقات النصية؛ إذ لا يلجأ المتكلم إلى تعدد المعنى النحوي إلا لغرض دلالي.

ب- مها عبد الرحمن السبيعي: **ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي (الخبر – الحال – النعت)**، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٨ – ١٤٢٩هـ.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على تعدد الحال فقط من بين مقيدات الفعل؛ لأنها من الوظائف التي نالت قسطًا أكبر من المعالجة النحوية، وَيُحْمَدُ لها أنها قد أشارت إلى القيم الدلالية لتعدد الحال، ولكنها اقتصرت على الأحوال المتعددة، ولم تتطرق إلى الأحوال المتداخلة.

ج- د/ رعد هاشم العبودي: **تعدد الحال في القرآن الكريم (دلالاته وأثره في التماسك النصي)**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

ومحور اشتغال هذه الدراسة هو تعدد الحال، وجاءت في تمهيد تناول تعريف الحال، وتعددها، والتماسك النصي، ثم ثلاثة مباحث: أولها: تعدد الحال شبه الجملة والحال المفردة، وثانيها: تعدد الحال الجملة، وثالثها: تعدد الحال المختلط، ومن أهم نتائجها أن تعدد الحال المختلط هو الأكثر وقوعًا في القرآن الكريم.

ويؤخذ على هذه الدراسة عدة أمور: أولها: انطلاق الدراسة من نقطة الصفر المنهجي؛ فلم تشر إلى أي دراسات سابقة، على نحو يؤكد عدم الرغبة المعرفية في متابعة حركة التأليف العلمي حول الظاهرة موضع الدراسة، وثانيها: غياب الحديث عن تداخل الحال، مع أن كثيرًا من المواضع يجوز حملها على تعدد الحال، وتداخل الحال، وثالثها: عدم الاهتمام بالبعد النصي لتعدد الحال، وأثره في تجاوز حدود الجملة؛ إذ غاب ما يترتب على التعدد من انتقال الجملة من نمط جملي إلى غيره، إضافة إلى عدم الاهتمام بالعلاقات الدلالية الناتجة عن تعدد الحال في ضوء معيار الربط الدلالي، ورابعها: الاكتفاء بدراسة تعدد الحال يصف الدراسة بأنها ذات تمركز تجزيئي اختزالي، بسبب الاهتمام بإحدى مفردات الظاهرة على حساب غيرها.

د - د/ خالد عمر عبد الرحمن الدُّسُوقي: **تعدي الفعل إلى منصوبين فأكثر من جهة واحدة**، مجلة قطاع اللغة العربية والشعب المناظرة لها، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م، صـ صـ١١٩ : ٢٠٦.

ويؤخذ على هذه الدراسة عدة أمور: أولها: عدم انسجام عنوان الدراسة مع محتواها انسجامًا تامًّا؛ إذ اشتمل محتواها على نصب الفعل منصوبين على جهة إتباع الثاني للأول، وعلى نصب الفعل منصوبين أصالة من الجهة نفسها دون إتباع، فالعنوان أقل

بكثير من المحتوى الحقيقي للدراسة، فهناك جزء كبير من الدراسة غير مستهدف في العنوان، وخطة الدراسة، وثانيها: عدم دخول النصب على جهة الإتباع في التعدد اصطلاحًا، وثالثها: لم تستثمر الدراسة مصطلح التداخل الوظيفي، ولم تقل به، بل ألمحت إليه حين نقلت كلام نحاة العربية حول تداخل العلل في باب المفعول لأجله، أو تداخل الظرفين عندما يكون أحدهما أعم من الآخر، مع ملاحظة أنها تعاملت مع التعدد والتداخل على أنهما مصطلح واحد، ورابعها: هذه الدراسة تطوير كمي لإشارة نحاة العربية بأن الفعل لا يعمل في مصدرين، ولا علتين، ولا ظرفي زمان، ولا ظرفي مكان، ولا حالين، ولا تمييزين، وأضافت الدراسة إلى ما سبق عدم عمل الفعل في علتين/ مفعولين لأجلهما على حدِّ قول صاحبها، مع أن نحاة العربية قد أشاروا إلى ذلك تصريحًا، وقد اهتمت الدراسة بانعكاس الظاهرة في ستة أبواب، هي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والظرف، والحال، والتمييز، وقد غاب عن الدراسة أن الفعل لا ينصب مفعولين معهما، ولا استثناءين؛ وبذلك تجاهلت الحديث عن صورتين للتعدد، هما المفعول معه المتعدد، والاستثناء المتعدد، وخامسها: غياب الاستفادة من التراكم العلمي حول الظاهرة على نحو يؤكد القطيعة المعرفية بين الدراسة، وما سبقها، وسادسها: اقتصار الدراسة على موقف نحاة العربية بالجواز، أو التحفظ، أو المنع، وتقوم في النفس مساءلة عن سبب عدم ربط الظاهرة بالنصوص، والتركيز في دراستها على الأمثلة النحوية المصنوعة.

والآخر: دراسات تشابهت مع هذه الدراسة في بعض أجزاء العنوان، مع الاختلاف مفهومًا، وتصورًا، ومنهجًا، وتناولًا، ومنها ما يأتي:

أ- د/ أحمد شيخ عبد السلام: **الازدواج الوظيفي لمكونات التراكيب العربية**، مجلة الأحمدية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، العدد (١٠)، محرم ١٤٢٣هـ، مارس ٢٠٠٢م، صـ صـ١٩٧: ٢٣٦.

وقد رصدت هذه الدراسة مظاهر الازدواج الوظيفي، وأولها: تأثير عاملين في معمول واحد؛ كإضافة اسمين إلى اسم واحد، فيكون جره أثرًا من هذه الإضافة المزدوجة؛ كقولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها)، وثانيها: أن يحدث عامل واحد أثرًا إعرابيًّا في معمولين معًا؛ كالأفعال المتعدية لمفعولين، وثالثها: أن يقع أثران إعرابيان في معمول واحد سواء

أكانا متحدين؛ كرفع اسمين لخبر واحد؛ نحو: (إنك وزيد ذاهبان)، أم كانا متخالفين؛ كجر الفاعل بحركة ناتجة عن حرف الجر الزائد، ورابعها: تبادل الأدوار الوظيفية بين العامل والمعمول؛ كالتراكيب التي تتضمن أسماء الشرط العاملة في فعل الشرط مع عمل الفعل فيها؛ كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ {النساء: من الآية ٧٨}؛ فـ﴿أَيْنَمَا﴾ ظرف للفعل ﴿تَكُونُوا﴾ المجزوم به. وَثَمَّةَ ملاحظة مهمة في هذا السياق، وهي أن د/ محمود عبد السلام شرف الدين قد تحدث من قبل عن ازدواج الموقعية للكلمة الواحدة.

– انظر فيما سبق: د/ محمود عبد السلام شرف الدين: **التوابع بين القاعدة والحكمة**، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، ط٢، ٢٠٠٨م، صـ٨٠ .

ب– أحمد عبد الله نوح: **تداخل المعنى الوظيفي في القرآن الكريم (أنماط ودلالات)**، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، العراق، العدد (٧٢)، ٢٠١٥م، صـ صـ٧٧– ١٠٠.

والمراد بتداخل المعنى الوظيفي في هذه الدراسة تعدد المعنى الوظيفي للأدوات؛ كحروف الجر، والواو، وما، ولا، وأو، ولما، وكاف التشبيه، وأن، وإما، ويدخل فيه ـ أيضًا ـ تعدد الأوجة الإعرابية للكلمة الواحدة.

ج– إيلاف بنت يوسف إبراهيم شيخ: **التداخل الإعرابي بين الجمل في القرآن الكريم (الجملة الحالية نموذجًا)**، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥ – ١٤٣٦ / ٢٠١٤ – ٢٠١٥.

والمراد بالتداخل الإعرابي في هذه الدراسة التداخل الإعرابي الجملي، مع التركيز على تداخل الحال مع غيرها من الجمل، وهي خمسة جمل؛ الخبرية، والصفة، والاستئنافية، والمعترضة، والتفسيرية.

د– خالد فالح السبيعي: **التداخل الإعرابي بين المفعول لأجله وغيره من المفاعيل (أسبابه ومظاهره في القرآن الكريم)**، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، العدد (١٣٨)، ٢٠٢٢م، صـ صـ ٩٠٥ – ٩٠٦.

والمراد بالتداخل الإعرابي في هذه الدراسة الالتباس بين الأبواب النحوية وتقاطعها،

مع التركيز على تداخل المفعول لأجله مع غيره، وتحديدًا مع المفعول المطلق، والحال.

هـ – د/ منيرة عبد الله ناصر: **التداخل الوظيفي في العلاقات النحوية**، دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، المجلد (٤٦)، ٢٠١٤م، صـ صـ ٢٥– ٥٥.

والمراد بالتداخل الوظيفي في هذه الدراسة إلزام بابين نحويين، أو صرفيين معنى وظيفي واحد، وينقسم إلى قسمين: أحدهما: التداخل الصرفي؛ كتداخل فاعل مع فعيل، وتداخل مفعول مع فعيل، والآخر: التداخل النحوي التركيبي؛ كالتداخل بين الحال والمفعول فيه، والتداخل بين الحال والمفعول معه، والتداخل بين الحال والصفة، والتداخل بين الحال والمفعول لأجله.

و– د/ يوسف بن محمود فجال: **تداخل المعنى الوظيفي في الجملة عند النحاة (الجملتين البدلية والتفسيرية أنموذجًا)**، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٢٦)، العدد (٣)، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م، صـ صـ١٢٣ – ١٤٢.

والمراد بتداخل المعنى الوظيفي في هذه الدراسة أن تصدق وظيفتان على الجملة على حدٍّ سواء مع عدم وجود ما يعضد وظيفة على أخرى.

(٥) انظر في العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص، وضرورة الجمع بينهما في معالجة ظاهرة تداخل الوظائف النحوية: د/ محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النَّص)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة – المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، طـ١، ٢٠٠١م، جـ١، صـ١٥، وصـ صـ١٠٠، ١٠١؛ د/ سعيد حسن بحيري: **ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حَيَّان (دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، صـ٢١٨: صـ ٢٢٢؛ د/ أشرف عبد البديع: **العناصر الأساسية المكونة لنظرية النص (إيزنبرج نموذجًا) دراسة تحليلية نقدية**، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، المجلد (٩)، العدد (٤)، ٢٠٠٦م، صـ٣٦.

(٦) انظر في الفرق بين المتتالية المنهجية في نحو الجملة، ونحو النص: د/ سعد

مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، الكتاب التذكاري: (الأستاذ عبد السلام هارون معلمًا ومؤلفًا ومحققًا)، إعداد: د/ وديعة طه النجم، د/ عبده بدوي، إصدار: قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، صـ٤٠٧، وصـ٤٣١؛ د/ دريس محمد أمين: **المنجز اللغوي من الجملة إلى النص: المفاهيم التأسيسية والمبرهنات الإجرائية**، مجلة إشكالات في اللغة والآدب، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد (٩)، العدد (١)، رجب ١٤٤١هـ، مارس ٢٠٢٠م، صـ٧٩.

(٧) حول تحديد النص على أساس الاكتمال الدلالي، وتوافر معايير النصية في الجملة النصية، انظر: د/ عثمان أبو زنيد: **نحو النص (إطار نظري ودراسات تطبيقية)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، طـ١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، صـ٢٢، وصـ٤١؛ د/ محمود قدوم: **نحو النص ذي الجملة الواحدة (دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني)**، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، طـ١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، صـ٧٩، وصـ٨٦.

(٨) للفرق بين جملة النظام، والجملة النصية/ الجملة – النص/ الجملة – القولة، انظر: جون لاينز: **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: د/ عباس صادق الوهاب، مراجعة: د/ يوئيل عزيز، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، العراق، طـ١، ١٩٧٨م، صـ صـ٢١٧، ٢١٨؛ د/ الأزهر الزناد: **نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، طـ١، ١٩٩٣م، صـ١٤؛ د/ يوسف نور عوض: **نظرية النقد الأدبي الحديث**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، طـ١، ١٩٩٤م، صـ٩١؛ د/ هشام إ. عبد الله الخليفة: **نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي**، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، الجيزة، مصر– مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠٠١م، صـ٢٥.

(٩) د/ محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النَّص)**، جـ١، صـ١١٤.

(١٠) حول دور الفضلات في تشكيل الجملة النصية، وحضور البعد النصي في النظرية النحوية الموسعة، انظر: د/ جمعان عبد الكريم: **من تحليل الخطاب إلى تحليل الخطاب**

النقدي (مناهج ونظريات)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ صـ٤١، ٤٢؛ د/ محمود الهوواشة: **الفضلة بين نحو النص ونحو الجملة**، دار الرنيم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٧م، صـ٢٢٦، وصـ٢٣١، وصـ٢٦٦.

(١١) ابن جنّي (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م، جـ١، صـ٣٤.

(١٢) حول تفسير المركب الإضافي (كلام العرب) الوارد في تعريف ابن جني للنحو، انظر: د/ عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، (د. ت)، صـ صـ١٥٠، ١٥١.

(١٣) حول حضور البعد النصي في النحو العربي، انظر: د/ محمد عبد الفتاح الخطيب: **إشكالية التحيز والمنهج في قراءات التراث النحوي: نحو النص نموذجًا**، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، المجلد (١٤)، العدد (٣)، ٢٠١١م، صـ٣٧٠؛ د/ محمود قدوم: **نحو النص ذي الجملة الواحدة (دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني)**، صـ٤٩، وصـ٥١، وصـ٥٦.

(١٤) انظر في العلاقة بين النحو، والدلالة: د/ منذر عياشي: **اللسانيات والدلالة (الكلمة)**، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط١، ١٩٩٦م، صـ٤٨، وصـ٥١.

(١٥) لمزيد من التفصيل حول المقصود بنظرية الاحتمالات الإعرابية، وعلاقتها بتناسخ الأوجه الإعرابية، انظر: د/ خديجة محمد الصَّافي: **نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، صـ صـ٢٧٩، ٢٨٠.

(١٦) حول المقصود بالتراث اللغوي، وأولوية تقييده بالعربي، انظر: د/ عبد السلام المسدِّي: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط٢، ١٩٨٦م، صـ٢١؛ د/ مازن الوعر: **صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات**، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، المجلد (١٢)، العدد (٤٨)، يوليو، محرم ١٩٩٢م، صـ٨٨؛ د/ أحمد حساني: **العلامة في التراث اللساني العربي (قراءة لسانية**

وسميائية)، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٦هـ، ٢٠٢٤م، صـ٣٨.

(١٧) انظر في المقصود بالتداخل المعرفي، والفرق بينه، وبين التكامل المعرفي: محمد بن حسين الأنصاري: **سؤال التداخل المعرفي (العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال)**، تكوين للدراسات والبحوث، الخبر، المملكة العربية السعودية، طـ١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م، صـ صـ٢٦، ٢٧.

(١٨) انظر في دعوة د/ طه عبد الرحمن إلى نظرية تكامل العلوم التراثية:

- د/ طه عبد الرحمن: **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان - الدار البيضاء، المغرب، طـ١، ١٩٩٤م، صـ٩٠.

- ـــــــــ: **سؤال المنهج (في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد)**، جمع وتقديم: د/ رضوان مرحوم، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، طـ٢، ٢٠١٥م، صـ٦٤.

(١٩) حول إطلاق مصطلح المضايفة على التداخل المعرفي، انظر: د/ منذر عياشي: **اللسانيات والدلالة (الكلمة)**، صـ١١.

(٢٠) حول إطلاق مصطلح التساند التأويلي على التداخل المعرفي، انظر: د/ محمد بازي: **التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان - منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، طـ١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، صـ٣٤٠، وصـ٣٤٨.

(٢١) أبو الحسن العروضي (أحمد بن محمد ت ٣٤٢هـ): **الجامع في العروض والقوافي**، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، أ/ هلال ناجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، صـ٣١٠.

(٢٢) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ت ٤٥٦هـ): **رسالة مراتب العلوم**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: د/ إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، طـ١، ١٩٨١م، جـ٤، صـ٨١.

(٢٣) الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد ت ٥٠٥هـ): **ميزان العمل**، حققه وقدم له:

د/ سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٦٤م، صـ٣٤٨.

(٢٤) حول السبب العام للتداخل المعرفي، انظر: د/ محمد الطوكي: **نماذج لغوية ممثلة لتداخل الحقول المعرفية**، حوليات كلية اللغة العربية، مراكش، المغرب، العدد (٥)، ١٩٩٥م، صـ١٤٩؛ د/ محمد همام: **تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي (دراسة في العلاقات بين العلوم)**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٧م، صـ٢٤، وصـ صـ٨٧، ٨٨.

(٢٥) الإبستمية "طور عام من أطوار العقل، أو بنية تفكير تطبع بميسمها فكر فترة معينة بكاملها ... هي مجموع العلاقات التي يمكننا الوقوف عليها في فترة ما بين العلوم حينما نحلل مستوى انتظاماتها الخطابية".

– ميشال فوكو، **حفريات المعرفة**، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب – بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م، صـ١٧٦.

ومن المؤكد أن التداخل المعرفي صورة أو صدى للنظام المعرفي المتحكم في الثقافة العربية، أو ما يُعْرَفُ بالإبستمية المنظمة للعلوم العربية، وهي فكرة الأصل والفرع التي تحكمت في مجالات التراث اللغوي العربي، وهذا هو مبرر إطلاق مصطلح اللغويات المشتركة على اللغويات العربية، ولتفصيل القول في ذلك، انظر: د/ العربي الخامر: **اللغويات العربية ومواقع الفقه والنحو داخل الثقافة العربية**، مكناسة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، العدد (١٤)، ٢٠٠٢م، صـ١٨٧؛ د/ محمد عابد الجابري: **نقد العقل العربي (١) تكوين العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١٠، ٢٠٠٩م، صـ١٣١؛ د/ حافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاخ، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان – منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، صـ٥٥.

(٢٦) أبو حَيَّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥هـ): **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق: سيدني جلازر، الجمعية الشرقية الإمريكية، نيوهافن، كونكتيكي، ط١، ١٩٤٧م، صـ٩. وهذه المقولة الواردة في منهج السالك، وهي قوله: «مَنْ

غَلَبَ عَلَيْهِ فَن أُوْلِعَ بِذِكْرِهِ» تقترب من قوله في شرحه للتسهيل: "مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ حُبُّ شيء استغرقه".

– أبو حَيَّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥هـ): **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م جـ١، صـ١٦٧.

وقد نسب السلسيلي إلى أبي حَيَّان أنه قال: "مَنْ أَحَبَّ شيئًا أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ".

– السلسيلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى ت ٧٧٠ هـ): **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، دراسة وتحقيق: د/ الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، صـ١٢٠.

(٢٧) انظر في أسباب التداخل المعرفي بين علوم العربية: د/ طه عبد الرحمن: **تجديد المنهج في تقويم التراث**، صـ٩١.

(٢٨) حول أهمية النص القرآني، ومحوريته في الدرس اللغوي، انظر: د/ عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية**، صـ٣٥؛ د/ مازن الوعر: **صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات**، صـ٨٩؛ د/ عبد العزيز حمودة: **المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية)**، عالم الفكر، سلسلة عالم المعرفة، ع (٢٧٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، جمادى الأولى ١٤٢٢هـ، أغسطس ٢٠٠١م، صـ٢٢٩؛ د/ نصر حامد أبو زيد: **إشكاليات القراءة وآليات التأويل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٤م، صـ صـ١٩٠، ١٩١.

(٢٩) انظر في عدم معرفة التراث الخاصية النظامية المنهجية: د/ سعد مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، صـ٤٢٨.

(٣٠) حول فرض النحو سلطانه على العلماء العرب، انظر: د/ خالد ميلاد: **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية دلالية)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة – المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، صـ١٦، وصـ٣١٧، وصـ٣٢٢؛ د/ حسن محمد: **إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم**، عالم الكتب الحديث

للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٥م، صـ٢٩٥، وصـ٣٠١.

(٣١) حول فاعلية النحو في الثقافة العربية الإسلامية، انظر: د/ مصطفى ناصف: **النقد العربي (نحو نظرية ثانية)**، سلسلة عالم المعرفة، ع (٢٥٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ذو القعدة ١٤٢٠هـ – مارس/ آذار ٢٠٠٠م، صـ٢٨؛ د/ محمد عبد الفتاح الخطيب: **ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم)**، دار البصائر، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م، جـ١، صـ١٦٢؛ د/ محمد عبد الفتاح الخطيب: **إشكالية التحيز والمنهج في قراءات التراث النحوي: نحو النص نموذجًا**، صـ٣٢٣؛ د/ مبارك تريكي: **تداولية الخطاب النحوي وآثارها في تحليل الخطاب**، مجلة اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة ٢ – لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠١٣م، صـ٦٣، صـ٦٦، صـ٧٤؛ د/ عبد السلام المسدي: **الخطاب القرآني وأسرار التلقي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر – بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٢٢م، صـ٣٩.

(٣٢) انظر في أسباب اهتمام كتب التراث اللغوي العربي بالقضايا النحوية: د/ محمود الطناحي: **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م، صـ٣٦؛ د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **اللغة وبناء الشعر**، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٢م، صـ١٦.

(٣٣) انظر في العلاقة بين النحو، والنص: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **اللغة وبناء الشعر**، صـ١٥؛ د/ أحمد كشك: **النحو ودوره في الإبداع**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٨م، صـ٣٠.

(٣٤) لمزيد من التفصيل حول رفض د/ محمد عابد الجابري النظر إلى علوم التراث اللغوي نظرة تقوم على التجزئة والانفصال، انظر: د/ محمد عابد الجابري: **نحن والتراث (قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب – بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٩٦م، صـ٥٨.

(٣٥) حول الفرضية القائلة بضرورة التعامل مع النحو العربي من منطلق شمولي يأخذ

بمبدأ التكامل والتداخل انسجامًا مع تعدد الحقول المعرفية التي احتضنت القضايا والظواهر النحوية، انظر: د/ عبد السلام المسدي: **الأدب وخطاب النقد**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م، صـ١٥؛ د/ حافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاخ: **بعض الإستراتيجيات التأويلية لفهم اللغويات العربية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، المجلد (٦)، ربيع ثاني ١٤٣١هـ، نيسان ٢٠١٠م، صـ٢٧٧؛ د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ٣٩٣.

(٣٦) د/ علي أبو المكارم: **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م، صـ٣٤٧.

(٣٧) انظر في وصف الحضارة العربية بأنها حضارة النص، ومبررات ذلك الوصف: د/ نصر حامد أبو زيد: **مفهوم النص (دراسة في علوم القرآن)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب – بيروت، لبنان، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ط١، ٢٠١٤م، صـ٩.

(٣٨) انظر في ضرورة عدم الفصل بين مجالات التراث اللغوي العربي: د/ أحمد حساني: **العلامة في التراث اللساني العربي (قراءة لسانية وسميائية)**، صـ٣٠٠.

(٣٩) أبو حَيَّان: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، جـ١، صـ١١.

(٤٠) انظر في المقصود بالكلام على النيابة، والأصوات التساندية: د/ رشيد الراضي: **المظاهر اللغوية للحجاج (مدخل إلى الحجاجيات اللسانية)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب – بيروت، لبنان، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ط١، ٢٠١٤م، صـ١٦٢.

(٤١) د/ الأزهر الزناد: **نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا)**، صـ٣٢.

(٤٢) انظر في المقصود بالأصوات التعاندية: د/ رشيد الراضي: **المظاهر اللغوية للحجاج (مدخل إلى الحجاجيات اللسانية)**، صـ١٦٣.

(٤٣) حول ضرورة إسناد القول إلى قائله، انظر: د/ محمد الشاوش: **ملاحظات بشأن**

دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، الموقف الأدبي، سوريا، العدد (١٣٥- ١٣٦)، آب ١٩٨٢م، صـ٩٠، وهامش رقم (٤٦) من صـ٩٣.

(٤٤) حول إعراب المفعولين المطلقين الواردين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {يونس: الآية ١٠٣}، يمكن الرجوع إلى: العُكْبَرِي (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت ٦١٦هـ): **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، طـ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، جـ٢، صـ٤٤٥؛ المنتَجَب الهَمذَاني (المنتَجَب بن أبي العز بن رشيد ت ٦٤٣هـ): **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب، معان، قراءات)**، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفَتيّح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، طـ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، جـ٣، صـ٤٣٠؛ أبو حَيَّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، جـ٥، صـ١٩٧؛ الشِّهَاب الخفَاجِي (أحمد بن محمد بن عمر ت ١٠٦٩هـ): **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: عبد الرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، جـ٥، صـ١٠٨.

(٤٥) أبو البركات بن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ): **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طـ٢، ٢٠٠٦م، جـ١، صـ٤٢١. وقد نقل الباقولي (ت ٥٤٣هـ) هذا النص مشيرًا إلى مصدره، بقوله: "وإن أردت البيان فعليك بكتاب البيان".

- الباقولي (نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين ت ٥٤٣هـ): **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠١١م، صـ٣١٢.

(٤٦) حول إمكانية تعدد المفعول المطلق، انظر: د/ ألفة يوسف: **تعدد المعنى في القرآن**، دار سحر للنشر - كلية الآداب، منوبة، تونس، طـ٢، ٢٠٠٣م، صـ١٢٨.

(٤٧) البيت من الطويل، قائله أعشى همدان، ونسبه العيني للأحوص، وأسنده الجوهري لجرير.

– انظر فيما سبق: سِيبَوَيْهِ (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٩٨م، جـ١، صـ١١٥؛ ابن السَّرَّاج (محمد بن سهل أبو بكر ت ٣١٦): **الأصول في النحو**، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ، جـ١، صـ١٦٧؛ أبو حَيَّان: **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، صـ١٤٠؛ ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩هـ): **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٩م، جـ٢، صـ٢٤٤؛ العَيْني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت ٨٥٥هـ): **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، مج (٣)، صـ١٠٤١.

(٤٨) انظر في خلاف نحاة العربية حول عمل المصدر النائب عن فعله في سياق الأمر، أو عدم عمله: ابن السَّرَّاج: **الأصول في النحو**، جـ١، صـ١٦٧؛ ابن الحاجب النحوي (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦هـ): **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م، جـ١، صـ٦٠٨؛ الرضي الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦هـ): **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م، جـ٢، صـ١٩٧؛ ابن عقيل: **المساعد على تسهيل الفوائد**، جـ٢، صـ٢٤٤؛ ابن جابر الهَوَّاري (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي من نحاة القرن الثامن الهجري): **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م، جـ٢، صـ٢١٥؛ الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، جـ٣، صـ٢١٨.

(٤٩) انظر في احتجاج أبي حَيَّان برأي شيخه ابن الضائع الذي ذهب إلى أن المصدر هو العامل في المنصوب بعده:

- أبو حَيَّان: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، جـ١١، صـ١١٠.
- ـــــــ: **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، صـ٣١٩.

(٥٠) انظر في تفصيل الخلاف النحوي بين نحاة العربية حول عمل الفعل في مفعولين مطلقين: السِّيرَافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت ٣٦٨هـ): **شرح كتاب سِيبَوَيْهِ**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، جـ١، صـ٢٨٨؛ ابن هشام (جمال الدين يوسف بن أحمد ت ٧٦١هـ): **حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك**، حققه وعلق عليه: مصطفى أبو توهة، دار السمان للدراسات وتحقيق التراث، الفاتح، إسطنبول، تركيا، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٢٠م، صـ٢٤٨؛ ناظر الجيش (محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت ٧٧٨هـ): **شرح التسهيل، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، مج (٤)، صـ صـ ١٨٣٣، ١٨٣٤؛ الشاطبي: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، جـ٣، صـ ٢١٨؛ ياسين العُليمي (زين الدين بن أبي بكر بن محمد ت ١٠٦١هـ): **حاشية ياسين على شرح قطر الندى**، تحقيق: كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، لبنان،١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، جـ٢، صـ٦٨٠.

(٥١) انظر في ترجيح عمل الفعل في المفعول المطلق المتعدد: د/ عصام سيد أحمد عامرية: **آراء ابن طاهر النحوية من خلال مرويات العلماء عنه: جمع ودراسة**، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، الفيوم، مصر، العدد (١٢)، ديسمبر ٢٠٠٤م، صـ٨٢٠.

(٥٢) البيت من الكامل، نسب لزهير في اللسان، وللحارث بن وعلة الذهلي في الهمع، والدرر، والمعنى أن صاحب الحنق لا يبقي على من انتقم منه، كما أن البعير المقيد إذا وطيء لا يبقي على يابس الهرم، بل يستأصله.

– انظر فيما سبق: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٦، ٢٠٠٨م، (هرم)، مج (١٥)، صـ٥٦؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، جـ٣، صـ١٠٤؛ الشنقيطي (أحمد بن الأمين ت ١٣٣١هـ): **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، جـ١، صـ٤٠٩.

(٥٣) لمزيد من التفصيل حول ترجيح نصب الفعل مصدرين عند د/ عيَّاد عيد الثِبيتي، انظر كتابه: **ابن الطراوة النحوي**، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، صـ صـ١٨٥، ١٨٦.

(٥٤) حول إنزال الثقات عن عروشهم العلمية، وضرورة التحرر من سطوة الآراء، انظر: د/ فرانتز روزنتال: **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، ترجمة: د/ أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٧١م، صـ صـ١٣٣، ١٣٤.

(٥٥) انظر في دلالة المفعول المطلق على التوكيد: د/ خليل عمايرة: **أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، دار الفكر، عمان، الأرن، ط١، ١٩٨٦م، صـ صـ٧١، ٧٢؛ د/ محمد حسين أبو الفتوح: **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م، صـ صـ٨٠، ٨١.

(٥٦) لمزيد من التفصيل حول علاقة الحدث الأساسي – التوسع، انظر: ملدريد لارسون: **الترجمة والمعنى (دليل التكافؤ عبر اللغات)**، ترجمة: د/ محمد محمد حلمي هليل، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، الكويت، ط١، ٢٠٠٧م، صـ٤٨٨.

(٥٧) انظر في المقصود بعلاقة العموم – الخصوص: د/ محمد العبد: **اللغة والإبداع الأدبي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط٢، ٢٠٠٧م، صـ٣٧، وصـ٤٢.

(٥٨) انظر في المقصود بالتعقيب المصدري: وائل الحربي: **التعقيب المصدري ودلالاته في القرآن الكريم، وأبحاث أخرى**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١،

٢٠١٦م، صـ صـ٦٩، ٧٠.

(٥٩) حول الفرق الدلالي بين المفعول المطلق المؤكد لنفسه، والمفعول المطلق المؤكد لغيره، وتحديد العامل فيهما، انظر: الرضي الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، جـ٢، صـ٢٩٣؛ الشاطبي: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، جـ٣، صـ صـ٢٥٣، ٢٥٤؛ زَيني زَادَه (حسين بن أحمد ت ١١٧٢هـ): **الفوائد الشافية على إعراب الكافية، المعروف بمُغْرِب الكافية**، دار السَّرَّاج، الفاتح، إسطنبول، تركيا، طـ٢، ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م، صـ٢٥٣؛ القُونَوي (عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي ت ١١٩٥هـ): **حاشية القُونَوي على تفسير الإمام البيضاوي، ومعه حاشية ابن التمجيد**، ضبطه، وصححه، وخرج آياته: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، جـ٩، صـ٣٩١؛ الصاوي (أحمد بن محمد ت ١٢٤١ هـ): **حاشية الصَّاوي على تفسير الجَلالَين**، ضبطه، وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م، جـ٣، صـ صـ٢٠٢، ٢٠٣.

(٦٠) حول المقصود بعلاقة التكافؤ، انظر: د/ جميل عبد المجيد: **البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طـ١، ٢٠٠٦م، صـ١٤٤.

(٦١) انظر في المقصود بعلاقة الالتزام: د/ تمام حسان: **البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)**، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، طـ٢، ٢٠٠٣م، جـ١، صـ٤١٦.

(٦٢) حول البنية العميقة للمركب العطفي، واختلاف النحاة في تحديد العامل، انظر: إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، طـ١، ١٩٣٧م، صـ١١٧؛ د/ علي أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طـ١، ٢٠٠٧م، صـ١٣٠، وصـ٢٢٤.

(٦٣) حول البنية العميقة للبدل المطابق، انظر: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طـ١، ٢٠٠٦م، صـ٧٣.

(٦٤) حول رأي الزَّمَخْشَري في عمل المفعول لأجله في آخر، وتأثره بالزَّجَّاج، واعتراض أبي حَيَّان عليه، انظر: الزَّجَّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي ت ٣١١هـ): **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، جـ٢، صـ٧٤؛ الزَّمَخْشَري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ت ٥٣٨): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، جـ٢، صـ٢٣٤؛ أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٣، صـ٩٥.

(٦٥) حول وصف جزء كبير من تاريخ النحو بأنه تاريخ صراع، انظر: علي الشدوي: **تاريخ النحو العربي منظورًا إليه من جهة تطور مفهومه (تأملات استكشافية)**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، ٢٠٢٢م، صـ٢١.

(٦٦) انظر في شغف أبي حَيَّان بالاعتراض على الزَّمَخْشَري: السَّمِين الحَلَبِي (أحمد بن يوسف ت ٧٥٦ هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، جـ٤، صـ٢٤١.

(٦٧) حول الفرق بين الخلاف الزمني، والخلاف المكاني في النحو العربي، انظر: د/ حسن حمزة: **الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية**، صائغ، ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م، صـ٦، وصـ٣٥.

(٦٨) حول القول بتأثر الزَّمَخْشَري بالزَّجَّاج، انظر: الطِّيبي (شرف الدين الحسين بن عبد الله ت ٧٤٣هـ): **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب**، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، وحدة البحوث والدراسات، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م، جـ١، صـ٧١٠؛ د/ عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر: **مسامرة الكشاف بين مراقي تحليله ومهاوي تأويله**، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٤١هـ، صـ٤٠.

(٦٩) انظر في المقصود بالفكر الأوائلي، وتغلغله في الذهنية العربية: د/ جمعان عبد الكريم: **التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني (غموض الأوليات)**، دار الفارابي،

بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م، صـ٩٨.

(٧٠) السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٤، صـ٢٦٥.

(٧١) حول سبب انتشار المشابهة، والتقريب بين الظواهر النحوية، انظر: د/ ممدوح عبد الرحمن: **العربية والفكر النحوي (دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٩٩م، صـ١١؛ د/ حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء – التحليل – التفسير)**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م، صـ١٥١.

(٧٢) لمزيد من التفصيل حول طبيعة العقل العربي الاستنباطية، انظر: د/ محمود توفيق محمد سعد: **في نقد العقل البلاغي**، مكتب إحياء التراث الإسلامي، مشيخة الأزهر الشريف، القاهرة، مصر – مجلس حكماء المسلمين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م، هامش رقم (١)، صـ٩١.

(٧٣) حول الفرق بين إدراك دلالة المصطلح، وصياغته صياغة علمية، انظر: د/ حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء – التحليل – التفسير)**، صـ١٤١، صـ١٤٢.

(٧٤) انظر في تصريح الشِّهَاب الخفَاجِي بمصطلح المفعول لأجله المتداخل: الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ٣، صـ٤٧٢.

(٧٥) انظر في تعريف المصطلح الجوال، والفرق بين الجولان، والتحول: د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، صـ٣٩٣: صـ٤٤١.

(٧٦) لتفصيل القول في إعراب كلمة ﴿نعاسًا﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾ {آل عمران: ١٥٤}، انظر: أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٣، صـ صـ٩٢، ٩٣؛ السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٣، صـ صـ٤٤٤، ٤٤٥؛ أبو السعود (محمد بن محمد العماري ت ٩٥١هـ): **تفسير أبي السعود، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، دار إحياء

التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، جـ٢، صـ١٠٠.

(٧٧) حول تعدد التوجيه النحوي لجملة التعليل الثانية الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ* إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ {الشعراء: ٥٠، ٥١}، انظر: الألوسي (شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله ت ١٢٧٠هـ): **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: ماهر حبُّوش، وهيثم حازم الجيالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، جـ١، صـ صـ١٧٤، ٤٨٤؛ د/ عمرو أحمد عُطيفي شحاتة: **أسلوب التعليل بين التنظير النحوي والواقع النصي**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٤٤)، الرسالة (٦٤٥)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ١٤٤٥هـ، ٢٠٢٤م، صـ١٠٧.

(٧٨) انظر في عدم جواز تعدد المفعول لأجله: أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٢، صـ٢١٨؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ): **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، تحقيق: د/ نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد، العراق، ١٩٧٧م، جـ١، صـ٤٠١.

(٧٩) الأَنْبَابي (شمس الدين محمد بن محمد بن حسين ت ١٣١٣هـ): **التقريرات على فتح الجليل، (مطبوع بهامش حاشية السُّجاعي على شرح ابن عقيل، المسماة فتح الجليل)**، تحقيق: بلال محمد حاتم، دار التقوى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٤٥هـ، ٢٠٢٣م، صـ٢٥٥.

(٨٠) حول المقصود بالتقريرات، وأهميتها، انظر: محمد بن لطفي الصبَّاغ: **المناهج والأطر التأليفية في تراثنا**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، صـ٦٠؛ د/ عبد الله بن عويقل السلمي: **المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي**، مجلة الأحمدية، دبي، الإمارات العربية، العدد (٤)، جمادى الأولى ١٤٢٠هـ، صـ٢٦٣.

(٨١) حول المقصود بمصطلح النصنصة المتسلسلة، انظر: د/ عبد الملك مرتاض: **نظرية النص الأدبي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، ط٢، ٢٠١٠م، صـ صـ٩، ١٠.

(٨٢) لمزيد من التفصيل حول اتهام العقلية العربية بأنها عقلية شارحة، وتعدد مسوغات الشرح، انظر:

– د/ محمد محمد أبو موسى: **علماؤنا وتراث الأمم**، مكتب إحياء التراث الإسلامي، مشيخة الأزهر الشريف، القاهرة، مصر – مجلس حكماء المسلمين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م، صـ١٩.

– ـــــــــ: **المسكوت عنه في التراث البلاغي**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م، صـ١٢١.

(٨٣) انظر في المقصود بمبدأ النشوء والتوالد: د/ عبد السلام المسدي: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، صـ صـ١٢، ١٣.

(٨٤) لتفصيل القول في تحكم النص الأصلي في النصوص المتولدة منه فيما يُعْرَفُ بالرقابة المعرفية، انظر: د/ عبد الرحمن بودرع: **الخطاب النحوي ومنهج المعرفة**، مجلة التأويل، مركز الدراسات القرآنية، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المملكة المغربية، العدد (٢)، شعبان ١٤٣٦هـ، يونيو ٢٠١٥م، صـ١٩٥.

(٨٥) انظر في تعدد الأوجه الإعرابية لكلمة ﴿بَغْيًا﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يُنَزِّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ {البقرة: ٩٠}: السَّمِين الحَلبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ١، صـ٥١١؛ محيي الدين شيخ زاده (محمد بن مُصْلح الدِّين مُصْطَفى القوجَوي الحَنَفي ت ٩٥١هـ): **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، جـ٢، صـ١٥٦.

(٨٦) انظر في المقصود بعلاقة الإجابة عن سؤال وارد: د/ تمام حسان: **البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)**، جـ١، صـ٤١٨.

(٨٧) حول أول ظهور لمصطلح المفعول لأجله المتداخل، وتحديد المجال المعرفي الذي نشأ فيه، انظر: الزَّمَخْشَري: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جـ٣، صـ٨١؛ الطِّيبي: **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب**، جـ٧،

صـ٣٢٨؛ السَّمِين الحَلبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٦، صـ١٠٢؛ الحموي الحَنَفي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد ت ١٠٩٨هـ): **غمز عيون البصائر (شرح كتاب الأشباه والنظائر لمولانا زين العابدين إبراهيم الشهير بابن نجيم المصري)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، جـ١، صـ٢٠٠.

(٨٨) يرى الشِّهَاب الخفَاجِي أن مجيء المفعول لأجله علة لفعل معلل بمفعول لأجله كلام نفيس لم يصرح به أهل العربية، ويوحي ذلك بأن هذا الرأي من اجتهاده، وللرجوع إلى رأيه انظر: الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ١، صـ٦٢٢.

(٨٩) ابن هِشَام الأنصاري (جمال الدين يوسف بن أحمد ت ٧٦١هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، جـ٦، صـ٦٦.

(٩٠) انظر في دلالة المفعول لأجله المتداخل: حسني محمد عبد الرحمن أحمد: **ابن النحويَّة ت ٧١٨هـ وحاشيته على كافية ابن الحاجب (دراسة وتحقيق)**، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، النص المحقق، مج (١)، صـ١٤٥.

(٩١) حول تحديد القائل في قول ابن هِشَام: (زعم عصري)، انظر: الشُمُني (تقي الدين أحمد بن محمد ت ٨٧٢ هـ): **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م، جـ٢، صـ٣٠٨؛ الدُّسُوقي (مصطفى محمد عرفة ت ١٢٣٠هـ): **حاشية الدُّسُوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، جـ٣، صـ٢١٠.

(٩٢) انظر مقولة أبي حَيَّان عن ابن عقيل في: الشوكاني (محمد بن علي ت ١٢٥٠ هـ): **البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع**، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، جـ١، صـ٢٦٨.

(٩٣) حول إحسان الظن بالعلماء الذين صرحوا بانفرداهم برأي ما، مع ذكره في مؤلفات غيرهم، انظر: د/ محمد محمد أبو موسى: **دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)**، مكتبة وهبة،

القاهرة، مصر، ط٤، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، صـ٣٥٠.

(٩٤) انظر في حكاية القول بجواز تعدد المفعول لأجله: أبو السعود: **تفسير أبي السعود، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، جـ١، صـ٥٤؛ الألوسي: **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، جـ١، صـ١٧٤، وصـ٤٨٤.

(٩٥) المصدر المؤول الوارد في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ {التوبة: ٩٢} في محل نصب مفعول لأجله، أو في محل نصب على نزع الخافض، ولتفصيل الخلاف في ذلك، انظر: العُكْبَرِي: **التبيان في إعراب القرآن**، جـ٢، صـ٤٢٧؛ السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٦، صـ١٠٢؛ ابن عادل الدِّمشقي (أبو حفص عمر بن علي ت ٨٨٠هـ): **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، جـ١٠، صـ١٧٤.

(٩٦) حول تعدد الظرف، انظر: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ): **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م، جـ٢، صـ صـ٣٣٤، ٣٤٥؛ الدُّسُوقي: **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام**، جـ١، صـ١٠٤؛ الأمير (محمد بن محمد السنباوي ت ١٢٣٢هـ): **حاشية الأمير على مغني اللبيب (مطبوع بهامش مغني اللبيب لابن هشام)**، مطبعة دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحَلَبِي وشركائه، القاهرة، مصر، ١٣٧٢هـ، جـ١، صـ٩٠؛ الخضري (محمد بن مصطفى بن حسن ت ١٢٨٧هـ): **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، جـ١، صـ٣٩٦.

(٩٧) ذكر ابن هشام أن سِيبَوَيْهِ هو صاحب الرأي القائل بجواز تعدد المفعول فيه إذا كان الثاني أعم من الأول في كتابه: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جـ٢، صـ صـ٩١، ٩٢.

(٩٨) نقل ابن هشام عن ابن عُصْفُور أن سِيبَوَيْهِ هو صاحب الرأي القائل بجواز تعدد المفعول فيه إذا كان الثاني أعم من الأول، ولمراجعة ذلك انظر: ابن هِشَام الأنصاري

(جمال الدين يوسف بن أحمد ت ٧٦١هـ): **شرح قصيدة بانت سعاد**، تحقيق: د/ عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، صـ١٠٦.

(٩٩) انظر في عدم تصريح ابن عُصْفُور بصاحب الرأي القائل بجواز تعدد المفعول فيه إذا كان الثاني أعم من الأول: ابن عُصْفُور (علي بن مؤمن بن محمد ت ٦٦٩هـ): **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، جـ١، صـ١٥٥.

(١٠٠) لمطالعة رأي سِيبَوَيْهِ في إجازة تعدد المفعول فيه إذا كان الثاني أعم من الأول، انظر: سِيبَوَيْهِ: **الكتاب**، جـ١، صـ٢٢٣.

(١٠١) حول جواز تعدد المفعول فيه عند السِّيرَافي، انظر كتابه: **شرح كتاب سيبويه**، جـ٢، صـ١١٨.

(١٠٢) حول جواز تعدد الظرف بالعطف، وبغير عطف عند الرضي الإستراباذي، انظر كتابه: **شرح كافية ابن الحاجب**، جـ٢، صـ٥٢.

(١٠٣) انظر في المقصود بالتباين: د/ حسين رفعت: **تعدد المعنى النحوي بين الجواز والمنع (دراسة تحليلية دلالية)**، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، مركز الدراسات الشرقية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، العدد (٥٢)، ٢٠١٤م، صـ٣٥٩.

(١٠٤) حول الفرق بين تأثير المعرفة، وتكرار المعرفة، انظر: د/ عبد الرحمن بودرع: **الخطاب النحوي ومنهج المعرفة**، صـ١٩٥.

(١٠٥) حول قول ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة بتداخل المفعول فيه، واستمداد هذا الرأي من السُّهَيْلِي، انظر: السُّهَيْلِي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٥٨١هـ): **نتائج الفكر**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، صـ٣٠٨؛ ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ت ٧٥١هـ): **بدائع الفوائد**، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م، جـ٢،

صـ٥٨٤.

(١٠٦) لمناقشة المقولة التي تذهب إلى أَنَّ نحو ابن قَيِّم الجَوْزيَّة هو نحو السُّهَيْلِي، انظر: د/ محمد إبراهيم البنا: **أبو القاسم السُّهَيْلِي ومذهبه النحوي**، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، طـ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، صـ١٩٦؛ د/ أحمد عطية المحمودي: **القضايا النحوية في بدائع الفوائد لابن القيم والكتب التي نقلت عنه بين الأصالة والإدعاء**، كلية الآداب، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، العدد (٢٥)، ١٩٩٩م، صـ صـ٣٧٥، ٣٧٦.

(١٠٧) لمزيد من التفصيل حول تعلق المفعول فيه المتداخل بالفعل بعد تقييده بمفعول فيه: ياسين العُليمي (زين الدين بن أبي بكر بن محمد ت ١٠٦١هـ): **حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح)**، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، مصر، طـ١، ٢٠١١م، جـ٢، صـ٥٣٩؛ د/ فخر الدين قباوة: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، دار القلم العربي، حلب، سوريا، طـ٥، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، صـ٢٩٢.

(١٠٨) انظر في المقصود بعلاقة الإطار أو المحيط: د/ جميل عبد المجيد: **البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية**، صـ١٤٦.

(١٠٩) انظر في تعليل رفض نصب الفعل لظرفين متحدين: الفارضي (شمس الدين محمد ت ٩٨١ هـ): **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، حققه وعلق عليه: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠١٨م، جـ٢، صـ٤٧٤.

(١١٠) حول قول أبي حَيَّان بمجيء (إذ) لمطلق الزمان في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ {الزخرف: ٣٩}، انظر: أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٨، صـ١٨.

(١١١) حول تعقب السَّمِين الحَلبِي لأبي حَيَّان بخصوص رأيه في ﴿إِذْ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ {الزخرف: ٣٩}، انظر: السَّمِين الحَلبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٩، صـ٥٩٢.

(١١٢) لمزيد من التفصيل حول توجيه أبي عَلِي الفَارِسِي لكلمة ﴿إِذْ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ {الزخرف: ٣٩}، انظر: ابن جنّي: **الخصائص**، جـ٢، صـ١٧٢؛ الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ٨، صـ صـ٣٩٢، ٣٩٣.

(١١٣) حول توجيه الزَّمَخْشَري، وابن الحَاجِب لكلمة ﴿إِذْ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ {الزخرف: ٣٩}، انظر: الزَّمَخْشَري: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جـ٥، صـ٤٤٥؛ ابن الحَاجِب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦هـ): **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: فخر صالح سلمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان – دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، صـ صـ١٤٢، ١٤٣.

(١١٤) حول توجيه العُكْبَرِي لكلمة ﴿إِذْ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ {الزخرف: ٣٩}، انظر: العُكْبَرِي: **التبيان في إعراب القرآن**، جـ٢، صـ صـ٧٠٣، ٧٠٤.

(١١٥) حول القول بتداخل المفعول فيه في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ {الزخرف: ٣٩}، انظر: شمس الدين الزيّلي (أبو الثناء أحمد بن محمد ت ١٠٠٦ هـ): **حل معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد شرح قواعد الإعراب**، تحقيق: اللجنة العلمية في دار ابن السَّرَّاج، دار السَّرَّاج، الفاتح، إسطنبول، تركيا، ط١، ١٤٤٤هـ، ٢٠٢٣م، صـ صـ١٦٢، ١٦٣.

(١١٦) وردت هذه الأمثلة النحوية المصنوعة عند د/ فخر الدين قباوة، في كتابه: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، صـ٢٩٢، والهامش رقم (١) من الصفحة نفسها. وقد أشار إلى جواز إعراب (كل) في نحو (أذاكر كل يوم ست ساعات) اسمًا منصوبًا على نزع الخافض؛ وبذلك يخرج عن حدِّ المفعول فيه المتداخل.

(١١٧) قال ابن هشام: "قال أبو الفتح: راجعت أبا علي مرارًا في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ الآية مستشكلًا إبدال ﴿إِذْ﴾ من ﴿الْيَوْمَ﴾ ...".
– ابن هِشَام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جـ٢، صـ٢٤.

(١١٨) انظر في تعليق د/ عبد اللطيف الخطيب على النص الذي أورد فيه ابن جنّي ما جرى بينه وبين أستاذه أبي عَلِي الفَارِسِي حول إعراب ﴿إِذْ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ {الزخرف: ٣٩}: ابن هِشَام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جـ٢، هامش رقم (٧)، صـ٢٣، وهامش رقم (٤)، صـ٢٤.

(١١٩) القَرَافي (أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي ت ٦٨٤ هـ): **الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)**، تحقيق: د/ محمد أحمد سراج، د/ علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠١م، جـ١، صـ٢٤١.

(١٢٠) أشار أبو حَيَّان إلى أن تخريج ﴿إِذْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ {الزخرف: ٣٩} على البدل قد أخذه الزَّمَخْشَري من ابن جنّي دون تصريح، ولمراجعة ذلك التعقب، انظر: أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٨، صـ١٨.

(١٢١) حول المقصود بالأمالي النحوية، وسماتها التأليفية، انظر: الزَّجَّاجِي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٤٠ هـ): **أمالي الزَّجَّاجِي**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، مقدمة المحقق، صـ١٦؛ ابن الشَّجَرِي (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ت ٥٤٢ هـ): **أمالي ابن الشَّجَرِي**، تحقيق ودراسة: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، مقدمة المحقق، جـ١، صـ١٨٧.

(١٢٢) انظر في مبرر عدم تعدد المفعول معه: ابن هشام: **حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك**، صـ٢٥٠.

(١٢٣) لمراجعة الحوار الذي دار بين أبي حَيَّان، وشيخه ابن الضائع حول (الواو) الواردة في المثال النحوي المصنوع: (استوى الماء والخشبة وشفير الوادي)، انظر: أبو حَيَّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، جـ٣، صـ١٤٩٥؛ ياسين العُليمي: **حاشية ياسين على شرح قطر الندى**، جـ٣، صـ٤٦.

ومن الملاحظ أَنَّ د/ رجب عثمان، وكريم حبيب كريم لم يحددا اسم الشيخ الوارد على

لسان أبي حَيَّان، ولكني وجدته محددًا في تحقيق د/ مصطفى النماس للارتشاف.

– انظر فيما سبق: أبو حَيَّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د/ مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م، جـ٢، صـ٢٩٣.

(١٢٤) لمزيد من التفصيل حول الاختلاف في تحديد المعنى الوظيفي للواو الواردة قبل كلمة ﴿الشَّمْسَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ {يوسف: ٤}، انظر: السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٦، صـ٤٣٦؛ الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ٥، صـ١٥٥؛ عبد الله العلمي الغزي الدمشقي: **مؤتمر تفسير سورة يوسف عليه السلام**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م، جـ١، صـ صـ٢٠٩، ٢١٠.

(١٢٥) انظر في نفي سجود الأبوين ليوسف عليه السلام: فخر الدين الرازي (محمد بن ضياء الدين عمر ت ٦٠٤هـ): **تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ،١٩٨١م، جـ١٨، صـ٢١٥؛ عبد الله العلمي الغزي الدمشقي: **مؤتمر تفسير سورة يوسف عليه السلام**، جـ١، صـ صـ٢٠٩، ٢١٠.

(١٢٦) انظر في تحديد مرجع الضمير في الفعل ﴿خَرُّوا﴾ الوارد في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ {يوسف: من الآية ١٠٠}: فخر الدين الرازي: **تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، جـ١٨، صـ صـ١٦٦، ١٦٧؛ الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ٥، صـ٣٦٠.

(١٢٧) د/ محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النَّص)**، جـ١، صـ٤٠٤.

(١٢٨) انظر في الفرق بين مكانة الأحد عشر كوكبًا، والشمس والقمر: الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، جـ١٢،

صـ٢٠٩.

(١٢٩) هناك فرق بين توسعة التابع والفضلة؛ فالتابع توسعة في المحل، والفضلة توسعة في البنية بكاملها، ولتفصيل القول في ذلك، انظر: د/ خالد السويح: **أسس الإخبار في الكلام (بحث في روافد إنتاج الفائدة)**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، جـ١، صـ صـ٣٣٥، ٣٣٦.

(١٣٠) انظر في اقتضاء مقام التعظيم للإسهاب والتكثير: ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ): **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإفصاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، جـ٢، صـ١٩٨.

(١٣١) حول إعراب كلمة ﴿الطَّيْر﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ {سبأ: ١٠}، انظر: الزَّجَّاج: **معاني القرآن وإعرابه**، جـ٤، صـ٢٤٣؛ أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٧، صـ٢٥٣؛ السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٩، صـ١٥٩.

(١٣٢) لمزيد من التفصيل حول تعقبات المعربين لرأي أبي حَيَّان في إعراب كلمة ﴿الطَّيْر﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ {سبأ: ١٠} مفعولًا معه، انظر: الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ١، صـ٤٠١، وانظر: جـ٧، صـ صـ ٥٢٧، ٥٢٨؛ القونوي: **حاشية القُونَوي على تفسير الإمام البيضاوي، ومعه حاشية ابن التمجيد**، جـ١٥، صـ٤٦٣.

(١٣٣) حول أضرب الاستثناء، انظر: ابن الدَّهَّان (أبو محمد سعيد بن المبارك ت ٥٦٩هـ): **الغُرَّة في شرح اللُّمع من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف**، تحقيق: د/ فريد عبد العزيز الزامل، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، مج (١)، صـ٥٠٧، صـ٥٠٨.

(١٣٤) انظر في المقصود بالاستثناء المتداخل: ابن عُصْفُور (علي بن مؤمن بن محمد ت ٦٦٩ هـ): **شرح جمل الزَّجَّاجِي**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فؤاد الشعار،

مراجعة: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، جـ٢، صـ٣٩٠؛ الطوفي (أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي ت ٧١٦هـ): **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية**، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، صـ٥٨٧؛ خالد الأزهري (زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت ٩٠٥هـ): **شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، جـ١، صـ٥٥٤.

(١٣٥) انظر في المقصود بعلاقة التقابل الكمي: د/ محمد العبد: **اللغة والإبداع الأدبي**، صـ٤٤.

(١٣٦) حول تداخل الاستثناء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ* إِلَّا آَلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ* إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾ {الحجر: ٥٨ – ٥٩}، انظر: الزَّمَخْشَري: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جـ٣، صـ٤١٠؛ أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٥، صـ٤٤٨؛ السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٧، صـ١٦٩.

(١٣٧) لمراجعة مقولة: "إذا دار الكلام بين التأسيس والتأكيد، فحمله على التأسيس أولى"، انظر: الإسنوي (جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن ت ٧٧٢هـ): **الكوكب الدرِّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق: د/ محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، صـ٤٠٦؛ الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله ت ٧٩٤ هـ): **البحر المحيط في أصول الفقه**، قام بتحريره: القادر عبد الله العاني، راجعه: د/ عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، جـ٢، صـ١١٧.

(١٣٨) حول الفرق بين حراسة المعرفة، وبناء المعرفة، انظر: د/ محمد محمد أبو موسى: **المسكوت عنه في التراث البلاغي**، صـ٤٦، وصـ٥٠.

(١٣٩) لمزيد من التفصيل حول تحامل أبي حَيَّان على الزَّمَخْشَري، انظر: د/ محمد محمد أبو موسى: **البلاغة القرآنية في تفسير الزَّمَخْشَري وأثرها في الدراسات البلاغية**،

دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، (د. ت)، صـ٦٣.

(١٤٠) للفرق بين التهوين المعرفي، والتهويل المعرفي، انظر: د/ طه عبد الرحمن: **سؤال المنهج (في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد)**، صـ٦٤.

(١٤١) خالد الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، جـ١، صـ٥٥٤.

(١٤٢) ابن جابر الهواري: **شرح ألفية ابن مالك**، جـ٢، صـ٢٧٣.

(١٤٣) لمزيد من التفصيل حول حديث ابن يَعِيش الصَّنعَانِي عن الاستثناء بعد الاستثناء، انظر: مؤمن بن صبري غنام: **المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو للعلامة سابق الدين محمد بن علي بن يَعِيش الصَّنعَانِي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ**، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، النص المحقق، جـ٢، صـ٨٦.

(١٤٤) انظر في اهتمام أصول الفقه بالاستثناء: د/ أكرم بن محمد بن حسين: **الاستثناء عند الأصوليين**، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٩٩٨م، صـ٩؛ د/ أحمد حساني: **العلامة في التراث اللساني العربي (قراءة لسانية وسميائية)**، صـ٢٤٠.

(١٤٥) انظر في الخلاف النحوي بين الكِسَائي، وأبي يوسف حول قول من قال: "لفلان علي مائة درهم إلا عشرة إلا درهمًا": ابن حمدون السلمي (أبو العباس أحمد بن محمد ت ١٣١٦هـ): **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤هـ، جـ١، صـ٤٢٣.

(١٤٦) هناك فرق بين المناظرات والمحاورات؛ فالمناظرات نوع من المحاورات، يتسم بعدة أمور: أولها: الترتيب المسبق، وثانيها: الانعقاد بأمر ذي سلطان، وثالثها: اقتضاء الحكم في نهايتها فصلًا بين المتناظرين، أما المحاورات فيتميز مجلسها بالهدوء، والعفوية، وعدم التحدي والمفاخرة، وقد يُطْلَق عليها (المجالسات)، والتساؤل فيها عما دَقَّ من المسائل، وَتُعَدُّ الحكاية موضع المباحثة من المناظرات، لشهرة الخلاف بين الكسائي، وأبي يوسف.

– انظر فيما سبق: القِفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ت ٦٢٤هـ): **إنباهُ الرُّواة على أنباء النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، جـ٢، صـ٢٦٠؛ د/ شعبان عوض محمد العبيدي: **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٨٩م، صـ١٢٥؛ د/ أسامة رشيد الصفَّار: **المناظرات النحوية والصرفية (نشاتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م، صـ٢٥٢؛ د/ طه عبد الرحمن: **الحوار أفقًا للفكر**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣م، صـ١٤٢.

(١٤٧) حول الخلاف النحوي في تحديد المستثنى منه في الاستثناء المتداخل، انظر: الآمدي (أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي ت ٦٣١هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، علق عليه: عبد الرازق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ، جـ٢، صـ٣٥٣؛ القَرَافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ت ٦٨٤ هـ): **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، صـ٤٧٤: صـ٤٧٧.

(١٤٨) أشارت كثير من المؤلفات إلى أَنَّ الحمل على القريب يكون متعينًا عند التردد، ولمراجعة ذلك يمكن الاطلاع على ما يأتي: ابن عُصْفُور: **شرح جمل الزَّجَّاجِي**، جـ٢، صـ٣٩٠؛ أبو حَيَّان: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، جـ٨، صـ٢٧٦؛ ابن هِشَام (جمال الدين يوسف بن أحمد ت ٧٦١هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م، جـ٢، صـ٢٧٥؛ ابن جابر الهواري: **شرح ألفية ابن مالك**، جـ٢، صـ٢٧٥.

(١٤٩) حول حكم المستثنيات المتداخلة من حيث المعنى، أو ثمرة الخلاف في تداخل الاستثناء، وضرورة تطبيق المبدأ القائل بأن الأصل براءة الذمة عند تحديد المستثنى في الاستثناء المتداخل، انظر: السيوطي: **همع الهوامع في جمع الجوامع**، جـ٣، صـ صـ٢٦٦، ٢٦٧؛ خالد الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون**

التوضيح في النحو، جـ١، صـ صـ٥٥٤، ٥٥٥؛ الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد ت ٩٢٩ هـ): **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م، جـ١، صـ٢٢٣؛ د/ أكرم بن محمد بن حسين: **الاستثناء عند الأصوليين**، صـ١١١.

(١٥٠) حول المقصود بمصطلح التبئية، وعلاقته بالتأسيس المعرفي لمبدأ تضافر العلوم، انظر: عبد السلام المسدي: **الأدب وخطاب النقد**، صـ٢٢٤.

(١٥١) هناك من اشترط في الحال المتداخلة أن يكون عاملها هو لفظ الحال الأولى، وأن يكون صاحبها ما استتر في الحال السابقة، انظر فيما سبق: د/ محمد خير الحلواني، **النحو الميسر**، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م، جـ٢، صـ٥٠٢.

(١٥٢) هناك من اقتصر في تعريف الحال المتداخلة على مجيئها من ضمير في حال أخرى، انظر فيما سبق: د/ عبد الفتاح الحموز: **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، جـ٢، صـ١٠٦٨؛ د/ محمد إبراهيم عبادة: **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، صـ١١٦.

(١٥٣) من تداخل الحال اشتمال جملة الحال نفسها على حال أخرى، انظر فيما سبق: محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٤م، جـ٢، صـ١٩١؛ د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م، صـ٧٣.

(١٥٤) حول سبب تسمية الحال المتداخلة بهذا الاسم، انظر: خالد الأزهري (زين الدين خالد بن عبد الله ٩٠٥هـ): **تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (إعراب ألفية ابن مالك في النحو)**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، صـ١٥.

(١٥٥) انظر في جواز أن يعمل العامل الواحد في حالين بشرط تداخلهما: ابن قَيِّم

الجُوْزِيَّة: **بدائع الفوائد**، جـ٢، صـ٥٨٤، وصـ٥٨٦.

(١٥٦) انظر في الفرق الدلالي بين الغضب، والأسف: فخر الدين الرازي: **تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، جـ١٥، صـ١٢؛ ابن عادل الدِّمشقي: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ١٣، صـ٣٥١؛ محمد متولي الشعراوي: **تفسير الشعراوي**، راجع أصله وخرج أحاديثه: د/ أحمد عمر هاشم، أخبار اليوم، القاهرة، مصر، طـ١، ١٩٩١م، مج (٧)، صـ٤٣٦٤.

ونظرًا لتقارب معنى الحالين في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ {الأعراف: من الآية ١٥٠}، صَحَّتِ البدلية فيهما؛ فـ﴿أَسِفًا﴾ عند السَّمِين الحَلبِي، والجمل بدل بعض من كل إنْ كان المراد بالأسف شدة الغضب، أو بدل اشتمال إنْ كان المراد به الحزين، وذهب الشِّهَاب الخفَاجِي إلى أَنَّ إعراب ﴿أَسِفًا﴾ بدل بعض من كل توهم، والأصح أنها بدل كل لا بعض.

– حول جواز البدلية في كلمة ﴿أَسِفًا﴾، انظر: السَّمِين الحَلبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٥، صـ٤٦٥؛ الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ٤، صـ٣٧٥.

(١٥٧) حول النظر إلى إعادة الصياغة على أنها موازاة ومحاكاة للعالم الفعلي، انظر:
- Barbara Johnston : **Discourse Analysis** , Black well , Oxford , 2001 , p.30.

(١٥٨) انظر في التحليل النحوي للأحوال المتداخلة الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ* خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾ {البقرة: الآيتان١٦١، ١٦٢}: ابن عادل الدِّمشقي: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ٣، صـ١١٣.

(١٥٩) انظر في دلالة الحال المتداخلة الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ﴾ {الصف: ٤}: السَّمِين الحَلبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ١٠، صـ٣١٤؛ محمد متولي الشعراوي: **تفسير الشعراوي**، مج (٢٤)، صـ١٥١٧١.

(١٦٠) انظر في دلالة الحال المتداخلة الواردة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ

مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ {النحل: ١٢٣}: الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، جـ١، صـ٧٣٧؛ ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ٢، صـ٥١٧.

(١٦١) انظر في فائدة التقييد بالحال المتداخلة الواردة في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ {آل عمران: من الآية ٣}: أبو السعود: **تفسير أبي السعود، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، جـ٢، صـ٤.

(١٦٢) انظر في علة ترتيب الأحوال الواردة في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا* قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ﴾ {الكهف: ١}: ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ٦، صـ٤٧؛ د/ تمام حسان: **خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، صـ٢٥.

(١٦٣) انظر في المقصود بعلاقة الإضافة المختلفة: د/ جميل عبد المجيد: **البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية**، صـ١٤٤.

(١٦٤) حول دلالة الربط بالواو في جملة الحال، انظر: عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت ٤٧١هـ، أو ٤٧٤هـ): **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، طـ٢، ١٩٨٩م، صـ صـ٢١٣، ٢١٤؛ د/ محمد محمد أبو موسى: **من الحصاد القديم**، صـ٤٠.

(١٦٥) انظر في دلالة الأحوال المتداخلة الواردة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ {الفتح: ٢٧}: فخر الدين الرازي: **تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، جـ٢٨، صـ١٠٥؛ أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٨، صـ١٠٠؛ ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ١٧، صـ٥١٠.

(١٦٦) حول دلالة التقييد بالأحوال المتداخلة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ {لقمان: ٧}، انظر: ابن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، جـ٢١، صـ١٤٤.

(١٦٧) انظر في تداخل الأحوال ودلالتها في قوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ

تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آَيَةً أُخْرَى﴾ {طه: ٢٢}: العُكْبَرِي: **التبيان في إعراب القرآن**، جـ٢، صـ٥٦٣؛ أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٦، صـ٢٢٢؛ السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٨، صـ٢٧.

(١٦٨) حول دلالة تداخل الحال في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ {الإسراء: ١٨}، انظر: فخر الدين الرازي: **تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، جـ٢٠، صـ١٧٩.

(١٦٩) انظر في التحليل النحوي لتداخل الحال في قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ* لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾ {الأنبياء: ٢، ٣}: أبو البركات بن الأنباري: **البيان في غريب إعراب القرآن**، جـ٢، صـ١٥٧؛ ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ١٣، صـ٤٤٤.

(١٧٠) انظر في التحليل النحوي للحال المتداخلة في قوله تعالى: ﴿ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ* يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آَمِنِينَ* لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ {الدخان: ٥٦، ٥٧}: السَّمِين الحَلَبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٩، صـ٦٣٠.

(١٧١) حول تداخل الأحوال الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا* مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ {النساء: ١٤٢– ١٤٣} يمكن الرجوع إلى ما يأتي: ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ٧، صـ٨٥، محمد رشيد رضا: **تفسير المنار**، مطبعة المنار، القاهرة، مصر، طـ١، ١٣٢٨هـ، جـ٥، صـ٤٧٢.

(١٧٢) لمزيد من التفصيل حول الفرق بين الوظائف النحوية المحققة لعلاقة الوصفية، انظر: عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، صـ٢١٢، وصـ٣٧٧؛ د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **من جوانب التركيب والمعنى**، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، العدد (٥٣)، أغسطس ٢٠١٢م، صـ١٦، وصـ٤٠، وصـ٤٤.

(١٧٣) انظر في تسمية سِيبَوَيْهِ الحال بالخبر المنصوب، على نحو يؤكد قيام الحال

بالوظيفة الدلالية للخبر المرفوع: سِيبَوَيْهِ: **الكتاب**، جـ٢، صـ٨٦.

(١٧٤) انظر في المقصود بقصدية المحور والتفريعات المتتالية: د/ عبد المهدي الجراح: **الانتظام اللساني النصي سورة محمد صلى الله عليه وسلم أنموذجًا**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، العدد (٣)، رجب ١٤٣٠هـ، تموز ٢٠٠٩م، صـ صـ١٧٨، ١٧٩.

(١٧٥) حول تداخل أكثر من حال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ* ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آَمِنِينَ* وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ* لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ {الحجر: الآيات ٤٥ – ٤٨} يمكن الرجوع إلى ما يأتي: ابن الشَّجَرِي: **أمالي ابن الشَّجَرِي**، جـ١، صـ١٩٠؛ البيضاوي (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد ت ٦٩١هـ): **أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المسمى بتفسير البيضاوي**، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، جـ٣، صـ صـ٢١٢، ٢١٣؛ الطيبي: **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب**، جـ٩، صـ٤١؛ أبو حَيَّان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٥، صـ٤٤٥.

(١٧٦) انظر في تعدد الحال بعد تداخلها في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ*خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ذَلِكَ الْيَوْمُ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ {المعارج: ٤٣، ٤٤}: السَّمِين الحَلبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ١٠، صـ صـ٤٦٤، ٤٦٥.

(١٧٧) انظر في مجيء الحال المتداخلة بعد الحال المتعددة في قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُر * خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ * مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ يَقُولُ الْكَافِرُونَ هَذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ {القمر: الآيات ٦– ٨}: ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ١٨، صـ٢٤٢.

(١٧٨) انظر في نزوع الجملة إلى التصوير، وتعقد الصورة بناء على تعقد الجملة:

– د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، صـ٣٢١

– ـــــــ: **الجملة في الشعر العربي**، صـ٨٢.

(١٧٩) د/ أحمد خالد محمود: **تداخل الحال بين الرفض والقبول (دراسة وتحليل)**، صـ٦٢.

(١٨٠) لمزيد من التفصيل حول استخراج معرفة جديدة من كلام السابقين سواء أكانت مرادة، أم غير مرادة، وأثر ذلك على التراكم المعرفي، انظر: د/ محمد محمد أبو موسى: **المسكوت عنه في الدرس البلاغي**، صـ٦٠، وصـ٧١، وصـ٣٢٩، وصـ٥٧٢.

(١٨١) د/ أحمد خالد محمود: **تداخل الحال بين الرفض والقبول (دراسة وتحليل)**، صـ٦٣.

(١٨٢) انظر في جواز تعدد التمييز لمميز واحد على القول بإعراب الثاني بدل غلط، ابن السَّرَّاج: **الأصول في النحو**، جـ١، صـ٣٢١.

(١٨٣) انظر في جواز مجيء التمييز تمييزًا للتمييز الذي قبله: ياسين العُليمي: **حاشية ياسين على شرح قطر الندى**، جـ٣، صـ٧٥.

(١٨٤) حول سبب تسمية الحاشية بهذا الاسم، انظر: محمد بن لطفي الصبَّاغ: **المناهج والأطر التأليفية في تراثنا**، صـ٥٢.

(١٨٥) حول جواز العطف، أو عدمه في المقدار المختلط من جنسين، انظر: أبو حَيَّان: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، جـ٩، صـ٢٣٣.

(١٨٦) حول الفرق بين الكلمة النصية، والكلمة المعجمية، انظر: د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **الكلمة دلاليًّا بين البنية والتركيب والسياق**، شجر الدر، المنصورة، مصر، طـ١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، صـ٦٢.

(١٨٧) انظر في الصور التركيبية لشبه الجملة حال تكرارها: الأَخْفَش الصَّنعَانِي (صلاح الدين بن الحسين ت ١١٤٢هـ): **العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف، وما لكل منهما من التقسيم، ويسمى نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف**، تحقيق: د/ رياض الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م، صـ٧٤.

(١٨٨) انظر في المقصود بالتأليف التابع: د/ كمال عرفات نبهان: **العلاقات بين النصوص في التأليف العربي (دراسة على تفارع النصوص العربية منهج جديد لعلم**

الببليوجرافيا التكوينية)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٣م، صـ١٩٨، صـ١٩٩، صـ٢٠٧.

(١٨٩) حول ضرورة صياغة المعرفة بروح العصر، انظر:

– د/ محمد محمد أبو موسى: **علماؤنا وتراث الأمم**، صـ١٥.

– ـــــــــ: **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، صـ٦٢.

(١٩٠) انظر في المقصود بتداخل الجار والمجرور: الكوكباني (عبد القادر بن أحمد ت ١٢٠٧هـ): **إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور وما لكل منهما من التقسيم**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، مكتبة الإرشاد، الجمهورية اليمنية – دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، صـ١٣٢.

(١٩١) انظر في اختلاف المعربين حول تعلق الجار والمجرور ﴿بِلِسَانٍ﴾ الوارد في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ* نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ* عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ* بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ {الشعراء: ١٩٢– ١٩٥}: محيي الدين شيخ زاده: **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، جـ٦، صـ٣٦٢.

(١٩٢) انظر في الخلاف النحوي حول تحديد متعلق الجار والمجرور ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ الوارد في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ {آل عمران: ١٨٨}: السَّمِين الحَلبِي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٣، صـ٥٣٠؛ ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ٦، صـ١٠٩.

(١٩٣) انظر في البواعث الداعية إلى ظهور كتب الحاويات: د/ كمال عرفات نبهان: **العلاقات بين النصوص في التأليف العربي (دراسة على تفارع النصوص العربية منهج جديد لعلم الببليوجرافيا التكوينية)**، صـ٣٣٦: صـ٣٤٦.

(١٩٤) حول الصور التركيبية الجائزة لتعلق حرفي جر بعامل واحد، انظر: الشِّهَاب الخفَاجِي: **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، جـ٢، صـ١٠٣؛ القونوي: **حاشية القُونَوي على تفسير الإمام البيضاوي، ومعه حاشية ابن التمجيد**، جـ١١، صـ٣١٦.

(١٩٥) انظر في الخلاف النحوي حول تحديد متعلق حرفي الجر في قوله تعالى: ﴿ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ {البقرة: من الآية ٢٥}: الزَّمَخْشَري: **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، جـ١، صـ٢٣١؛ البيضاوي: **أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المسمى بتفسير البيضاوي**، جـ١، صـ٦٠؛ الصفاقسي (إبراهيم محمد ت ٧٤٢هـ): **المُجيد في إعراب القرآن المجيد (سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة)**، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الجماهيرية العظمى، طـ١، ١٩٩٢م، صـ١٦٥؛ ابن التمجيد (مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي ت ٨٨٠هـ): **حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي، بهامش حاشية القونَوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، جـ٢، صـ٤٩٦؛ ابن عادل: **اللباب في علوم الكتاب**، جـ١، صـ٤٥٢؛ محيي الدين شيخ زاده: **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، جـ١، صـ٤٢٧.

(١٩٦) لمزيد من التفصيل حول كراهية تكرار حرفي جر بمعنى واحد، انظر: دده خليفة (كمال الدين إبراهيم بن يحيى الأماسي الرومي الحنفي ت ٩٧٣ هـ): **حاشية دده جونكي على شرح التصريف العِزّي**، ضبطها وعلق عليها: نسيم بلعيد الجزائري، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠٢١م، صـ صـ٢٣٠، ٢٣١.

(١٩٧) انظر في المقصود بالجملة المتداخلة:

– د/ سعيد حسن بحيري: **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م، صـ٩٤.

– ـــــــــ: **نظرية التبعية في التحليل النحوي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، صـ٢٤٢.

– د/ محمد إبراهيم عبادة: **الجملة العربية (مكوناتها – أنواعها – تحليلها)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، طـ٤، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م، صـ صـ١٣٤، ١٣٥.

(١٩٨) انظر في المقصود بالجملة المركبة: د/ أحمد المتوكل: **الجملة المركبة في اللغة**

العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط١، ١٩٨٧م، صـ٣٥، وصـ١٧١.

(١٩٩) حول الارتباط التركيبي والدلالي بين الفعل والوظائف النحوية، انظر: د/ مفرح سعفان: **نظرية العامل وآثارها في النحو العربي**، (د. م)، ط٢، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ٧٤: صـ٧٦.

(٢٠٠) حول العلاقة بين تعدد الوظيفة النحوية، وتعقد الجملة، انظر: برند شبلنر: **علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة النصي)**، ترجمه وقدم له وعلق عليه: د/ محمود جاد الرب، الدار الفنية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٧م، صـ١٤١.

(٢٠١) انظر في المقصود بالإحالة الإعرابية: د/ عمر بورنان: **الإعراب وسيلة اتساق**، مجلة أبوليوس مجلة الآداب واللغات، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، المجلد (٩)، العدد (١)، جانفي ٢٠٢٢م، صـ٢٠٢.

(٢٠٢) حول جوهر التماسك النصي، انظر:

- Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan : **Cohesion in English** , Longman , London , 1976 , p. 4 - 5.

(٢٠٣) انظر في المقصود بالجملة الممتدة: د/ محمد إبراهيم عبادة: **الجملة العربية (مكوناتها - أنواعها - تحليلها)**، صـ١٣٤.

(٢٠٤) حول دور تكرار الحركة الإعرابية في التماسك النصي، انظر: د/ عبد المهدي الجراح، د/ إبراهيم الكوفحي: **النسق الإعرابي وأثره في انسجام النص**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جمعية كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠٠٨م، صـ٣٦٩؛ عدنان ج. ر. الجبوري: **دور التكرار في خطاب المجادلة العربي**، ضمن: د/ محمد العبد: **بحوث في تحليل الخطاب الإقناعي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٣م، صـ٧٠.

(٢٠٥) انظر في المقصود بالجملة الأساس، وجملة الموضوع: د/ سمير شريف استيتية: **اللسانيات (المجال، والوظيفة والمنهج)**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، صـ٢٢٤، صـ٢٢٥.

(٢٠٦) انظر في المقصود بالمرجعية المشتركة: فرانك نوفو: **قاموس علم اللغة**، ترجمة:

صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م، صـ٤١٣.

(٢٠٧) حول المقصود بقصدية الوحدة الدلالية للتراكيب، انظر: د/ عبد المهدي الجراح، د/ خالد الهزايمة: **عوامل تشكيل الأبعاد الإبلاغية النصية في قصيدة (يا شعر) للشابي**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جمعية كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، المجلد (٨)، العدد (١)، ٢٠١١م، صـ٦.

(٢٠٨) انظر في المقصود بمصطلح الفضاء الذهني في الذاكرة: د/ سعد مصلوح: **في اللسانيات والنقد (أوراق بينية)**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٧م، صـ٢٦٠.

(٢٠٩) حول المقصود بالعقبات المعرفية/ الإبستمولوجية، انظر: روبير بلانشية: **نظرية المعرفة العلمية (الإبستمولوجيا)**، ترجمة: د/ حسن عبد الحميد، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٦م، مقدمة المترجم، صـ٢٦.

(٢١٠) لمزيد من التفصيل حول علم النظر في التراث، أو فقه النظر في التراث، انظر: د/ طه عبد الرحمن: **سؤال المنهج (في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد)**، صـ٤٨، وصـ٦٠.

(٢١١) حول أهمية التضافر المعرفي في الإخصاب المعرفي، انظر: د/ عبد السلام المسدي: **الأدب وخطاب النقد**، صـ١٣٣.

(٢١٢) حول المقصود بالنحو الشارد، انظر: عباس حسن: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٦٦م، صـ٢١٠.

وقد فضَّلت الدراسة مصطلح (النحو المسكوت) عنه انطلاقًا من التفرقة بين (المسهو عنه)، و(المسكوت عنه)؛ فالمصطلح الثاني يدل على طول الزمن.

– انظر فيما سبق: د/ محمد محمد أبو موسى: **المسكوت عنه في التراث البلاغي**، صـ صـ٣، ٤.

(٢١٣) انظر في سبب وصف اللغويات العربية بأنها لغويات فصلية: د/ حافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاخ، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، صـ٤٩، وصـ٥٦.

(٢١٤) لمزيد من التفصيل حول انشغال القدماء بالقوانين العامة للأبواب، انظر: د/ محمد محمد أبو موسى: **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، صـ٧١.

(٢١٥) حول سبب بدء المسلمين بالجانب العملي في فروع المعرفة، انظر: د/ عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية**، صـ٣٣؛ د/ توفيق قريرة: **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، كلية الآداب، منوبة – دار محمد علي، صفاقس الجديدة، الجمهورية التونسية، ط١، ٢٠٠٣م، صـ٥.

(٢١٦) حول تعدد التوجيه النحوي للمنصوبات، انظر: د/ حسن خميس الملخ: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طـ١، ٢٠٠٧م، صـ٥٧.

(٢١٧) حول وصف النحو بأنه علم العلاقات، انظر: د/ تمام حسان: **القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي**، اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الرباط، المملكة المغربية، المجلد (١١)، العدد (١)، ١٩٧٤م، صـ٤٠؛ د/ فيصل إبراهيم صفا: **الشكل والمعنى في بناء المصطلح النحوي (دراسة في جملة من مصطلحات النحو العربي)**، مجلة الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد (٨)، ٢٠٠٥م، صـ١١٥؛ د/ حسين رفعت حسين: **الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية)**، عالم الكتب، القاهرة، طـ٢، ٢٠١٠م، صـ١١؛ د/ كريم حسين ناصح الخالدي: **الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ٣٩٦.

(٢١٨) حول اهتمام نحاة العربية بالجزئيات، انظر: د/ تمام حسان: **الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، صـ١٠، وصـ١٠٧؛ د/ محمد عيد: **الاستشهاد والاحتجاج باللغة**، صـ(ب).

(٢١٩) انظر في العلاقة بين التراث، والذات الإنسانية: د/ طه عبد الرحمن: **الحوار أفقًا للفكر**، صـ١٣٠.

(٢٢٠) انظر في جمع النحو العربي بين النقل، والعقل: د/ عبده الراجحي: **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، صـ صـ١٩، ٢٠.

(٢٢١) حول مساوقة نحاة العربية للغتهم، انظر: د/ حسام النادي: **المسكوت عنه في التراث النحوي**، دار النابغة للنشر والتوزيع، طنطا، مصر، ط١، ٢٠١٩م، صـ١.

(٢٢٢) انظر في الفرق بين ماضي المعرفة، وحاضر المعرفة: روبير بلانشية: **نظرية المعرفة العلمية (الابستمولوجيا)**، مقدمة المترجم، صـ٢٠.

(٢٢٣) حول اتصاف الظواهر التركيبية في التراث النحوي بعدم الاكتمال، انظر: د/ علي أبو المكارم: **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، صـ٣٤٦.

(٢٢٤) انظر في المقصود بالنحو الجمالي: د/ محمد عبد المطلب: **البلاغة والأسلوبية**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٤م، صـ٣٩؛ د/ السيد خضر: **أبحاث في النحو والدلالة**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، جـ١، صـ٢٧، وصـ٨٨.

(٢٢٥) انظر في التفرقة بين المستوى التصحيحي، والمستوى الجمالي في الدراسة النحوية: د/ علي أبو المكارم: **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، صـ٣٥١.

(٢٢٦) أمين الخولي: **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦١م، صـ٧٠.

(٢٢٧) د/ محمد خير الحلواني: **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط١، (د. ت)، صـ٦٩.

(٢٢٨) انظر في المقصود بالقطيعة الإبستمولوجية: روبير بلانشية: **نظرية المعرفة العلمية (الإبستمولوجيا)**، مقدمة المترجم، صـ٢٧.

(٢٢٩) حول الفرق بين اللغة، والنحو، والنظر إلى النحو على أنه اجتهاد، انظر: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، صـ٩، وصـ١٤؛ د/ فؤاد بوعلي: **الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، صـ صـ٢٣، ٢٤.

(٢٣٠) د/ نصر حامد أبو زيد: **إشكاليات القراءة وآليات التأويل**، صـ١٨٧.

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم.

أولًا: المصادر

– الآمدي (أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم التغلبي ت ٦٣١هـ): **الإحكام في أصول الأحكام**، علق عليه: عبد الرازق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٢هـ.

– الأَخْفَش الصَّنعَانِي (صلاح الدين بن الحسين ت ١١٤٢هـ): **العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف، وما لكل منهما من التقسيم، ويسمى نزهة الطرف في الجار والمجرور والظرف**، تحقيق: د/ رياض الخوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.

– الإسنوي (جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن ت ٧٧٢هـ): **الكوكب الدرِّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، تحقيق: د/ محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– الأشموني (أبو الحسن نور الدين علي بن محمد ت ٩٢٩ هـ): **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.

– الألوسي (شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد الله ت ١٢٧٠هـ): **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى**، تحقيق: ماهر حبُّوش، وهيثم حازم الجيالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– الأمير (محمد بن محمد السنباوي ت ١٢٣٢هـ): **حاشية الأمير على مغني اللبيب (مطبوع بهامش مغني اللبيب لابن هشام)**، مطبعة دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحَلبِي وشركائه، القاهرة، مصر، ١٣٧٢هـ.

– الأُنْبَابي (شمس الدين محمد بن محمد بن حسين ت ١٣١٣هـ): **التقريرات على فتح الجليل، (مطبوع بهامش حاشية السُّجاعي على شرح ابن عقيل، المسماة فتح الجليل)**، تحقيق: بلال محمد حاتم، دار التقوى للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط١،

١٤٤٥هـ، ٢٠٢٣م.

– الباقولي (نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين ت ٥٤٣هـ): **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

– أبو البركات بن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ): **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط٢، ٢٠٠٦م.

– البيضاوي (ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد ت ٦٩١هـ): **أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المسمى بتفسير البيضاوي**، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

– ابن التمجيد (مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي ت ٨٨٠هـ): **حاشية ابن التمجيد على تفسير البيضاوي، بهامش حاشية القونَوي**، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.

– ابن جابر الهَوَّاري (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي من نحاة القرن الثامن الهجري): **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: د/ عبد الحميد السيد محمد عبد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

– ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

– ـــــــــ: **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإفصاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

– ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ت ٦٤٦ هـ): **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: فخر صالح سلمان قدارة، دار الجيل، بيروت، لبنان – دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

- ـــــــــ: **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ت ٤٥٦هـ): **رسالة مراتب العلوم**، ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق: د/ إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م.

- أبو الحسن العروضي (أحمد بن محمد ت ٣٤٢هـ): **الجامع في العروض والقوافي**، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، أ/ هلال ناجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- ابن حمدون السلمي (أبو العباس أحمد بن محمد ت ١٣١٦هـ): **حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤هـ.

- الحموي الحَنَفي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد ت ١٠٩٨هـ): **غمز عيون البصائر (شرح كتاب الأشباه والنظائر لمولانا زين العابدين إبراهيم الشهير بابن نجيم المصري)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- أبو حَيَّان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

وطبعة أخرى، بتحقيق: د/ مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

- ـــــــــ: **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

- ـــــــــ: **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

- ـــــــــ: **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق: سيدني جلازر، الجمعية الشرقية الإمريكية، نيوهافن، كونكتيكي، ط١، ١٩٤٧م.

– خالد الأزهري (زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر ٩٠٥هـ): **تمرين الطلاب في صناعة الإعراب (إعراب ألفية ابن مالك في النحو)**، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– ـــــــــ: **شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

– الخضري (محمد بن مصطفى بن حسن ت ١٢٨٧هـ): **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

– دده خليفة (كمال الدين إبراهيم بن يحيى الأماسي الرومي الحنفي ت ٩٧٣ هـ): **حاشية دده جونكي على شرح التصريف العِزّي**، ضبطها وعلق عليها: نسيم بلعيد الجزائري، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٢١م.

– الدُّسُوقي (مصطفى محمد عرفة ت ١٢٣٠هـ): **حاشية الدُّسُوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

– ابن الدَّهَّان (أبو محمد سعيد بن المبارك ت ٥٦٩هـ): **الغُرَّة في شرح اللُّمع من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف**، تحقيق: د/ فريد عبد العزيز الزامل، دار التدمرية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

– الرضي الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت ٦٨٦ هـ): **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

– الزَّجَّاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي ت ٣١١ هـ): **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

– الزَّجَّاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٤٠ هـ): **أمالي الزَّجَّاجِي**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

– الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله ت ٧٩٤ هـ): **البحر المحيط في أصول الفقه**، قام بتحريره: القادر عبد الله العاني، راجعه: د/ عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف

والشئون الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

– الزَّمَخْشَري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ت ٥٣٨ هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

– زَيني زَادَه (حسين بن أحمد ت ١١٧٢هـ): **الفوائد الشافية على إعراب الكافية، المعروف بمُغْرِب الكافية**، دار السَّرَّاج، الفاتح، إسطنبول، تركيا، ط٢، ١٤٤١هـ، ٢٠١٩م.

– ابن السَّرَّاج (محمد بن سهل أبو بكر ت ٣١٦): **الأصول في النحو**، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ.

– أبو السعود (محمد بن محمد العماري ت ٩٥١ هـ): **تفسير أبي السعود، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

– السلسيلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى ت ٧٧٠ هـ): **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، دراسة وتحقيق: د/ الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– السَّمِين الحَلَبِي (أحمد بن يوسف ت ٧٥٦ هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– السُّهَيْلِي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ت ٥٨١ هـ): **نتائج الفكر**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

– سِيبَوَيْهِ (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٩٨م.

– السِّيرَافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان ت ٣٦٨ هـ): **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١،

١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

– السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١ هـ): **الأشباه والنظائر**، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

– ـــــــــ: **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، تحقيق: د/ نبهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد، العراق، ١٩٧٧م.

– ـــــــــ: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

– الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

– ابن الشَّجَرِي (هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ت ٥٤٢ هـ): **أمالي ابن الشَّجَرِي**، تحقيق ودراسة: د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.

– شمس الدين الزيّلي (أبو الثناء أحمد بن محمد ت ١٠٠٦ هـ): **حل معاقد القواعد اللاتي ثبتت بالدلائل والشواهد شرح قواعد الإعراب**، تحقيق: اللجنة العلمية في دار ابن السَّرَّاج، دار السَّرَّاج، الفاتح، إسطنبول، تركيا، ط١، ١٤٤٤هـ، ٢٠٢٣م.

– الشُمُني (تقي الدين أحمد بن محمد ت ٨٧٢ هـ): **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام**، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

– الشنقيطي (أحمد بن الأمين ت ١٣٣١ هـ): **الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

– الشِّهَاب الخفَاجِي (أحمد بن محمد بن عمر ت ١٠٦٩ هـ): **حاشية الشِّهَاب، المسماة حاشية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: عبد الرازق المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

– الشوكاني (محمد بن علي ت ١٢٥٠ هـ): **البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع**، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

– الصاوي (أحمد بن محمد ت ١٢٤١ هـ): **حاشية الصَّاوي على تفسير الجَلالَين**، ضبطه، وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

– الصفاقسي (إبراهيم محمد ت ٧٤٢هـ): **المُجيد في إعراب القرآن المجيد (سورة الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة)**، تحقيق: موسى محمد زنين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس، الجماهيرية العظمى، ط١، ١٩٩٢م.

– الطوفي (أبو الربيع نجم الدين سليمان بن عبد القوي ت ٧١٦ هـ): **الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية**، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

– الطِّيبي (شرف الدين الحُسين بن عبد الله ت ٧٤٣ هـ): **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرَّيب**، تحقيق: د/ حمزة محمد وسيم البكري، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د/ محمد عبد الرحيم، جائزة دبي للقرآن الكريم، دبي، الإمارات العربية، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

– ابن عادل الدِّمشقي (أبو حفص عمر بن علي ت ٨٨٠ هـ): **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

– عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت ٤٧١ هـ، أو ٤٧٤ هـ): **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٨٩م.

– ابن عُصْفُور (علي بن مؤمن بن محمد ت ٦٦٩ هـ): **شرح جمل الزَّجَّاجِي**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فؤاد الشعار، مراجعة: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،

بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

– ـــــــــ: **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

– ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩ هـ): **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٩م.

– العُكْبَرِي (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت ٦١٦ هـ): **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

– العَيْني (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى ت ٨٥٥ هـ): **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخران، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد ت ٥٠٥ هـ): **ميزان العمل**، حققه وقدم له: د/ سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٦٤م.

– الفارضي (شمس الدين محمد ت ٩٨١ هـ): **شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك**، حققه وعلق عليه: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٨م.

– فخر الدين الرازي (محمد بن ضياء الدين عمر ت ٦٠٤هـ): **تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠١هـ،١٩٨١م.

– القَرَافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن ت ٦٨٤ هـ): **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– ـــــــــ: **الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)**، تحقيق: د/ محمد أحمد سراج، د/ علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١،

٢٠٠١م.

– القِفطي (جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ت ٦٢٤هـ): **إنباهُ الرُّواة على أنباء النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– القُونَوي (عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي ت ١١٩٥هـ): **حاشية القُونَوي على تفسير الإمام البيضاوي، ومعه حاشية ابن التمجيد**، ضبطه، وصححه، وخرج آياته: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

– ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ت ٧٥١هـ): **بدائع الفوائد**، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

– الكوكباني (عبد القادر بن أحمد ت ١٢٠٧هـ): **إحكام العقد الوسيم في أحكام الظرف والجار والمجرور، وما لكل منهما من التقسيم**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، مكتبة الإرشاد، الجمهورية اليمنية – دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

– محيي الدين شيخ زاده (محمد بن مُصْلح الدِّين مُصْطَفى القوجَوي الحَنَفي ت ٩٥١هـ): **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

– المنتَجَب الهَمذَاني (المنتَجَب بن أبي العز بن رشيد ت ٦٤٣هـ): **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (إعراب، معان، قراءات)**، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفَتيّح، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

– ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٦، ٢٠٠٨م.

– ناظر الجيش (محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت ٧٧٨هـ): **شرح التسهيل**،

المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

– ابن هِشَام (جمال الدين يوسف بن أحمد ت ٧٦١هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه كتاب عُدَّةُ السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

– ـــــــ: **حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك**، حققه وعلق عليه: مصطفى أبو توهة، دار السمان للدراسات وتحقيق التراث، الفاتح، إسطنبول، تركيا، ط٢، ١٤٢٢هـ، ٢٠٢٠م.

– ـــــــ: **شرح قصيدة بانت سعاد**، تحقيق: د/ عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– ـــــــ: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

– ياسين العُليمي (زين الدين بن أبي بكر بن محمد ت ١٠٦١هـ): **حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح)**، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١١م.

– ـــــــ: **حاشية ياسين على شرح قطر الندى**، تحقيق: كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، لبنان،١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

ثانيًا: المرجع العربية

– د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **الكلمة دلاليًّا بين البنية والتركيب والسياق**، شجر الدر، المنصورة، مصر، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

– إبراهيم مصطفى: **إحياء النحو**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٣٧م.

– د/ أحمد حساني: **العلامة في التراث اللساني العربي (قراءة لسانية وسميائية)**، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٦هـ،

٢٠٢٤م.

– د/ أحمد كشك: **النحو ودوره في الإبداع**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٨م.

– د/ أحمد المتوكل: **الجملة المركبة في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، ط١، ١٩٨٧م.

– د/ الأزهر الزناد: **نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.

– د/ أسامة رشيد الصفَّار: **المناظرات النحوية والصرفية (نشاتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

– د/ أكرم بن محمد بن حسين: **الاستثناء عند الأصوليين**، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٩٩٨م.

– د/ ألفة يوسف: **تعدد المعنى في القرآن**، دار سحر للنشر – كلية الآداب، منوبة، تونس، ط٢، ٢٠٠٣م.

– أمين الخولي: **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦١م.

– د/ تمام حسان: **الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

– ـــــــــ: **البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)**، مكتبة الأسرة، القاهرة، مصر، ط٢، ٢٠٠٣م.

– ـــــــــ: **خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

– د/ توفيق قريرة: **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب**، كلية الآداب، منوبة – دار محمد علي، صفاقس الجديدة، الجمهورية التونسية، ط١، ٢٠٠٣م.

– د/ جمعان عبد الكريم: **التطور الإبستيمولوجي للخطاب اللساني (غموض الأوليات)**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.

– ـــــــــ: **من تحليل الخطاب إلى تحليل الخطاب النقدي (مناهج ونظريات)**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

– د/ جميل عبد المجيد: **البديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

– د/ حافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاخ، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

– د/ حسام النادي: **المسكوت عنه في التراث النحوي**، دار النابغة للنشر والتوزيع، طنطا، مصر، ط١، ٢٠١٩م.

– د/ حسن حمزة: **الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية**، صائغ، ومكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

– د/ حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربي (الاستقراء – التحليل – التفسير)**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

– ـــــــــ: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

– د/ حسن محمد: **إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

– د/ حسين رفعت حسين: **الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية)**، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ٢٠١٠م.

– د/ خالد السويح: **أسس الإخبار في الكلام (بحث في روافد إنتاج الفائدة)**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

– د/ خالد ميلاد: **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة (دراسة نحوية دلالية)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة– المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

– د/ خديجة محمد الصَّافي: **نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية**، دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

– د/ خليل عمايرة: **أسلوب التوكيد اللغوي في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، دار الفكر، عمان، الأرن، ط١، ١٩٨٦م.

– د/ رشيد الراضي: **المظاهر اللغوية للحجاج (مدخل إلى الحجاجيات اللسانية)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب – بيروت، لبنان، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ط١، ٢٠١٤م.

– د/ رعد هاشم العبودي: **تعدد الحال في القرآن الكريم (دلالاته وأثره في التماسك النصي)**، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م.

– د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

– د/ سعد مصلوح: **العربية من نحو الجملة إلى نحو النص**، الكتاب التذكاري: (الأستاذ عبد السلام هارون معلمًا ومؤلفًا ومحققًا)، إعداد: د/ وديعة طه النجم، د/ عبده بدوي، إصدار: قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

– ـــــــــ: **في اللسانيات والنقد (أوراق بينية)**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٧م.

– د/ سعيد حسن بحيري: **ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حَيَّان (دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

– ـــــــــ: **عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

– ـــــــــ: **نظرية التبعية في التحليل النحوي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

– د/ سمير شريف استيتية: **اللسانيات (المجال، والوظيفة والمنهج)**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

– د/ السيد خضر: **أبحاث في النحو والدلالة**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١،

١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

– د/ شعبان عوض محمد العبيدي: **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٨٩م.

– الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

– د/ طه عبد الرحمن: **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان – الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٩٩٤م.

– ـــــــ: **الحوار أفقًا للفكر**، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

– ـــــــ: **سؤال المنهج (في أفق التأسيس لأنموذج فكري جديد)**، جمع وتقديم: د/ رضوان مرحوم، المؤسسة العربية للفكر والإبداع، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٥م.

– عباس حسن: **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، دار المعارف بمصر، ط١، ١٩٦٦م.

– د/ عبد السلام المسدي: **الأدب وخطاب النقد**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

– ـــــــ: **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط٢، ١٩٨٦م.

– ـــــــ: **الخطاب القرآني وأسرار التلقي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الظعاين، قطر– بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٢٢م.

– د/ عبد العزيز حمودة: **المرايا المقعرة (نحو نظرية نقدية عربية)**، عالم الفكر، سلسلة عالم المعرفة، ع (٢٧٢)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، جمادى الأولى ١٤٢٢هـ، أغسطس ٢٠٠١م.

– د/ عبد الفتاح الحموز: **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

– عبد الله العلمي الغزي الدمشقي: **مؤتمر تفسير سورة يوسف عليه السلام**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م.

– د/ عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر: **مسامرة الكشاف بين مراقي تحليله ومهاوي**

تأويله، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٤١هـ.

– د/ عبد الملك مرتاض: **نظرية النص الأدبي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، ط٢، ٢٠١٠م.

– د/ عبده الراجحي: **فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، (د. ت).

– ـــــــ: **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– د/ عثمان أبو زنيد: **نحو النص (إطار نظري ودراسات تطبيقية)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– علي الشدوي: **تاريخ النحو العربي منظورًا إليه من جهة تطور مفهومه (تأملات استكشافية)**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، ٢٠٢٢م.

د/ علي أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

– ـــــــ: **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

– د/ عيَّاد عيد الثِبيتي: **ابن الطراوة النحوي**، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

– د/ فخر الدين قباوة: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، دار القلم العربي، حلب، دمشق، سوريا، ط٥، ١٩٨٩م.

– د/ فؤاد بوعلي: **الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

– د/ كريم حسين ناصح الخالدي: **الفكر النحوي العربي بين فهم النص القرآني وتأثير سلطة العقل**، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

– د/ كمال عرفات نبهان: **العلاقات بين النصوص في التأليف العربي (دراسة على تفارع**

النصوص العربية منهج جديد لعلم الببليوجرافيا التكوينية)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٣م.

– د/ محمد إبراهيم البنا: **أبو القاسم السُّهَيْلِي ومذهبه النحوي**، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– د/ محمد إبراهيم عبادة: **الجملة العربية (مكوناتها – أنواعها – تحليلها)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط٤، ١٤٢٨هـ،٢٠٠٧م.

– ـــــــ: **معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

– محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ٢٠١٤م.

– د/ محمد بازي: **التأويلية العربية (نحو نموذج تساندي في فهم النصوص والخطابات)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان – منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– محمد بن حسين الأنصاري: **سؤال التداخل المعرفي (العلوم الإسلامية بين الاتصال والانفصال)**، تكوين للدراسات والبحوث، الخبر، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

– د/ محمد حسين أبو الفتوح: **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم**، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٥م.

– د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٣م.

– ـــــــ: **اللغة وبناء الشعر**، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٢م.

– ـــــــ: **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

– د/ محمد خير الحلواني: **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط١، (د. ت).

– ـــــــــ: **النحو الميسر**، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

– محمد رشيد رضا: **تفسير المنار**، مطبعة المنار، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٢٨هـ.

– محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة– المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ٢٠٠١م.

– د/ محمد عابد الجابري: **نحن والتراث (قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٩٦م.

– ـــــــــ: **نقد العقل العربي (١) تكوين العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١٠، ٢٠٠٩م.

– د/ محمد العبد: **بحوث في تحليل الخطاب الإقناعي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٣م.

– ـــــــــ: **اللغة والإبداع الأدبي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

– د/ محمد عبد الفتاح الخطيب: **ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم)**، دار البصائر، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

– د/ محمد عبد المطلب: **البلاغة والأسلوبية**، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٤م.

– د/ محمد عيد: **الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٣، ١٩٨٨م.

– محمد بن لطفي الصبَّاغ: **المناهج والأطر التأليفية في تراثنا**، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– محمد متولي الشعراوي: **تفسير الشعراوي**، راجع أصله وخرج أحاديثه: د/ أحمد عمر هاشم، أخبار اليوم، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩١م.

– د/ محمد محمد أبو موسى: **البلاغة القرآنية في تفسير الزَّمَخْشَري وأثرها في الدراسات**

البلاغية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، (د. ت).

– ـــــــــ: **دلالات التراكيب (دراسة بلاغية)**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط٤، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

– ـــــــــ: **علماؤنا وتراث الأمم**، مكتب إحياء التراث الإسلامي، مشيخة الأزهر الشريف، القاهرة، مصر – مجلس حكماء المسلمين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

– ـــــــــ: **مراجعات في أصول الدرس البلاغي**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

– ـــــــــ: **المسكوت عنه في التراث البلاغي**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م.

– ـــــــــ: **من الحصاد القديم**، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٨م.

– د/ محمد همام: **تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي (دراسة في العلاقات بين العلوم)**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٧م.

– د/ محمود توفيق محمد سعد: **في نقد العقل البلاغي**، مكتب إحياء التراث الإسلامي، مشيخة الأزهر الشريف، القاهرة، مصر – مجلس حكماء المسلمين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

– د/ محمود الطناحي: **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

– د/ محمود عبد السلام شرف الدين: **التوابع بين القاعدة والحكمة**، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، ط٢، ٢٠٠٨م.

– د/ محمود قدوم: **نحو النص ذي الجملة الواحدة (دراسة تطبيقية في مجمع الأمثال للميداني)**، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

– د/ محمود الهوواشة: **الفضلة بين نحو النص ونحو الجملة**، دار الرنيم للنشر والتوزيع،

عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٧م.

– د/ مصطفى ناصف: **النقد العربي (نحو نظرية ثانية)**، سلسلة عالم المعرفة، ع (٢٥٥)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ذو القعدة ١٤٢٠هـ – مارس/ آذار ٢٠٠٠م.

– د/ مفرح سعفان: **نظرية العامل وآثارها في النحو العربي**، (د. م)، ط٢، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

– د/ ممدوح عبد الرحمن: **العربية والفكر النحوي (دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١، ١٩٩٩م.

– د/ منذر عياشي: **اللسانيات والدلالة (الكلمة)**، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط١، ١٩٩٦م.

– د/ نصر حامد أبو زيد: **إشكاليات القراءة وآليات التأويل**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٤م.

– ـــــــــ: **مفهوم النص (دراسة في علوم القرآن)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب – بيروت، لبنان، ومؤسسة مؤمنون بلا حدود، الرباط المدينة، المملكة المغربية، ط١، ٢٠١٤م.

– د/ هشام إ. عبد الله الخليفة: **نظرية الفعل الكلامي بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي**، الشركة المصرية العالمية للنشر– لونجمان، الجيزة، مصر– مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

– وائل الحربي: **التعقيب المصدري ودلالاته في القرآن الكريم، وأبحاث أخرى**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٦م.

– د/ يوسف نور عوض: **نظرية النقد الأدبي الحديث**، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٤م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية المترجمة

– برند شبلنر: **علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب، البلاغة، علم اللغة**

النصي)، ترجمه وقدم له وعلق عليه: د/ محمود جاد الرب، الدار الفنية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٧م.

– جون لاينز: **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة: د/ عباس صادق الوهاب، مراجعة: د/ يوئيل عزيز، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط١، ١٩٧٨م.

– روبير بلانشية: **نظرية المعرفة العلمية (الإبستمولوجيا)**، ترجمة: د/ حسن عبد الحميد، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٦م.

– د/ فرانتز روزنتال: **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، ترجمة: د/ أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٧١م.

– فرانك نوفو: **قاموس علم اللغة**، ترجمة: صالح الماجري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

– ملدريد لارسون: **الترجمة والمعنى (دليل التكافؤ عبر اللغات)**، ترجمة: د/ محمد محمد حلمي هليل، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، الكويت، ط١، ٢٠٠٧م.

– ميشال فوكو: **حفريات المعرفة**، ترجمة: سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب– بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.

رابعًا: الدوريات والمجلات العربية

– د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **من جوانب التركيب والمعنى**، مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر، العدد (٥٣)، أغسطس ٢٠١٢م.

– د/ أحمد خالد محمود: **تداخل الحال بين الرفض والقبول (دراسة وتحليل)**، مجلة السلام الجامعة، كلية السلام الجامعة، بغداد، العراق، المجلد (١)، العدد (١٤)، ٢٠٢٣م.

– د/ أحمد شيخ عبد السلام: **الازدواج الوظيفي لمكونات التراكيب العربية**، مجلة الأحمدية، دبي، الإمارات العربية، العدد (١٠)، محرم ١٤٢٣هـ، مارس ٢٠٠٢م.

– أحمد عبد الله نوح: **تداخل المعنى الوظيفي في القرآن الكريم (أنماط ودلالات)**، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، العراق، العدد (٧٢)، ٢٠١٥م.

– د/ أحمد عطية المحمودي: **القضايا النحوية في بدائع الفوائد لابن القيم والكتب التي نقلت عنه بين الأصالة والإدعاء**، كلية الآداب، جامعة المنصورة، المنصورة، مصر،

العدد (٢٥)، ١٩٩٩م.

– د/ أشرف عبد البديع: **العناصر الأساسية المكونة لنظرية النص (إيزنبرج نموذجًا)** دراسة تحليلية نقدية، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، المجلد (٩)، العدد (٤)، ٢٠٠٦م.

– د/ تمام حسان: **القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي**، اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، الرباط، المملكة المغربية، المجلد (١١)، العدد (١)، ١٩٧٤م.

– د/ حافظ إسماعيل علوي، امحمد الملاخ: **بعض الإستراتيجيات التأويلية لفهم اللغويات العربية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، المجلد (٦)، ربيع ثاني ١٤٣١هـ، نيسان ٢٠١٠م.

– د/ حسين رفعت: **تعدد المعنى النحوي بين الجواز والمنع (دراسة تحليلية دلالية)**، مجلة الدراسات الشرقية، جمعية خريجي أقسام اللغات الشرقية بالجامعات المصرية، مركز الدراسات الشرقية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، العدد (٥٢)، ٢٠١٤م.

– د/ خالد عمر عبد الرحمن الدُّسُوقي: **تعدي الفعل إلى منصوبين فأكثر من جهة واحدة**، مجلة قطاع اللغة العربية والشعب المناظرة لها، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، المجلد (١٦)، العدد (٢)، ١٤٤٣هـ، ٢٠٢٢م.

– خالد فالح السبيعي: **التداخل الإعرابي بين المفعول لأجله وغيره من المفاعيل (أسبابه ومظاهره في القرآن الكريم)**، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، العدد (١٣٨)، ٢٠٢٢م.

– د/ دريس محمد أمين: **المنجز اللغوي من الجملة إلى النص: المفاهيم التأسيسية والمبرهنات الإجرائية**، مجلة إشكالات في اللغة والآدب، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد (٩)، العدد (١)، رجب ١٤٤١هـ، مارس ٢٠٢٠م.

– د/ عبد الرحمن بودرع: **الخطاب النحوي ومنهج المعرفة**، مجلة التأويل، مركز الدراسات القرآنية، الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المملكة المغربية، العدد (٢)، شعبان ١٤٣٦هـ،

يونيو ٢٠١٥م.

– د/ عبد الله بن عويقل السلمي: **المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي**، مجلة الأحمدية، دبي، الإمارات العربية، العدد (٤)، جمادى الأولى ١٤٢٠هـ.

– د/ عبد المهدي الجراح: **الانتظام اللساني النصي سورة محمد صلى الله عليه وسلم أنموذجًا**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، العدد (٣)، رجب ١٤٣٠هـ، تموز ٢٠٠٩م.

– د/ عبد المهدي الجراح، د/ إبراهيم الكوفحي: **النسق الإعرابي وأثره في انسجام النص**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جمعية كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠٠٨م.

– د/ عبد المهدي الجراح، د/ خالد الهزايمة: **عوامل تشكيل الأبعاد الإبلاغية النصية في قصيدة (يا شعر) للشابي**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جمعية كلية الآداب، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، المجلد (٨)، العدد (١)، ٢٠١١م.

– د/ العربي الخامر: **اللغويات العربية ومواقع الفقه والنحو داخل الثقافة العربية**، مكناسة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، العدد (١٤)، ٢٠٠٢م.

– د/ عصام سيد أحمد عامرية: **آراء ابن طاهر النحوية من خلال مرويات العلماء عنه: جمع ودراسة**، مجلة كلية دار العلوم، كلية دار العلوم، جامعة الفيوم، الفيوم، مصر، العدد (١٢)، ديسمبر ٢٠٠٤م.

– د/ عمر بورنان: **الإعراب وسيلة اتساق**، مجلة أبوليوس مجلة الآداب واللغات، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، الجزائر، المجلد (٩)، العدد (١)، جانفي ٢٠٢٢م.

– د/ عمرو أحمد عُطيفي شحاتة: **أسلوب التعليل بين التنظير النحوي والواقع النصي**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية (٤٤)، الرسالة (٦٤٥)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ١٤٤٥هـ، ٢٠٢٤م.

– د/ فيصل إبراهيم صفا: **الشكل والمعنى في بناء المصطلح النحوي (دراسة في جملة من مصطلحات النحو العربي)**، مجلة الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب،

جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد (٨)، ٢٠٠٥م.

– د/ مازن الوعر: **صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات**، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، المجلد (١٢)، العدد (٤٨)، يوليو، محرم ١٩٩٢م.

– د/ مبارك تريكي: **تداولية الخطاب النحوي وآثارها في تحليل الخطاب**، مجلة اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة ٢ – لونيسي علي، البليدة، الجزائر، المجلد (١)، العدد (١)، ٢٠١٣م.

– د/ محمد الشاوش: **ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية**، الموقف الأدبي، سوريا، العدد (١٣٥– ١٣٦)، آب ١٩٨٢م.

– د/ محمد الطوكي: **نماذج لغوية ممثلة لتداخل الحقول المعرفية**، حوليات كلية اللغة العربية، مراكش، المغرب، العدد (٥)، ١٩٩٥م.

– د/ محمد عبد الفتاح الخطيب: **إشكالية التحيز والمنهج في قراءات التراث النحوي: نحو النص نموذجًا**، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، المجلد (١٤)، العدد (٣)، ٢٠١١م.

– د/ منيرة عبد الله ناصر: **التداخل الوظيفي في العلاقات النحوية**، دراسات عربية وإسلامية، مركز اللغات الأجنبية والترجمة التخصصية، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، المجلد (٤٦)، ٢٠١٤م.

– د/ يوسف بن محمود فجال: **تداخل المعنى الوظيفي في الجملة عند النحاة (الجملتين البدلية والتفسيرية أنموذجًا)**، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (٢٦)، العدد (٣)، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

خامسًا: الرسائل الجامعية

– إيلاف بنت يوسف إبراهيم شيخ: **التداخل الإعرابي بين الجمل في القرآن الكريم (الجملة الحالية نموذجًا)**، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٥ – ١٤٣٦/ ٢٠١٤ –٢٠١٥.

– حسني محمد عبد الرحمن أحمد: **ابن النحويَّة ت ٧١٨هـ وحاشيته على كافية ابن**

الحاجب دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

– مؤمن بن صبري غنام: **المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو للعلامة سابق الدين محمد بن علي بن يَعِيش الصَّنعَانِي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ**، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

سادسًا: المراجع الأجنبية

- Barbara Johnston : **Discourse Analysis** , Black well , Oxford , 2001 .

- Halliday (M.A.K.) and Ruqaya Hassan : **Cohesion in English** , Longman , London, , 1976.